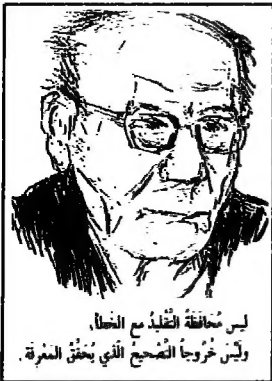


الشيخ عبد العلالي

أَيْنَ الْخَطَأُ؟

تَضْحِيحُ مَفَاهِيمَ وَنَظَرَةُ بِتَجْدِيدِ...



الشيخ عبد العلايلي

أَيْنَ الْخَطَأُ؟

تَضْحِيحُ مَفَاهِيمَ وَنَظَرَةَ تَجْدِيدٍ...

© دار الجديد، ١٩٩٢.

٢٥ : ٣٤٣٧٥٢ - ٣٥١١٠٢ • ص. ب: ١١/٥٢٢٢ بيروت - لبنان
• نُقِذَ النصْرَم: علي حمدان • خط الخطوط: علي عاصي وشم
المتدري • ناظِر على المَسودات: محمود عَاف • صَمَّم الغلاف
وأشرف على التنفيذ: طلال حاطوم.

هذه الطبعة هي الثانية من كتاب آين الخطأ؟. سبقتها
طبعة أولى أصدرتها «دار العلم للملايين»، بيروت، ١٩٧٨.

زَحْرَحَةُ بِابٍ مُوصَد

ليس مُحَافَظَةً للتقليد مع الخطأ،
وليس خُرُوجاً للتصحيح الذي يُحَقِّقُ المعرفة.

من تصدير مُقدِّمة للترس ألفية العرب المطبوع سنة ١٩٢٨

وَجَدْتُني مُسَوِّقاً إِلَى مُعَاوَدَةِ هَذَا الشُّعَارِ،
وَأَنَا أَعَالِجُ بِنَظَرَاتٍ شَرْعِيَّةٍ جَدِيدَةٍ،
بَعْضُ مُتَفَرِّقَاتٍ مِنْ تَحَدِّيَّاتِ عَصْرِيَّةٍ،
رَغْبَةً فِي إِبْدَاءِ مَا يُعَدُّ قَدِيماً قَدِيماً،
بأنَّهُ الجَدِيدُ الجَدِيدُ، وَلَكِنْ فِي بُؤْبُؤِ عَيْنٍ غَيْرِ حَوْلَاءِ.

وَأَتَوَّجُ مَشْرَعِي فِي سِلْسَلَةِ «أَيْنَ الْخَطَأُ؟»،
بِأَكْرَمِ تَعْيِيرٍ فِي مُعْجَزِ التَّنْزِيلِ:
«قُلْ: هَذِهِ سَبِيلِي، أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ».

تصدير لطبعة ثانية

ما عهدت كتاباً عندنا، أثار قدر ما أثار هذا الكتاب غداة صدوره.

ولا يعنيني، أكان ذلك لجدارة أم كان لنكارة، بقدر ما يعنيني أن الناس وجدوا فيه شيئاً يحيل على التساؤل.

وهذا، عليم الله، ما يهمني من كل أمره؛ فرسالة الكاتب الحقيقية لا تعدو هذه الإثارة: لتساءل، ثم لتعرف.

وكان الدهش، كما قال رواد الفكر القدامى، أول باعث على التفلسف، بمعنى حب الحكمة، حب المعرفة؛ وأقصد التماس العلل والغوص على الناييع، إزاء لظماً للعقل المتشوف الطلعة، في مخراب نسكه.

وما كانت قوافل الحكماء، من قبل ومن بعد، إلا قوافل الظماء إلى الحق، إلى الخير، إلى الجمال الماتع الممتع بهما.

وما عرفت الدروب، منذ أبدعت وعبدت، غاية لنفسها إلا هذه الغاية، غاية العبور إلى النور الأسنى.

وَحِكَايَةُ الْأَصْفِيَاءِ وَالْمُخْتَارِينَ قَاطِبَةً، وَزَمَرُ الْقَارِعِينَ
لِبَابِ الْحَقِيقَةِ الْمُطْلَقَةِ، لَمْ تَعُدْ هَؤُلَاءِ الْعِطَاشَ، بِرَغْبَةِ الْمَنْهَلِ
«وَالْمَنْهَلُ الْعَذْبُ كَثِيرُ الزَّحَامِ».

نَعَمْ، بِرَغْبَةِ الْإِنْتِهَالِ، الَّذِي أَخَذَ، بِالتَّجْرِيدِ مِنْ بَعْدُ،
صُورَةَ الْإِنْتِهَالِ، إِلَى الْجَوْهَرِ الْحَقِّ الْمَضْنُونِ بِهِ عَلَى غَيْرِ
أَهْلِهِ، مِنْ ذَوِي الظُّلْمِ الْأَلَاغِبِ اللَّأْهِبِ.

تَفَاءَلْتُ، وَقَدْ أَثَارَ الْكِتَابُ لَدَى النَّاسِ أَفْتِقَاداً لِلنَّهْلَةِ،
عِنْدَ صَادِقِينَ ذَوِي كَيْدٍ حَرَى، لِيَتَمَسَّحَ مِنْ دُنْيَا ذَاتِهَا غُلَّةُ الْهَجِيرِ
وَلَا فِحَّةَ السُّمُومِ.

وَعُدْتُ، إِنْ شِئْتُ، إِلَى صُحُفٍ وَدَوْرِيَّاتٍ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ
لِصُدُورِهِ مِنْ سَنَةِ ١٩٧٨، تَجِدُ الْأَمْرَ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ وَفَوْقَ
مَا وَصَفْتُ.

وَأَمَلِي، وَقَدْ دَفَعْتُ كِتَابِي الَّذِي هَذِهِ صِفَتُهُ، كَرَّةً أُخْرَى
إِلَى عَقْلِ النَّاسِ وَمُسْتَقَرِّ ضَمَائِرِهِمْ، عَنْ هَذِهِ الدَّارِ: «دَارِ
الْجَدِيدِ» بِطَبْعَةٍ مَزِيدَةٍ وَمُنَقَّحَةٍ.

أَقُولُ: أَمَلِي أَنْ يَأْتِيَ وَفْقَ مَا أَتَمَنَّى، وَأُعْنِي وَفْقَ مَا سَبَقَ
وَتَمَنَّى صَدِيقِي الْمَكَافِحُ وَالْمُنَافِحُ الْفِكْرِيُّ الَّذِي لَمْ يَعْرِفِ
الشَّرْقُ الْإِسْلَامِي لَهُ نَظِيرًا، فِي فَهْمِ خَبَايَا وَخَفَايَا هَذَا الثَّرَاثِ
وَمَكْنُونِهِ الْخَالِدِ... عَنَيْتُ بِهِ السَّيِّدَ حَبِيبَ الْعَبِيدِي (*) مُفْتِي
الْمَوْصِلِ حِينَ أَصْدَرَ كِتَابَهُ: النُّوَاةُ.

(*) السَّيِّدُ حَبِيبُ كَانَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ، مَفْخَرَةً مِنْ
مَفَاخِرِ هَذَا الشَّرْقِ الْعَرَبِيِّ عِلْمًا وَجِهَادًا. وَمَا عَرَفْتُ مَنْ يُوَاتِيهِ أَوْ يُضَارِعُهُ خُطَابَةً إِذَا

قالَ تصوّيراً لَهُ وتَعْرِيفاً بِهِ، وَأَنَا أَسْتَعِيرُهُ أَمَلاً بِأَمَلٍ،
وَرَجَاءً بِرَجَاءٍ:

فِي حَقُولِ الْحَيَاةِ أَلْقَيْتُ لِلنَّشْرِ كِتَاباً، بِهِ تَطْيِيبُ الْحَيَاةِ
أَمَلِي أَنْ يَعْشِشَ بَعْدِي سَعِيداً
وَرَجَائِي أَنْ لَا تَخِيَسَ النَّوَاةُ

عبدالله العسيري

١٧ ربيع الثاني ١٤١٣ هـ
١٤ تشرين الأول ٢٠١٢ م

خَطَبَ، بِحَيْثُ يَأْخُذُكَ عَنْ ذَاتِ نَفْسِكَ إِلَى حَيْثُ يَشَاءُ لَكَ فِكْرًا وَهَوًى.
وَكَانَ فِي سَنَةِ ١٩١٠ صَاحِبَ أَوَّلِ كِتَابٍ كَشَفَ أَغْوَالَ الْأَسْتِعْمَارِ، وَأَهْوَالَ
الْأَسْتِعْبَادِ، ثُمَّ مَا تَلَبَّتْ أَنْ سَعَى فِي الدُّنْيَا الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ مُنْذِرًا مَا طَابَ لَهُ
الْإِنْذَارُ، وَمُبَشِّرًا مَا وَسِعَهُ التَّبَشِيرُ، لِيَنْتَهِيَ بِهِ الْأَمْرُ حِينَ قَعَدَتْ بِهِ السُّنُّ وَأَخْلَدَتْ بِهِ
إِلَى الرَّاحَةِ، فَشَغَلَ مَنْصِبَ فَتْوَى الْمَوْصِلِ، وَعُضُوَ مَجْلِسِ الْأَعْيَانِ فِي الثَّلَاثِينَاتِ.
وَكِتَابُ النَّوَاةِ فِي حَقُولِ الْحَيَاةِ أَهْدَانِيهِ هُنَا فِي بَيْرُوتَ، وَبِالتَّحْلِيدِ فِي الْفُنْدُقِ
الْعَرَبِيِّ الَّذِي قَامَتْ عَلَى أَطْلَالِهِ، أَوْ بِالْقُرْبِ مِنْهُ، سِينَمَا الْأَوْبَرَا سَنَةَ ١٩٣٦، وَظَلَّ
عِنْدِي ذِكْرِي عَبَقَةً. ثُمَّ هُوَ، مِنْ بَعْدُ، شَاعِرٌ مِنْ أَفْذَاذِ شُعْرَاءِ الْعِرَاقِ.
(أَنْظُرْ تَرْجَمَتَهُ الضَّائِقَةَ مَعَ مُخْتَارَاتِ مِنْ شِعْرِهِ، فِي كِتَابِ رَفَائِيلِ بُلُي: الْأَدَبُ الْعُسْرِيُّ فِي
العراق).

خَاطِرَةُ الْمَدْخَلِ

في ميدان البحث الاسلامي اليوم مَيَّلُ جَامِيعٌ إِلَى التَّقْلِيدِ يَتْلُغُ حَدَّ التَّطَوُّحِ، وَكَيْدَتْ أَقْوَلُ الْهَوَى لَوْلَمْ أُمْسِكْ وَأَحْبِسْ عَلَى قَلَمِي، لِمَكَانِ الرُّغْبَةِ الْخَيْرَةِ الَّتِي تَكْمُنُ وَرَاءَ هَذَا الْمَيَّلِ؛ فَتَارَةٌ هِيَ «الاجتماعيَّةُ العلميَّةُ»^(١) سواءً، وأُخْرَى هِيَ «الاشتراكيَّاتُ الخياليَّةُ» عَلَى قَدَرٍ، وَهَكَذَا قُلٌّ فِي سَائِرِ مَا شَاعَ وَذَاعَ مِنْ مَدَارِسَ.

وَالرُّغْبَةُ الَّتِي أُعْنِي - وَإِنْ تَكُ سَادِجَةً وَإِنْ تَكُ قَدْ صَرَفَتْهُ هَذَا التَّصْرِيفُ الْعَجِيبُ - تَشْفَعُ بِهِ أَيْضاً؛ فَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ.

مَيَّلٌ يَشَاءُ أَنْ يَأْخُذَ الْإِسْلَامَ كِنِظَامَ فِكْرٍ وَعَمَلٍ، مَأْخُذَ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي شَاعَتْ بِفِتْنَتِهَا وَشَاعَتْ بِاسْتِهْوَائِهَا. وَكَانَ مَحْمُوداً لَوْ أَنَّ كَبِيرَ أَمْرِهِ وَقَفَ عِنْدَ حَدِّ الْإِفَادَةِ مِنْهَا، بِمَا يَزِيدُنَا عُمُقاً فِي فَهْمِ جَوْهَرِ الْإِسْلَامِ وَاسْتِجْلَاءِ خَوَافِيهِ وَإِظْهَارِهِ لِلنَّاسِ بِعُرْيِ حَقَائِقِهِ الْكَرِيمَةِ، وَأَعْنِي بِمَظْهَرِهِ الْحَقِّ، وَهُوَ مَظْهَرٌ بِكْرٍ فَرِيدٍ.

أَمَّا أَنْ يُقِيمَ الْقَاعِدَةَ عَلَى الْقَاعِدَةِ، فَمَزَلَتْ خَطِرٌ... وَإِذَا قُدِّرَ لِهَذَا الْأَسْلُوبِ وَانْتَهَى إِلَى شَيْءٍ، فَلَيْسَ يَنْتَهِي إِلَّا إِلَى مَسْخٍ وَتَشْوِيهِ.

وَلَقَدْ أَذْكَرَنِي هَذَا الْأَخْذُ الْمُتَحَرِّفُ مَقَالََةَ حَكِيمَةٍ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ فِي الْقَدِيمِ: كَانَ مَنْ قَبْلَنَا يَعْمِدُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ فَيَتَلَقَّوْنَ الْأَحْكَامَ. أَمَّا الْيَوْمَ فَتَنْعِمُ إِلَى

(١) هِيَ الَّتِي أَشْتَهَرَتْ خَطَا بِـ «الاشتراكيَّة» وَالْمَارْكَسِيَّةِ، كَمَا لَوْ كُنَّا مِنْ نَبْعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ الْخَطَا الْمَارْكَسِيَّةُ وَالصُّحَّةُ فِيمَا أُبْنِشَاهُ. فَقَدْ تَكَاثَرَتْ رُغْوَةٌ كَلَهُ. الْأَقْلَامُ بِكُتُبٍ وَمَا أَكْثَرُهَا، تَلَوَّرَ حَوْلَ الْإِسْلَامِ

رغائينا، ثم نبحث في كتاب الله وسنة نبيه عما يسندُها ويشهد لها.

أقول: الاسلام في جوهره، حلٌّ من الحلول الكبرى و«فكروية»^(١): إيديولوجية متكاملة، له مميزاته المستقلة التي هي وحدها سرُّ قيمته ومجلى شخصيته.

نعم، هو منهجٌ كُلِّي لا يُؤخذُ تفاريق، ولا يُدرس أجزاءً معزولة.. إنه يضع في خط الحل الواحد الممتد، الحياة وما يختلف فيها، والتحرك الانساني وما يستشرف إليه.

ولا أطمع في تعريفي اليسير هنا: أن أحير القناع عن وجه الاسلام، هذا المنهج العملي الخالد، وأميط اللثام فأبرزه في مفاهيمه الكلية، وبحسبي أن أعرضها في ملامح سريعة.

وأقدم من مفاهيمه، بمفهوم المجتمع الذي ساعد له واحدة من سلسلة أين الخطأ؟ وأكتفي منه هنا بلامحة كخطفة بارق.

بأخذ طائفة من الآيات وأشتات النصوص، وضمت أطرافها بعضاً إلى بعض، نخرج بهذا المفهوم: المجتمع مؤلفٌ عضوي إنتاجي موضوع في متجه التكامل الانساني، وهاكم الشواهد:

(أ) «يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة» (النساء: ١).

(ب) «إنما المؤمنون إخوة» (الحجرات: ١٠).

(ج) «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» (التوبة: ٩: ١٠٦).

(١) وضع جديد بإزاء «Idéologie». والفكروية نسبة إلى «فكرى»، (كذكرى)، التي أثبتها ابن منظور في اللسان، وهي أوفى دلالة ونهوضاً بالمصطلح الذي يعني مدرسة فكرية في أخذ معنيته. ولم تأخذ بقاعدة الموازين فأشتتها على الوزن الدال على الصناعة أو العلم أو الفن، وهو «فعالة» أي فكرة، استيقاء لهذه دالة على علم الفكر، وهو المعنى الآخر للمصطلح الفرنسي. كما يمكن تعريبه بتصرف وتهليب: أيديلة. وأما ما شاع مقابلاً، وهو ملغية فخطأ، لأن الملغية تعني معقولا آخر، وكذلك العقائدية.

(د) حديث: وكان خير الأعمال عنده أدومها، وإن قلَّ.

(هـ) حديث: لأن يأخذ أحدكم حَبْلًا فيحتطِبَ خيرٌ من أن يتكفَّفَ أيدي الناس.

(و) حديث: المؤمنون كالجسد الواحد، إذا اشتكى عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسَّهر والحُمى.

(ز) خبر: شأن المتواكل شأن الزارع يُطبق يده على بُزوره ولا يُسَلِّمها إلى التربة حَالِماً بالجنى.

ويقينا تَرَوْنِ معي: أن مجتمعا بهذا المفهوم الاسلامي، مجتمع حركي «دينامي» ناشط، لا تَخَادَلُ فيه ولا وَهْن، يسعى ويسعى جميعاً نحو خيره وكماله، يعمل ويعمل جميعاً في سَنَنِ هِئَاءِته وازدهاره... ثم يعلن:

١ - حرية الانسان: «لست عليهم بمسيطر» (الغاشية ٨٨: ٢٢).

٢ - حقوقه في الاستقلال الشخصي: «لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت» (البقرة ٢: ٢٨٦).

٣ - حرية العمل والانتاج والجهد: «وأن ليس للانسان إلا ما سعى، وأن سعيه سوف يُرى، ثم يُجزاه الجزاء الأوفى» (النجم ٥٣: ٣٨، ٣٩، ٤٠).

٤ - مبدأ المسؤولية الشخصية في الجزاء: «ولا تزر وازرةٌ وزر أخرى» (الاسراء ١٧: ١٥).

٥ - نظرية الجزاء للحق العام: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب» (البقرة ٢: ١٧٩).

وأكتفي بهذا القدر في توطئة تمهيدية لا أكثر ولا أقل، لأنقل إلى ما تواقع إليّ، منذ عهد قريب، من اتجاه جادّ لدى بعض الدول الاسلامية إلى تعديل نظمها وفق الشريعة، فتولّنتي - ولا أكتُمك - خيرة وعرتني ذائرة واكتفني دهش.

ولعلك تعجب، فالخليق بمثلي أن يحمد، وفي حد كبير، هذه النازعة.. ولكني، مع ذلك، أضع يدي على قلبي من التسرع الذي قد يلصق ما يستتبعه من أضرار بالشريعة نفسها، كنهاً وجوهراً. فيجب إذاً، قبل الاقدام القاطع، الأخذ بالآناة والرؤية وإعمال الفكر والرؤية، لتجنيء الثقله قدراً وفاقاً مع ما يتعمّل العصر به من موضوعية، وعلاجاً لما يتفاقمه من داء ذوي ويتساوره من نغل عصي.

وهذه الشريعة العملية التي لا يُخالجني ريب، في أنها القمينة برّم ما يقرى عالم اليوم، من سقم عياء ويستبد به من حمى برحاء... ينعكس فعلها في الفكر والمجتمع ومناهج السلوك، إذا ظلت أسيرة قوالب جامدة. وهذا ما حاذره المبعوث بها في قوله الشريف: إن الله يبعث لهذه الأمة، على رأس كل مائة سنة، من يجدد دينها^(١).

والحديث الكريم هذا، هو في نظري دستور كامل لحركية الشريعة و«ديناميتها» في مجال صيرورة الزمن، فهي تجلّد دائم يدوس أصنام الصيغ في مسار طويل، فشأنها أنها غضة الأماليد أبداً.

وتبرز عظمة المبعوث المقدّس بهذا التحديد الزماني «مائة سنة»، إذا أدنينا من وعينا ما قرره العلم بقطع وتأکید في «البيولوجية: الحياوة^(٢)»: أن التغير يصيب الهيكلية السلوكية وينفذ حتى الصميم، بعد كل ثلاثة أجيال، ومعروف أن الجيل «الحياوي: البيولوجي» يُقدّر بثلاثين سنة أو دونها قليلاً.

رواياته، الامام العجلوني، في كتابه: كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس ج ١، ص: ٢٤٣.

(٢) وضع جديد بإزاء «Biologie» علم الحياة.

(١) رواه أبو داود السجستاني في سننه عن أبي هريرة، وأخرجه الطبراني في الأوسط بسند رجاله ثقات، وأورثه الحاكم في المستدرک من حديث ابن وهب وصححه، ويبحث بتفصيل كبير وتبيان واسع لوجوه

فالكائن الحي - وهو ابن البيئة فيما يختلف عليها من محرضات - يتعرض لتغيرات وتبدلات، وما أعمقها! في حَقبة مُقدَّرة. . حدَّدها الرسول بمائة سنة وحدَّدها العلم، بَعْدَهُ بآمادٍ طَوال، بثلاثة أجيال، إذاً فلا قَوالب ولا أنماط ولا مناهج ثابتة بل تبدلية عاملة دائبة. وكل تَوَقُّف في التكيُّف داخل أُطر، يُصيب الأفراد والجماعات بتحجُّر يُؤول إلى حتمية تخلف، بل انحدار ذريع. . ولا سيما فيما يُعرف لدى الكُتَّاب المُعاصرين بـ «الأبنية الفوقية» للمجتمع وصوابه: النهائض^(١). وقد أحس القُدَّامى بدواعي التغير، فلا ينبغي أن يُؤخذ الخلف والسلف جميعاً بالمقتضى الواحد «فقد خَلِقُوا لزمان غير زمانكم».

والنهائض أكثر ما تكون عُرضة للتبدل، ومن أهمها في النَظَر الاجتماعي: أنظمة الحُكم وما يتصل بها من طرائق سلوكية وعرقية. . كما أن «الخفائض: الأبنية التحتية»^(٢) هي في تيار التغير وسيل الصيرورة.

ولست هنا بسيل البرهنة على هذا كله، فقد بات من المُسلّمات العفوية؛ ثم هي خارجة عن موضوعي الذي أنا بصَّديده. فما أغنى به هو يبيان أن النهائض والشرعية العملية، تظل بمنطق النبي ومنطق العلم في معرض تكيف وتجدد دائمين.

ثم نَقَعَ في الحديث الشريف على عبارة «يُجَدِّدُ دِينَهَا» وهي أَمَعَن في الدلالة على «التشكُّل والتَّكْيُف» بحسب الموجب أو المُقتضى، لأنها تتجاوز الترميم إلى الابداء والانشاء إنشاءً آخر، فلم تُخصَّ التجديد بشأنِ دُون شأن أو بأمر دُون أمر، بل أحياناً في أمورها مجتمعة وهذا واضح بكلمة «دِينَهَا» الذي هو هنا بمعنى الأفضية والنَّظَم.

ولا يتبادرن إلى الظن أن في هذا خروجاً على المقولة المُقرَّرة في علم الاستدلال: استصحاب الأصل، فعدا عن أنها محل خلاف كبير بين أصحاب

(١) وُضِعَ جديد بإزاء «Superstructure» أي والفنون بمُختلف أشكالها إلخ.
(٢) وُضِعَ جديد بإزاء «Infrastructure».

المذاهب، فسرها من اعتد بها واعتمدها: ببقاء الأمر على حاله ما لم يُوجد ما يُغيره^(١).

وإذا ضَمَمْنَا الحديث السابق إلى مَثِيل له وهو: إِنِّي بُعِثْتُ بِالْحَنِيفَةِ السَّمْحَةِ^(٢)، يَتَّضِحُ بَيَانُ جَلِيلٍ أَنَّ خَاصِيَّةَ الشَّرِيعَةِ الْأُولَى هِيَ الطَّوَاعِيَّةُ وَمَجَافَاةُ التَّرَمُّتِ وَالْحَرَجِ وَالرَّهَقِ.

ولقد استبانَت هذه الخاصية بكل سَطْوَعٍ عِنْدَ الْقَدَمَاءِ، وصاغوها في كَلِمَاتٍ أُصُولِيَّةٍ فِقْهِيَّةٍ:

(أ) الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ.

(ب) الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ.

(ج) إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ.

(د) الرُّخْصُ، حَيْثُ الْمُوجِبُ، تَقَدَّمَ عَلَى الْعَزَائِمِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْأَخْفَ يَفْضَلُ الْأَشَقَّ غَالِبًا. فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الرَّمْضَاءِ، أَكْثَرْنَا ظِلًّا الَّذِي يَسْتَنْظِلُ بِكِسَائِهِ. فَأَمَّا الَّذِينَ صَامُوا فَلَمْ يَعْمَلُوا شَيْئًا، وَأَمَّا الَّذِينَ أَفْطَرُوا فَبَعَثُوا الرُّكَّابَ وَامْتَهَنُوا وَعَالَجُوا. قَالَ النَّبِيُّ: ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ^(٣). . . وَكَمَا قَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: إِنَّ اللَّهَ يُجِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ، كَمَا يُجِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ.

فالشريعة العملية إذاً، هي من اللِّين بحيث تَغْدُو طَوَّعُ الْبِنَانِ، إِذَا زَاءَ الظَّرْفُ الْمُوجِبُ، مَهْمَا بَدَأَ مُتَعَسِّرًا أَوْ مُتَعَذِّرًا. وَلَكِنْ، وَيَا لِلْأَسَفِ، ابْتُلِيَ الْحَقْلُ الْفِقْهِيُّ بِمَنْ هَبَطَتْ مَدَارِكُهُمْ حَتَّى عَنْ حُسْنِ التَّنَاولِ، فَكَيْفَ بِالِاسْتِنْبَاطِ الْمَحْضِ! وَأَرْجِعْ إِلَى الْخَاطِرِ أَنَّ الْبَاجِحِينَ فِي مَوْضُوعِ اسْتِخْرَاجِ الْأَحْكَامِ، صَنَّفُوا ذَوِيهِ فِي أَرْبَعِ مَرَاتِبَ:

(١) إِرْشَادُ الْفُحُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ لِلْإِمَامِ الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ، وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، أَنْظَرَ الشُّوْكَانِيُّ: ص: ٢٢٠.

التفصيل في كشف الخفاء ج ١، ص: ٢١٧.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَسَنًا، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (٣) أَنْظَرَ تَجْرِيدَ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ج ٢، ص: ٥١.

١ - مجتهد مطلق كآبي حنيفة والشافعي إلخ .

٢ - مجتهد الأقوال كآبي يوسف حنفيًا، والمزني شافعيًا، وأبي يعلى حنبليًا

إلخ .

٣ - مجتهد الوجوه كالدامغاني حنفيًا، والجويني شافعيًا، وابن تيمية حنبليًا

إلخ .

٤ - مجتهد الفتوى . وأرباب هذه المرتبة أكثر من أن يُحصوا، وشرطه حُسن تناول أدلة صاحب المذهب وأصحاب الأقوال والوجوه ثم التخيير . والمؤلم اليوم أن ذوي المرتبة الرابعة هم من القلة بحيث يُعدون على أصابع الأُكف، فكيف الحال بما فوقها!

ومع أن هذا التصنيف تعسفي أصلاً، فإنني أتقبله في حد ما وعلى نحو ما، لأكشف للمُتأتمنين الذين يَضيقون حتى البرم بأي شيء من مُعطيات العصر ويقفون أمام تحدياته عاجزين، أنهم يرجعون بالسرعة العملية القهقرى، فهم لا يحثونهم ولا يحثون يومهم بها .

أقول: أنا لا أطلبهم بأن يكونوا من أصحاب الأقوال أو الوجوه، بل أطلبهم جاهداً بالأقل الأقل: بأن يكونوا من ذوي المرتبة الرابعة (مجتهد الفتوى) فقط . وبذلك لا تتحداهم معضلة تخديش، ولا تشوكتهم مشكلة تخز .

وإنما قررت أنفاً أنني أتقبل هذا التصنيف في قدر ما لأنني في الواقع لا أقول ولا أعتد إلا بالتنزيل الكريم وبالمشهور من الحديث الذي هو في قوة المُتواتر، وبالمَنطوق الفقهي الشامل لـ «علوم الخلاف والأصول والاستدلال» . وما عدا ذلك، لا أرتفع أو أرقى به عن مقام الاستئناس إلى مقام الحجية، لأكون قويمًا لحاً أو صميماً مع الاسلام العملي الصحيح . فقد جاء في الحديث: «والذي قلنَّ الحجة ويزاً النُسمة، ليس عندنا إلا ما في القرآن، إلا قهماً يُعطى رجل في كتابه»^(١) .

(١) رواه البغوي في مصابيح السنة ج ١، الصحيح للزيدي: ج ٢، ص: ٥٩ .
ص: ٣٨، وأخرجه البخاري كما في تجريد الجابج

وإذا كان الأمر الشرعي بينهما فقط، أي القرآن والزكّانة الفِطْنَة في معقوله، وشأن الفهم المُعْبَر عنه في الحديث أنه طُلْعَة يَتَفَاوَتْ بين حين وحين عُمَقاً ووعياً، فلا نعجب من إمام كالشافعي يكون مَذْهَبُهُ مُزْدَوِج الانتحاء، فله قديم وحديث، مع العلم بأن هذا الامام هو واضح «علم الأصول» أو ما أسميه وأنته بالمنطق الفقهي.

ونحن حين نَمِيع النظر في تعبير «إِلَّا فَهْمًا يُعْطَى رجلٌ في كتابه»، والعُدُول عن السائغ «يُعْطَاهُ رجلٌ»، ندرك أن المقصود بِهِ اللَّقَانَةُ أو الفهم المُعْطَى إلهاماً. وندرك من التعرية من العاطف في جملة حاصِرة، أن مثل هذا الفهم المُعْطَى هو المضمون القرآني أو صِئُونُهُ.

وهاك مثلاً ممّا ينبغي للفقّيه أن يكونه من سَعَةِ الأفق والادراك وحُسن الفهم والتناول، فقد اتَّفَق ووقَّعت على رأيٍ للامام ابن حزم في قول الناس (عَلَيَّ الطلاق) بأنه لَغْوٌ مَحْضٌ، بناءً على أن الطلاق من باب الأَيْمَانِ، بينما صيغة «عَلَيَّ كذا» من باب النُّذُور، وهي لا تنعقد بالمَعْصِيَةِ أو شَبِهَاها بل بالقُرْبَاتِ، والطلاق مُبْغِضٌ إلى الله، كما ورد في الحديث، فاستعماله بصيغة النَّذْر يُبْطِلُهُ وَيُلْغِيهِ^(١).

ومهما يكن، فأنا في هذا القسم من سلسلة آين الخطأ؟، أضُم مباحث تطبيقية مُتَفَرِّقة المواضيع قاصداً أن تُرى القضية في الصورة بكل أبعادها وجوانبها أي بصورة بُنُورَامِيَّةٍ أو مَرَاوِيَّةٍ^(٢) كما أضع لها، وأنه يجمعها سِلْكٌ دقيق هو كيف يَجْدُرُ بنا أن نُعالِج الشريعة العملية من جديد، تَوْصُلاً إلى حصيلة يُمكن أن تكون أساساً لتقديم الشريعة تقديم «الفِكْرَوِيَّة»: الايديولوجية الحاوية لعناصر الخلاص في

المنظورة. . والمقابل العربي هو كلمة مَرَأَى بمعنى منظور، وبالنسبة المصدرية يكون المُنْخَصَّلُ المنظور جميعه.

(١) أنظر طبقات الحُفَاط للذهبي في ترجمته.
(٢) مِنْ وَضَعْنَا لِكَلِمَةٍ بِشُورَامَا الْأَجْنِيَّةَ الَّتِي تَنَلُّ فِي تحليلها التركيبِيّ: «بنو: كافة، كل»، واما: منظر، إِنْذَلُّ، من بعد، على الشيء أو الموضوع من كافة جوانب

المِضممار الاجتماعي العام، المَتَرَوِّع اليوم على ذاتِ نفسه تَزَوُّع الأعاصير السافية .

وهذه الفكرية المتكاملة، التي أنا معنيُّ بها بحثاً، كما ينبغي البحث، وتحليلاً موضوعياً، كما يُوجبُ منطق التحليل، هو ما سنقدمه قريباً للقارئ ونُبِّهه في الجَمْهَرَة الكبرى من الناس .

وأرى هذا المَسعى أكثر من واجب، وليس على الباحثين فقط بل على كل الدول الإسلامية^(١)، بإنشاء المؤسسات العاملة عملاً جاهداً في هذا الحقل ونشر فروعها في كل مكان من العالم، وليس على أساس كَوْن الشريعة ديناً بل على اعتبار أنها منهج حياة وسلوك، وأقيدُ هذا التَّقْيِيدَ جَرِيماً مع الدَّوَاعِي التي أُمَلَّتْها ظُروف هذا القرن الكُبرى .

فقد لاحظتُ أن الحربَ العالمية الأولى، كان من نتائجها انتصارُ الفكرِ القوميِّ، الذي تفاقم حتى الذُّرُوة، فمَهَّد للحرب العالمية الثانية التي شَرَعَتْ الأبواب لصراع «الفكرويات: الإيديولوجيات» بتَشَعُّباتها، وكان من صراعاها ما نَرى ونشَهد من حُمَيَات تَقْرِي قريباً في كل مُحيط، وبلغ من أثرها أن تهاقَّت الأفراد والجماعات على ألوان من الخَلاص «الهروبيِّ» كالتعلُّق بـ «العَدَمِيَّة: النهليسم» أو العَبَثِيَّة والهيبة، أو الادمان على ما يُنسي المرء واقعه . . وتزايدت النزعة «الهروبية» بالقَفْزة التَّقْنِيَّة^(٢) الخارقة التي أَحْدَثَتْ هُوَّة ثقافية بعيدة الأغوار، بين نَمَطِيَّة الحضارة المَتَزَايِلَة والشمُوخ «التقاني»^(٣): التكنولوجي «المُتسارع الإيقاع، فحقَّت الأزمة في الضمير الانساني الذي بات في حَالِي تَمَرِّق وضِياع .

(١) لَيْتَهَا تَقْتَلِبِي بـ «جماعة الفَيَضِيَّين»، التي نَشَطَّت في عملها التنويري في العشرينات بِرِزَاعَةِ المُصلِح محمد أبي الفَيَض المنوفي . وهي أَوْعَى جماعة ظَهَرَتْ لغرضها .
(٢) التَّقْنِي: صليبة التجار في العربية . نسبة إلى «البِقْن» الصُّنْع المَتَقْن . وليس كما يُتَوَقَّع بأنها مُعَرَّب
(٣) التَّقَانَة: وَضْع جديد بلِزَاء «Technologie» وهو على وَزْن فَعَالَة الدال على الصناعة والفن والعِلْم من مادة: تَقَن .

والانسان المعاصر يتلَمَس، في حُرقة، الصيغة المتوازنة، التي يدُونها سيتهى
القرن ولَمَّا يَزَلْ غارقاً في حَمَاة دُخَانِهِ التي بَاتَتْ آسِنَةً.

وصاحِبَ هذا كُلُّهُ، ضُمورُ فكرة المكان وتضَاوُلُ ظاهرة المسافات حتى
الأمحاء، فَبَدَتْ باديةُ التداخُلِ العالمي على نَحْوِ غيرِ مُتناسق بل مَشُوبٌ مُتنافر
أحياناً. فارتفعت الصَّيْحَةُ بِشعار «التعايش السلمي»، وهو وإنْ يَكُنْ إيجابياً الصيغة،
سَلْبِي المَحْتَوَى، يُعَبِّرُ عن يَأْسٍ من إيجاد الحَلِّ والاكتفاء بالعيش، ولو في ظِلِّ
الواقِعِ المُتنافر؛ ولكن ما بُنِيَ على فاسِدٍ فَهُوَ فاسِدٌ. بينما في الشريعة العملية لون
من التعايش، بَنَتْه على أساس إيجابي من التعاون الحَقُّ: «وتعاونوا على البرِّ
والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان» (المائدة ٥: ٢)، وبهذا اللون الإيجابي،
شكلاً ومضموناً، يَحَقُّ السلامُ في دنيا الناس حِكَايَةً حياة، «ادخلوا في السلم
كافة» (البقرة ٢: ٢٠٨). وحين لا يكون التعايش داخل هذا الاطار، يُضْحِي لَغْواً
وَعَبَثاً، فَاَلْمُبْتَدَأُ البرِّ بالانسان، والخَيْرُ نَبْدُ ما يَشُوهُ الاثم والعدوان، كما رأيت في
الآية الكريمة^(١).

ثُمَّ تَسَامَتِ الشريعة فجعلتِ «السلام» تَعَايُشاً وتَعَاشُراً، تَحِيَّةً عَابِراً، وَرَكْزَةً في
القلوب حَبَاتٍ سرائر وضمائر. ولو دَرَى هؤلاء التَائِهُونَ في دُرُوب الحياة مَغْزَاهُ،
لَوَقَعُوا على ما يَنْشُدُونَهُ في السراب لاهِثِينَ.

فَالسَّلَامُ فيها، أي الشريعة، نَعَم، هو تَحِيَّة، وَلَكِنْ سِرُّهُ الْأَرْوَاحُ يَنْهَضُ على أَنَّ
المُسْلِمَ الحَقُّ هو مَنْ جَعَلَهُ صِرَاطُهُ، لا كَلِمَةً تُقَالُ بل نَهْجَ حَيَاةٍ، فَيُدَوِّرُ على الشِّفَاءِ
للغادي والرائح، حتى مَنْ لَمْ يَرُدَّهُ «رَدَّتْهُ الْمَلَائِكَةُ»، كما وَرَدَ في الحديث. وَأَحَبُّ
إِلَى النَّفْسِ وَأَعْلَقُ بِالْفُؤَادِ عِرْفَانُ أَنَّ تَحِيَّتَكَ لَهَا فِي سَمْعِ الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَقَعَ وعلى
لسانه مُجِيبٌ.

(١) مثلاً التنازع الفكري إلى حَدِّ العداء يُنافي الشخصية؛ وهي رأس حقوق الانسان. غايته الفضلى، لأنَّ منبَعه الاثم المُنتَهَيْن بِمبدأ الحرية

واستغلى الاسلام استغلاءه، فلم يحجبه حتى عن الطائش المتفج استكباراً
و«خُنْزُوانِيَّة»^(١): برنويا. «وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً» (الفرقان: ٢٥: ٦٣).
فالمُسلم بتحيته كزراع المحبة وناثر الوداعة، كيفما اتفق وأنى أتجه. . ولا بُدُّ لزراع
هذا شأنه أن يُصيب التربة الزكية فتنبت وتزهو بالودعاء «الذين يمشون على الأرض
هوناً»^(٢) (الفرقان: ٢٥: ٦٣).



وإذا كان الاسلام العملي مَصْدَرُ إبداع، فقد صَوَّرَه الحديث النبوي بما هو
أجمع وأكمل: بَدَأُ الاسلام غريباً، وسَيَعُودُ كما بَدَأُ^(٣)، ولكن لا كما فهمه القدماء
بظنهم أن كلمة «غريباً» من الغربة، بل هي من الغرابة أي الازدهاش بما لا يفتأ
يُطالِعُك به من جديد حتى لتقول إزاءه في كل عصر: «إن هذا لشيء
عُجَاب» (ص ٣٨: ٥).

وما ظنك بشريعة عملية في ذات المرء وفي ذات المجتمع، من مبادئها
الأساسية:

- (أ) «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» (الحجرات: ٤٩: ١٣).
- (ب) «فطرة الله التي فطر الناس عليها» (الروم: ٣٠: ٣٠).
- (ج) «ورحمتي وسيعت كل شيء» (الأعراف: ٧: ١٥٦).
- (د) «إن الحسنات يذهبن السيئات» (هود: ١١: ١٤).
- (هـ) «فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان» (البقرة: ١٧٨: ٢).

(١) ونُسخ جديد بإزاء «Paranoia» أي جنون (٣) رواه مسلم في صحيحه، وكثيرون غيره. أنظر
المُعْظَمَة. التفصيل في كتاب: كشف الغطاء للمجلوني: ج ١،
(٢) من رسالة لي في معنى السلام إلى صديق كبير. ص: ٢٨٢.

(و) «فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» (الشورى ٤٢ : ٤٠).

(ز) «لا إكراه في الدين، قد تبين الرُّشْد من الغي» (البقرة ٢ : ٢٥٦).

(ح) «ولقد كرّمنا بني آدم... وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً» (الاسراء ١٧ : ٧٠).

فالاسلام يحترم الانسان بذاته، أي من حيث كونه إنساناً، وبطالِئنا بنظرية جديدة لم يُلغها التطور الاجتماعي حتى اليوم.

نعم، تُوجد في العالم الآن نزعة ترمي إلى الايمان بالانسان، ولكن لا تَنحَرِج من الايمان به مَنَعُوتاً بِنَعْتٍ يُضْفِي عليه نوعاً من التمييز الإقليمي والتَّحْيِيز المكاني^(١)، بينما الاسلام يُؤْمِن بالانسان الشامل كَكُلِّ.

ولقد أَحَسَن المتكلمون الفُقهَاء قديماً، حين جَعَلُوا «أُمَّة محمد ذات نوعين: أُمَّة استجابة وأُمَّة دَعْوَة؛ وَهُمْ بهذا يُشِيرُونَ إلى أَنَّ الجميع شُرَكَاء في «النَّاسِيَّة المَحْمَدِيَّة»، وبذلك يَسْتَوُونَ في قَدْرِ مُشْتَرَك جَامِع «وما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ» (سبا ٣٤ : ٢٨).

وَأَعْنِي النَّاسِيَّة الْمُتَقَاطِرَة^(٢) بِتَوَاجُهِهِ وَتَقَابُلِهِ.



وَصِيغَت، ابتداء من الثورة الفرنسية حتى المُنْظَمة الأُمَمِيَّة الحَاضِرَة، صِيَاغَة لَفْظٍ أَتَق. أَمَّا صِيَاغَةُ حَيَاة وَمَنْهَج سُلُوك، فَهَذَا مَا نَجَحَتْ فِيهِ الشَّرِيعَة وَأَخْفَقَتْ فِيهِ النُّظَم.

(٢) الْمُتَقَاطِرَة هُنَا لَيْسَتْ بِالمَعْنَى المُتَبَادِرِاي المُتَوَافِدَة مِنْ كُلِّ قَطَرٍ وَحَذَبٍ وَصُوبٍ، بَلْ بِالمَعْنَى الهِنْدَسِي مِنْ قَطَرِ الدَّائِرَة الَّتِي يَتَقَابَلُ وَيَتَوَاجُه فِيهِ مَنْ عِنْدَ بُعْدِيَّة بِقَطْعِ النَظَر عَنْ اخْتِلَافِ التَّزَامُن؛ وَهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَفُتْ الْقِيَرُوزَابَادِي فِي الْقَامُوسِ الْمُحِيط.

(١) أَعْنِي أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ بِإِنْسَانٍ هِنْدِيٍّ أَوْ فَرَنْسِيٍّ أَوْ لِبْنَانِيٍّ الْخ، بَلْ يُؤْمِنُ بِالْإِنْسَانِ فِي الْهِنْدِ وَالْإِنْسَانِ فِي فَرَنْسَا وَالْإِنْسَانِ فِي لِبْنَانٍ. وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ كَبِيرٌ، فَالْصِّفَةُ الْمَذْكُورَة تَعْنِي التَّحْيِيزَ الْإِقْلِيمِي. وَهَذَا يَسُوقُهُ يَدُونَ شُعُورَ إِلَى الْإِنْفِلَاقِ فِي إِطَارِ الصِّفَةِ الْمَكَانِيَّةِ وَمَا تُمْلِيهِ مِنْ مَشَاعِرٍ وَالْإِنْطَوَاءِ دَاخِلِ صُورَةٍ هِيَ أَبْعَدُ مَا تَكُونُ عَنْ الشُّعُورِ الْإِنْسَانِيِّ الشُّعُورِيِّ، شَاءَ الْمَرْءُ أَوْ أَيْ. وَهَذَا وَخَلَهُ، دُونَ سِوَاهِ، سَبَبُ الصَّرَاعَاتِ الْمَحْمُومَةِ، بِرَغْمِ كُلِّ وَثَائِقِ حَقُوقِ الْإِنْسَانِ الَّتِي عَرِقَتْ مِنْذُ الْقَدِيمِ الْقَدِيمِ

أَجَلٌ، مَا ظَنُّكَ بِمِثْلِهَا شَرِيعَةً عَمَلِيَّةً هِيَ : كل الاصلاح في فن الحياة، لكل الأخطاء في سعي الأحياء.

رَأْيُ فِي الْمَنَهِجِ الْاِقْتِصَادِي

في مضممار البحث الاجتماعي عندنا، نَزْعَةُ تُجِيزُ الخلطَ بين مُتَبَجَّاتِ
المَذَاهِبِ والأفكارِ على نحو يُعِينُ على التَّبَلُّلِ أو بالْحَرِيِّ يَقْصِدُ إليه. . ثم لا يَكُونُ
لها من عُقْبَى، إلا أَنَّها نَزْعَةُ تُجِيدُ التشويهَ والتزويرَ.

وهذا ما يُهَيِّبُ بي في دائرة العُنْوانِ المُثَبَّتِ لسُلْسِلَةِ أَيْنَ الخُطَأُ؟، أَنْ أُنْشَرَ ما
أُنْشِرَ في تَعْرِيفِ يَسِيرٍ وَتَنْبِيهِ - لَعَلَّهُ - مُسْتَشَيِّتٌ.

ولا أَظُنُّ موضوعاً أُسِيءَ فَهْمُهُ وتقديرُهُ كالاسلام، ولا سيما في الجانبِ
العمليِ التنظيميِ منه. فأنا، لذلك، أراني مَدْفُوعاً إلى الحديثِ عن مَفَاهِيمِهِ،
خصوصاً الداخلة في صميمِ مَشَاكِلِنَا. . وليس بينها كالفقر مُشْكَلَةٌ، هي أَحَقُّ
بالتقديمِ.

إذا عُنِيَ الاسلامُ وَعُنِيَتِ المَذَاهِبُ الاجتماعيةُ بِالتَّحَدُّثِ عن الفقرِ، كما لو
كان المُشْكَلَةُ الأولى، فذلك لِأَنَّهُ الدَّاءُ الصِّمِيمِيُّ الَّذِي يَهْدُدُّ الجَمْعِيَّةَ البَشَرِيَّةَ في
بَقَائِهَا، وليس وراءَهُ دَاءٌ يَفْعَلُ فِعْلُهُ السَّرِيعَ في إِذَابَةِ صُورِ المَدَنِيَّاتِ وإِصَابَةِ رُوحِ
الجماعةِ إِصَابَةً مُبَاشِرَةً.

ويتسنى لنا أَنْ نَفْهَمَ خطورته أَكْثَرَ فأكثر، إذا نحن دَرَسْنَاهُ كَمَرَضٍ عُضْويِ
سَرَطَانِي، يُصِيبُ المَجْتَمَعَ، الَّذِي هو كائنٌ عُضْويٌّ أيضاً.

فالفقر إذا كان بالنسبة إلى الفرد يُقَابَلُ الثراء، فَإِنَّهُ بالنسبة إلى الجماعة يُقَابَلُ
الحياة. وهذه الحقيقة وَضَعَتِ المُصْلِحِينَ والمُفَكِّرِينَ أمامَ المُعْضِلَةِ، فراحوا يَهَيِّمُونَ

وراء الحَلّ المنشود. . وكتلة التاريخ الضخمة لا تزيد عن أنها تَجَرِبَاتٌ مختلفة
لَحُلُول كثيرًا ما انتهت بالفَوَاجع.

ولكنني كنت مؤمناً - وأنا اليوم أكثر إيماناً مِنِّي بالأمس بحقيقة كُلِّما زادت
الآزمات تَعْقُداً واستَحْكاماً - وهي :

لَايَّة جماعة من البَشَر الحُرِّيَّة في أن لا تُتَّصَلَ بالسَّماء من طريق محمد؛ «لا
إكراه في الدين» (البقرة ٢ : ٢٥٦). ولكنهم جميعاً في حاجة إلى الاتصال بالأرض من
طريقه وعلى مناهجه. . . وكان من حَظِّ بلاد العرب، أنها شَهِدَتْ، لأوَّل مرة،
تَجَرِبَةً نظام محمد الاصلاحى. وقد نَجَحَتْ في حُدُودها، ونَجَحَتْ خارج حُدُودها،
وفيها القُدرة على النجاح دائماً.

ويَكْفِي لنعرف مَدَى نجاح ذلك النِّظام، أن نَرُوي قول أبي هُرَيْرَةَ: أَلَا
تَعَجُّبُونَ من رَجُل فَصَلَ في الجاهلية وهو يَطْوِي - أي يَجُوع يوماً على يوم - يَخْرُج
الآن بِزَكَاة أمواله فلا يَجِدُ مَنْ يَسْتَحِقُّها أو يأخذها منه! وأعني سَمًا بمجتمعه كثيراً
فوق «حَظِّ الفقَر» في تعبير الاقتصاديين.

إذاً، كانت التَجَرِبَةُ ناجحة، وليس نجاحاً في حَدِّ ومَقْدَار، بل أَعْطَتْ الرُّقْم
القياسى في النجاح وسرعة مَفَاعِيلِهِ. فعَلينا أن نَدْرُس جيداً ذلك النِّظام والوسائل
التي اتَّخَذَتْ من أَجْلِهِ، خصوصاً أنه فريد في التاريخ؛ فَقَدْ أَظْهَرَتْ التَجَرِبَةُ
سلامته. ودَعَائِمُ هذا النِّظام هي :

- ١ - مَفْهُوم الثروة.
- ٢ - تَحْرِيم الكُتْر.
- ٣ - التَّكَافُلِيَّةُ التَّعَاوُنِيَّةُ.
- ٤ - جَعْلُ الدِّينِ ضَمَانَةً تَوَازُنُ اجْتِمَاعِي.
- ٥ - إِطْلَاقُ يَدِ الْمُسْتَحِقِّ في اسْتِخْلَاصِ نَصِيْبِهِ.
- ٦ - الإِرْثُ الاجْتِمَاعِي.

مفهوم الثروة:

لا أريد أن أدعي، هنا، أنه أثير عن النبي تعريف للثروة على وجه من التحديد المنطقي، وإنما نستطيع أن نتبين ونستخلص من التنظيمات المالية في الاسلام مفهوماً للثروة جد رفيع وجد حقيقي، فيكون تعريفاً بالمِثال، أو على حد تعبير القدماء: تعريفاً بـ «المأصل»^(١).

ونحن، قصداً إلى التبسيط، ندور دورة قصيرة في بحث الثروة على وجه عام، مشيرين إلى الخطوط الاسلامية العريضة، التي إذا ما تلاقت، أعطت مفهومها المستقل.

الثروة، أي البُحْبُوحَة، حين نعرض لها على نحو تحليلي، يظهر لنا أنها اصطلاح الجماعة اشتق من وجودها، وذلك لأن الفرد ليس بحاجة إلى الثروة، بهذا المعنى أصلاً، فإذا، هي ضرورة اجتماعية فقط حسب^(٢).

وكانت في الأصل محاصيل تُعبّر عن حاجات حيوية، ويتولد «فكرة الغد» ويتحرك مخاوفه، تولد الادخار وأعان عليه الطماعة والنهم. ولما كانت المحاصيل لا يمكن ادخارها إذ ذاك، تولد في سلسلة من المراحل، «النقد» الذي ساعد على استيفاح النهم والشره.

(٢) لا أطلق الثروة هنا بالمعنى المتداول في علم الاقتصاد، من أنها ما يمكن أن تقوم بقيمة، مهما كانت، وخصائصها: كونها نافعة، إمكان حيازتها: فحرارة الشمس مفيدة ولكن لا تعد ثروة إلا بتحويلها إلى شغل أو طاقة، انفصالها عن شخص الانسان إلا فيما غير من عهد الرق، عدم شيعتها كالهواء فإنه ليس ثروة إلا بتحويله أيضاً إلى رخ، ودفعاً للباس ومجانبة للابهام واختلاط المفاهيم، أطلق على معناها عند علماء الاقتصاد كلمة: غنية بكسر الأول أو ضمّه، وأخص الثروة هنا بالبُحْبُوحَة في وسائل البسر.

(١) مُصْطَلَح شاع عند المناطقة السوريين الأرسطويين وعند الأصوليين أيضاً، وهو في الأصل مُركَّب من «ما» اسم الموصول و«مأصل» الفعل الماضي. وأجرؤه اسماً، إجراء المُركَّب المَزْجِي، ويتعّن به: وقُوع الدلالة على مُتَعَيْن ما، فالكلمة لها مفهوم ولها مأصل كالتفصل له كلمات منها: السيف والعُضْب والحُسام إلخ، فلكل منها مفهوم مستقل، ولكن المأصل واحد وهو: أداة القتال ذات الشبهة الحادة. والتعريف بالمأصل بتعريف القدماء: الفرد الذي يتحقق فيه معنى الكلّي.

وكان في هذا الاستفحال النّهْيُ، الذي قاعدته النقدُ، ما نقلَ العملَ الاجتماعيَّ من تسلسله الطبيعيِّ:

مَحَاصِيلُ، فَتَقْدُ، فَمَحَاصِيلُ

إلى تسلسل جشعيٍّ إجراميٍّ:

نَقْدُ، فَمَحَاصِيلُ، فَتَقْدُ.

وبذلك، تَوَلَّدَ «الرأسمال» البَغِيضُ، الذي اتَّخَذَ غَايَةً ما اضْطَلَحَتْ عليه الجماعةُ وَسِيلَةً، فَوَقَفَ النشاط العام عند أَقْلِيَّةٍ ضَيِّيلة.

وعليه، فالثروة، ورَمْزُها النقدُ - ومُعَادِلَتُهُ رياضياً أَنَّهُ: حَاصِلُ جُهْدٍ + ضَرْوَرَةٌ - تُعَبِّرُ عن احتياجات حيوية عُضُوبَةٍ، جَمَدَتْهَا الْأَنَانِيَّةُ واستَلَبَهَا الذين هم أَكْثَرُ تَطْفُلًا، واستَبَدُّوا بها.

وبما أَنَّها كذلك، أَيُّ حَاجَةٍ الجماعةُ وجُهد الجماعة، فَكُلُّ اسْتِحْوَازٍ لِلْفَرْدِ عليها اسْتِحْوَازٌ أَنَانِيٌّ، يُشِيرُ إلى اعتداء، دُونَ ما رَتَبَ، لِأَنَّهُ اسْتِحْوَازٌ على الجماعة نَفْسِهَا... وبالتالي، كُلُّما وُجِدَ اسْتِيقْطَابٌ مَالِيٌّ أَنَانِيٌّ، فهناك أَنْكَرٌ وَجْهِهِ من وَجْهِهِ الجَرِيْمَةِ.

قانون جَبَرِيَّةِ القَرْضِ:

هذه نظرية تَشْبِيعٍ في نُظْمِهِ وتَعَالِيْمِهِ على شَكْلِ واضح. خُذْ إِلَيْكَ ما يُمَكِّنُ أَنْ تُسَمِّيَهُ بـ «قانون الحماية الجَبَرِيَّةِ للقَرْضِ» المائِلُ في هذه الآية الكريمة: «وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا» (المزمل ٧٣: ٢٠).

وَعَفَّرَ اللَّهُ لِلْفُقَهَاءِ الَّذِي حَمَلُوا «صِيغَةَ الْأَمْرِ» فيها مَحْمَلُ «النَّدْبِ» بدون ما صَارِفٍ على وَجْهِ التَّأَكِيدِ.

وحين يَكُونُ الْأَمْرُ فيها لِلوُجُوبِ، أَيُّ على حَقِيقَتِهِ في الدَّلَالَةِ، نَخْرُجُ من الآية الكريمة بِنَظَرِيَّةٍ - على أَنَّها جَدِيدَةٌ في مِيدَانِ التَّشْرِيعِ القَانُونِيِّ - نَبِيلَةٍ في حَقْلِ التعاطي والتعامل الانسانيَّين وهي: كُلُّما وُجِدَتْ حَالٌ إِعْسَارٍ فَرْدِيٍّ أو جَمَاعِيٍّ،

وَجَبَ الْقَرْضُ الْحَسَنُ، أي اللّارِبَوِيُّ كذلك فردياً أو جماعياً. بِمَعْنَى أَنَّ حَالَ الْأَعْسَارِ تُوجِبُ وَتَقْرِضُ عَلَى الْجِهَاتِ الْقَادِرَةِ دَوْلِيًّا وَالْمَصَارِفِ الَّتِي لَهَا هَذِهِ الصِّفَةُ، الْأَقْرَاضُ الْحَسَنَ عِنْدَ الطَّلَبِ عَلَى وَجْهِ حَتْمِيٍّ. مَثَلًا، لِبَنَانِ الْيَوْمِ فِي حَالِ إِعْسَارٍ يَبْلُغُ حَدَّ الْاِخْتِنَاقِ، لَهُ حَقُّ الْأَقْتِرَاضِ الْحَسَنِ عَلَى وَجْهِ فَرْضِيٍّ مِنَ الدُّوَلِ الْغَنِيَّةِ؛ وَلَيْسَ لِهَذِهِ الدُّوَلِ أَنْ تَرْضَى أَوْ أَنْ تَرْفُضَ. . فِدُولُ الْخَلِيجِ النَّفْطِيَّةِ مُلْزَمَةٌ بِالْإِقْرَاضِ عَلَى وَجْهِ حَتْمِيٍّ، شَاءَتْ تِلْكَ الدُّوَلُ أَمْ كَرِهَتْ، رَضِيَتْ أَمْ أَبَتْ.

قانون وجوب فترة السماح:

وَحُذِّ إِلَيْكَ أَيْضًا قَانُونُ «النَّظَرَةِ إِلَى مَيْسَرَةٍ»، الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْأَقْتَصَادِيِّينَ الْيَوْمَ بِفَتْرَةِ السَّمَاكِ، وَتَسْمِيَةِ الْقِرَانِ أَكْثَرُ دِقَّةً وَأَمَعَنَ فِي مَعْنَى الْإِجَابِ.

فَالْإِسْلَامُ قَدْ أَوْجَبَ الْقَرْضَ، وَحَارَبَ الْأَزْهَاقَ فِي الْإِيفَاءِ وَ«التَّسْدِيدِ»، وَأَوْجَبَ النَّظَرَةَ، أَيْ إِعْطَاءَ الْمَهْلِ، الَّتِي تَتَضَمَّنُ أَلِيًّا قُوَّةَ السَّرِيَانِ. فِي الْقِرَانِ «وَأَنَّ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ» (البقرة ٢: ٢٨٠)، وَفِي الْحَدِيثِ «وَلْيَنْفَسْ عَنْ مُعْسِرٍ أَوْ يَضَعْ عَنْهُ»^(١).

وَاضْمُمْ إِلَى هَذَا وَهَذَا، تَحْرِيمَ الرِّبَا الْمَبْنِي عَلَى مُلَاحِظَةِ أَنَّ النَّقْدَ رَمَزَ فَقْطَ، وَقُوَّةُ تَوَلُّدِهِ تَكْمُنُ فِي الْجُهْدِ وَالْعَمَلِ؛ فَلَيْسَتْ فِيهِ قُوَّةُ تَوَلُّدٍ ذَاتِيَّةٍ. إِذَا فَالْرِّبَا تَطْفُلُ وَاسْتَحْوَاذُ أَنَانِي. . وَمِنْ هُنَا جَاءَ تَحْرِيمُهُ، إِذْ لَمْ يَكُنْ حَاصِلَ جُهْدٍ، بَلْ اسْتِغْلَالُ جُهْدِ الْغَيْرِ.

تَحْرِيمُ الْكَنْزِ:

عَلَى ضَوْءِ هَذَا التَّعْرِيفِ لِلثَّرْوَةِ، عَرَفْنَا أَنَّهَا تُعْبَرُ عَنْ حَاجَاتِ حَيَوِيَّةٍ وَجُهِودِ اجْتِمَاعِيَّةٍ، فَالْقِطْعَةُ مِنَ النَّقْدِ رَمَزُ ضَرُورَةِ حَيَوِيَّةٍ وَجُهْدِ اجْتِمَاعِيٍّ بِقَدْرِهَا.

فَإِذَا خَزَنَهَا الْفَرْدُ وَحَبَسَهَا عَنِ التَّعَامُلِ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ عَزَلَ مِنْ مِيدَانِ الطَّاقَةِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ فِي مَصَابِيحِ السُّنَنِ ج ٢،

والقدرة ومن الشريان الاجتماعي المتواصل في جسم المجتمع، حفنة من الكريات الحمراء أو البيضاء، وعباً في برشامة^(١)، مسحوق ذلك السائل الأقدس.

وعلى هذا، جاء الاسلام بالمُعجزة الكبرى وبالحلّ الوفاق في التنظيم، فحرم خزن الأموال وعزلها من محيط العمل العام وتداول الكل. وذلك، لأنك في نظره، كلما خزنت قطعاً نقدية أكثر فأكثر، فقد أسرّت أعضاء اجتماعيين أكثر فأكثر، حتى يُشَلَّ المجتمع، وتقف حركته في أيدي خازنين آيمين، أو بالأحرى يتحرك في شباكيهم، قال - عز شأنه:

«والذين يَكْتِزُونَ الذهبَ والفضةَ، ولا يُنفِقونها في سبيلِ الله - كناية عن سبيل الكل - فبَشَّرْهُمْ بعذاب أليم. يوم يُحْمَى عليها في نار جهنم، فتُكْوَى بها جيابهم وجنوبهم وظهورهم، هذا ما كَتَرْتُمْ لأنفسِكُمْ فذوقوا ما كنتم تَكْتِزُونَ» (التوبة ٣٥: ٣٥).

قانون جبرية الحركة في التداول:

التحريم المذكور، الذي يسوغ لي أن أسميه بنظرية «الجبر في حركة الانتاج والتداول المالي» يوفر القوى الانتاجية إلى أبعد حد، ويضمن، حال نشاط، عملية جبارة.

فالاسلام لا يرى الضرر في النقد عينه ولا في وضع الأفراد أيديهم عليه، فهذه تسميات لا أكثر. ولكن يرى الضرر الأعظم والجريمة الكبرى في قانون النقد وفي قانون وضع اليد عليه، فأصلحهما وأقام مجتمعه، من هذه الناحية، على نظرية الجهد الذاتي ونظرية الجبر في الانتاج الاجتماعي.

أتذكر أنني وقفت على كتاب لبعض الباحثين الماليين يأخذ فيه على الاسلام إيجابه الزكاة حتى في رأس المال المخزون؛ وهي لا بُدَّ مُفْنِيَّتُهُ، تدريجاً، مع الأيام. وإن ما يُسميه مأخذاً مالياً أعده نظرة بارعة في قانون الأموال. وذلك لأن

(١) قرصة مُجَوَّفة من مادة مُلَايِمَةٌ تُخْشَى مَسْحُوقاً تعريب أخرى: برشامة «Cachet». غير سائغ الطعم، وهي من أصل سرياني ولها صيغة

الزكاة، وهي مُقْنِيَّة لرأس المال حَتْمًا، إذا خُزِنَ وعُزِلَ عن يُنْطَاق العمل، تَجِيءُ وَكَأَنَّهَا وَضِعَ لِلجَزَاءِ فِي أَساسِ الاقْتِناءِ الجامِد، فلا تُخْزَنُ مِنْ ثَمَّةِ رُؤُوسِ الأَموالِ رَهْبَةً مِنَ التَّيْجَةِ المُرْعِبَةِ، وهذا مُصْداقُ ما أَشارَ إِلَيْهِ الحَدِيثُ الشَّرِيفُ: فَلْيَتَجَرَّ بِهِ وَلَا يُتْرَكْ مَخْزُونًا حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ^(١).

وطبيعي أَنَّهُ كُلَّمَا تَهَيَّأتْ فُرْصُ النِّشاطِ العملي وتَوافَرَ مَرْدودُها بَيْنَ أَيْدِي الأَفرادِ والجماعات، تَتَوَلَّدُ رَغْبَةُ التَّحَوُّجِ، وَتَتَسَنَّى لِلْفِئَاتِ القُدْرَةُ عَلَيْهِ بِتَسَنِّي الطَّاقَةِ الشَّرَائِيَّةِ لَدَيْهَا.

وبذلك، تَبْطُلُ النِّعْمَةُ الخادِعةُ، الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّ الاِنتِاجَ الآلِيَّ فاقَ وَرَجَحَ بَدْرَجَةٍ فَاحِشَةً الاِسْتِهْلاكَ الحَيَوِيَّ والمَعاشي، لِتَرُدَّ إِلَيْهِ، فِي التَّيْجَةِ، أَسبابُ التَّأزُّمِ والتَّعْقِيدِ.

إِنَّ هَذَا الزَّعْمَ فِي جَوْهرِهِ لَيْسَ إِلَّا خُدْعَةٌ «رأسمالية» لَصَرْفِ النِّظَرِ. فَإِنَّ الاِنتِاجَ الآلِيَّ لَمْ يَفَقْ الاِسْتِهْلاكَ المَعاشيَ يَوْمًا، بَلْ لَيْسَتْ فِيهِ إِمْكانِيَّةٌ ذَلِكَ مَعَ «التَّسْلِيَّةِ: التَّفْجُرُ السُّكَّانِي الدِيموغرافي». لَأَنَّا لو أَخَذْنَا «الجَوْحَ» مِثْلًا، فَلَسْنَا نَجِدُ أَبْدَأُ أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ يَحْتَاجُهُ يَحْصُلُ عَلَيْهِ، وَتَظَلُّ، مَعَ ذَلِكَ، أَزْمَةٌ تَرَاكُمُ الاِنتِاجَ.

وإِنَّمَا كَانَتْ الأَزْمَةُ وَحَقَّ لَهَا أَنْ تُكُونُ، لِأَنَّ الاِسْتِهْلاكَ يَدُورُ فِي دائِرَةِ القادِرِينَ عَلَى التَّحَوُّجِ، وَلَيْسَ فِي الدَّائِرَةِ العامَّةِ، دائِرَةُ المُحْتَاجِينَ إِلَيْهِ. وَهَكَذَا قُلُ فِي سائِرِ المَوادِّ الأُخْرَى.

إِذَا، فَأَزْمَةُ الاِنتِاجِ صَحِيحَةٌ فِي مُحِيطِ القادِرِينَ وَأَشْباهِهِمْ، وَعَلَى هَذَا، رَأَتْ النِّزَعَاتُ التَّقَدُّمِيَّةُ الحَلَّ فِي تَشْجِيعِ التَّحَوُّجِ لَدَى الكُلِّ. وَوَقَفَ رَأْسُ المَالِ عَقَبَةً، فَدَفَعَتْهُ إِلَى الجَمِيعِ. وَلَكِنَّ الاِسْلامَ حَلَّ المُعْضِلَةِ بِأَبْسطِ كَثِيرًا، وَلَا أَظُنُّ مَجْتَمَعًا فِي التَّارِيخِ اتَّخَذَ قَانُونًا بِتَحْرِيمِ الكَنْزِ أَوْ عَهْدَ قَانُونًا قَرِيبًا مِنْهُ سِوَى الاِسْلامِ، وَهَذَا التَّحْرِيمُ بِدَوْرِهِ يُؤَوِّلُ إِلَى خُلُقِ المَشاريعِ دَوْمًا، وَبِالتَّالِيِ فُرْصَةُ العملِ أَبْدَأُ، أَيْ

(١) أَخْرَجَهُ البَغْوِيُّ فِي مَصَابِيحِ الثُّنَّةِ ج ١،

التمكين للطاقة الشرائية لدى الأفراد والجماعات عامة، وهكذا ذواتك بين حركتي الانتاج والاستهلاك.

بل نقذف بالحق على الباطل:

لكي يضع الاسلام، قيد الاستعمال، ضماناً أكيدة لتطبيق النظم وعدم الاستغلال، نادى بضرورة التغيير، ولكن بالأساليب المشروعة، وضماً للحق في نصابه، وكبحاً للظلم أو شائته، وذلك بتعاون الجماعة في غير ما حاجة إلى تبني منطق «الدليالية»^(١) في إحدائه. وبهذا، أقام الاسلام المجتمع، لا على الركيزة المعنوية - الأدبية - الاخلاقية وحدها، بل أيضاً على الركيزة الطبيعية، وهي الجماعة للتنفيذ...

يقولون: إن أرسطو أنزل الفلسفة من السماء إلى الأرض. وأنا أقول: إن محمداً أنزل نزعة التدن من السماء إلى الأرض وصرفها في إصلاح سعي المجتمع نحو معارج تطوره، ومراقي تكوره.

فبعد أن كان الدين تأملاً واستغراقاً مثالياً، جعله فكرة حياة واجتماع. وخذ «نظام الكفارات» تدرك جيداً، كيف استطاع أن يسوق تيار التدن في أقية المجتمع ويوجهه قوة مادية روحية في عروقه.

«نظام الكفارات» الذي أُشير إليه، مدهش حقاً في حدود الغاية المثلى. فأننا وأنت وغيرنا، قد نضعف في حال من حالات الوهن النفسي، إزاء الله، فنفرط في عبادة، أو نأثم في عمل، أو نحنت في عهد. وفي سبيل الغفران ابتدع الاسلام

أصدق دلالة من «جدلية» ولا ريب، خصوصاً حين ندني من وعينا كلمة: ذواتك، التي تعني التردد بين حالين والتغير المتعاقب بتوالي. وتسطت هذا كله في المعجم الكبير، المطبوع بغضه سنة ١٩٥٤، تحت مادة «أرخ» وكلمة: تاريخ.

(١) وضع جديد للدليالتيك المعروفة بالجدلية، ولا يشوهم أنها تعريب بتهذيب، بل هي مصدر من مادة «داول» مداولة ودوالاة. ومن المعروف صريحاً أن الواو المسبوقة بكسرة كثيراً ما تقلب ياء، فيصبح المصدر «ديالا»، وبالنسبة المضمرية يقال «الدليالية»، فتكون، على هذا النحو، صيغة العرق في العربية، كما هي

«الكفارة»، وهي عبارة عن عمل إسعافي تبثه وتُشيعه في الناس. ولم يكتف بالتوبة النفسية وحدها، بل لا بُدَّ معها من تضحية، أو قل معي: من توبة مادية أيضاً تذهب في سبيل الخير العام.

وبذلك، جعل محمد الدين طريقاً مُنفَتِحاً إلى المجتمع، لا درباً مكفوفاً على الشخص؛ جعله عامِل إيجاب، لا عامِل سلب.

نعم، نحن لا يسعنا أن ننكر أن التأمل والاستغراق المثالي يُعينان على إيجاد أخلاقية ضرورية، ولكن إذا كان تأملاً للتأمل، فقد أخفق في مهمته. على أن القانون الأخلاقي لا يصلح أن يكون وحده ركيزة اجتماعية - كما سبق وأشرت - بأي شكل، وقد أظهر التاريخ إخفاق تجاربه، لأن كل قيمته أنه يبعث في المعتصب ضميره ليرد إلى الجماعة بعض ما اختلسه منها، ولكنه لا يقضي أبداً على إمكانية الاغتصاب.

أما محمد فقد عمَدَ إلى قطع جذور الاغتصاب، وأخذ الطريق على المعتصبين، حتى يضيق «رجم المجتمع» عن ولادة مُغتصب أناني جديد.

التكافلية، لا اشتراكية المساواة:

وجاء الاسلام بما نُسَمِّيه مبدأ التكافل الاجتماعي. ومن نتائجه احترام الجهد الذاتي للفرد والمحافظة على توازن الفئات، بالتعاون الفرضي. فأقر الملكية الخاصة في غير ما استقطاب، وأوجب الزكاة بمنطق التعاون الواجب.

ومن نظرية الاسلام، أنه لا بُدَّ من جرعة أنانية في لعب الكائن الاجتماعي، توفيراً لرغبة السعي عنده، على أن لا تذهب به في سُكر وخمار وعربدات هدامة. وإذا خلا من هذه الرغبة، أي رغبة السعي بمحض الاختيار لا الاكراه، فالمجتمع المُتشكل مُجتمع أخلاقي أو مَصْنوع، لن يخطَ وإقياً يثبت ويروسخ. فجاء الاسلام، لذلك، باحترام الملكية، ولكن في الحدود التي لا تُجحف بالجمعية الحية.

وإذا عَلِمْنَا أَنَّ الشَّرِيعَةَ قَرَّرَتْ «مِلْكِيَّةَ الرِّقَبَةِ» لِلدَّوْلَةِ فِي الْأَرَاضِي وَالْمَرَاقِ الْعَامَّةِ، وَمِلْكِيَّةَ الْمَنْفَعَةِ النَّافِعَةِ لِلْأَفْرَادِ، وَعَلِمْنَا أَنَّ نِظَامَ الْحُكْمِ فِي الْإِسْلَامِ نِظَامٌ يُخَوِّلُ لِلشُّعُوبِ إِدَارَةَ مَصَالِحِهَا «أَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» (الشورى ٤٢ : ٣٨) ثَبَتَ لَنَا أَنَّ أَكْثَرَ مِلْكِيَّةِ الرِّقَبَةِ يَعُودُ إِلَى الدَّوْلَةِ الشَّعْبِيَّةِ، وَهِيَ بِدَوْرِهَا تَمْلِكُ الْأَفْرَادَ مِلْكِيَّةَ الْمَنْفَعَةِ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْمُحَاصَّةِ أَوْ الْمُقَاسَمَةِ، الَّتِي لَا تَضُرُّ بِالصَّالِحِ الْعَامِ، وَتُحَقِّقُ الْفَائِدَةَ، وَالْعَائِدَةَ لِلطَّرَفَيْنِ اسْتِيفَاءً وَإِعْرَاءً^(١).

وَهَكَذَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُقَرِّرَ، بِاخْتِصَارٍ: أَنَّ الْمِلْكِيَّتَيْنِ، عَمَلِيًّا، فِي حُكْمِ الْمِلْكِيَّةِ الْوَاحِدَةِ، وَذَلِكَ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ إِسْمِيًّا.

وَلِذَا، أَخْرَجَ قُدَامَى الْفُقَهَاءُ الْأَعْلَامُ الزَّكَاةَ مَخْرَجَ الشَّرِكَةِ أَوْ مَخْرَجَ الدِّينِ، اعْتِمَادًا عَلَى التَّعْبِيرِ الْقُرْآنِيِّ بِكَلِمَةِ «حَقٍّ» فِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ: «وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ» (الذاريات ٥١ : ١٩).

وَأَنَا أَتِمِّلُ إِلَى الرَّأْيِ الْأَوَّلِ. وَيُنْبَنِي عَلَيْهِ، أَنَّ ذَوِي الْأَمْوَالِ وَالْعَامِلِينَ شُرَكَاءَ فِي الْأَصِيلَةِ وَالْحَصِيلَةِ، يَنْشِئُ فِي الْمَقَادِيرِ وَتَصَاعُودِيَّةٍ فِي دَخْلِ الْإِنْتِاجِ... وَلَا يَغْرُبُ عَنْ ذِهْنِكَ أَنَّي أَسْتَعْمِلُ «الْأَصِيلَةَ» بِمَعْنَى الرُّأْسْمَالِ؛ وَهِيَ أَقْرَبُ كَلِمَةٍ، فِي الْعَرَبِيَّةِ، تَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ مِنْ حَاجَةٍ أَبَدًا إِلَى هَذِهِ الْأَصِيلَةِ (رَأْسِ الْمَالِ الْفَرْدِيِّ)، وَهُوَ مُلْجَمٌ هَذَا الْأَلْجَامِ وَمَكْبُوحٌ هَذَا الْكَبْحِ. فَالْأَمْرُ، كَمَا سَبَقَ وَقُلْتُ، لَا يَغْدُو التَّسْمِيَّاتُ. فَالْأَصِيلَةُ الْمُلْجَمَةُ، أَكَانَتْ مُضَافَةً إِلَى اسْمٍ مَا أَمَّ إِلَى الدَّوْلَةِ، سَوَاءً، وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ اخْتَلَفَ، فَإِنَّمَا هُوَ الْاسْمُ لَا الْمُسَمَّى نَفْسَهُ.

مبدأ العمل على أساس المجتهد المفرد، المعروف باسم نظام «سويتج» - المعركة - تُربنا تأثير الأغراء ومدى عمله في طبيعة الكائن وميزاجيته وفي بحث حوافزه القادرة الكافية. راجع كتاب: مال الرأسمالية لـ: لويس مارليوس: ١٢٢ - ١٢٥ ترجمة علي الحمامصي.

(١) والبرهان على ضرورة الأغراء ما يُعرَف في الرُوسِيَّة بِكَلِمَةِ «الشَّكْهَانُوفِيَّةُ: الْجُهْلِيَّةُ»، نِسْبَةً لِإِعَامِلِ الْمُنَاجِمِ الرُّوسِيِّ شَكْهَانُوف. وَهِيَ تَعْنِي زِيَادَةَ الْإِنْتِاجِ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً، تَحْتَ الْأَغْرَاءِ، فِي مَهَلَةٍ أَوْ وَحْدَةٍ زَمَنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لِإِنْتِاجِ مَا هُوَ أَقَلُّ جِدًّا. وَالْجُهْلِيَّةُ - وَإِنْ رَفَضَتْهَا النَّفَاقَةُ الْعَمَالِيَّةُ فِي الْعَالَمِ الْحُرِّ، لِأَنَّهَا تَرْفُضُ أَصْلًا:

أقول: الأمر سيان، أكانت الملكية باسم الفئات العمالية أم «الأتلادية»^(١): البروليتارية، أو كانت باسم معين وهي ملجئة مشكومة بصالح السواد الأعظم. فقد بلغ، في بعض المعامل الكبرى، أن ارتفعت نسبة الضريبة التصاعدية عليها، حتى التسعين في المائة، وعلى الأريز أو المنيب (رب العمل) كل الأعباء: من صيانة واستعاضة البدائل وأرثس إصابة العمل إلخ، من النسبة الضئيلة المتبقية. وهذا يريك، بقطع، أن الاختلاف لفظي خالص؛ أما الجوهر في الحالتين فواحد...

ويفهم من تحرير المسألة فيه، كما تشهد الأخبار الكثيرة مثل: لأن يأخذ أحدكم حبالاً فيحتطب، خير من أن يتكفف أيدي الناس. ومن تحديده لمصارف الزكاة على الفقراء والمساكين ومن إليهم، أن الاسلام قصد إلى وضع رؤوس أموال مقدرة بين أيدي الفئات المذكورة لتستثمر وتعمل^(٢). ولم يقصد بها أبداً الاحسان الخالص. ويتعبير أوضح: لم يعن بالزكاة الجود البليد الخامل بل الناشط المستثمر؛ ف«اليد العليا خير من اليد السفلى».

وقصارى القول أن الاسلام أقام نظام الأموال على توازن دقيق بين رأس المال وطاقته على الانتاج. ولذلك، خالف بين الأنصبة الزكوية وفرضها في معادلة مقدرة بين استفاضة المجموع من الفرد بانتاجه؛ فاحترم الملكية، وبين استفاضة الفرد من المجموع باستهلاكه، فأوجب الزكاة. وبهذا، حقق الصلة بين الفرد والجماعة على أساس مرؤز مرؤون عادل.

على أن الزكاة في فلسفتها تعني: أن كل امرئ في أي مسعى أو مضمار يؤول إلى كسب هو مدين به للمجتمع. فالبناء والنجار والطبيب والصيدلي والمهندس والمعلم والمحامي، إلخ، كلهم في فنييتهم وتقنييتهم مدينون للمجتمع.

(١) اخترت هذا الوضع، لأن الكلمة الفرنجية الأصلية مشتقة من اللاتينية القديمة «برولوس»، أي اللزبة. وكانت «البروليتاريا» تعني، عند الرومان القدماء، الطبقة التي لا يملك أفرادها شيئاً سوى الإنسان والإنجاب. راجع كتاب: تاريخ فن الحرب لـ: الجنرال ستروكوف ج ١، ص: ٦٠.

(٢) بهذا الحق الزكوي، وبهذا المفهوم، تستغني الشريعة العملية عما يسمى بنظام المصارف التعاونية للتشليف، كما تفضل من حيث إنه حق أصيل، وليس سلفة ذات عائدة، ولو غشيلة رقيقة.

وهَاكَ الطَّيِّبَ مَثَلًا، فَأُصُولُ التَّشْخِصِ وَأَعْرَاضُ الْمَرَضِ وَالْعِلَاجُ الْمُلَائِمُ، دَيْنٌ تَسَلَّفَهُ مِنْ عِبَقَرِيَّاتٍ أُعْطَتْهَا وَوَهَبَتْهَا لِلْكَلِّ الْاجْتِمَاعِيِّ. أَمَّا جُهِدُهُ فَمَحْصُورٌ فِي الْكَشْفِ وَالتَّطْبِيقِ أَيْ الْمُعَايَنَةِ السَّرِيرِيَّةِ، وَكَسْبُهُ إِذَا هُوَ بَعْضٌ مِنْ جُهِدِهِ وَبَعْضٌ مِنْ دَيْنِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ كُلُّهُ لَهُ خَالِصًا، بَلْ هُنَاكَ دَيْنٌ فِيهِ يَجِبُ وَفَاؤُهُ. وَهَكَذَا قُلٌّ فِي سَائِرِ مَرَاقِقِ الْعَمَلِ وَالْإِنْتِاجِ. وَوَفَاءُ هَذَا الدَّيْنِ هُوَ الزَّكَاةُ أَوْ الْمَعُونَةُ الْجَبْرِيَّةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ لِلْقَطَاعِ الْعَامِ^(١)، بَلْ لِمَحِيطِ الدَّائِرَةِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ... عَلَى أَنِّي دَعَوْتُ يَوْمًا، تَبَعًا لِفَلَسَفَةِ الزَّكَاةِ، أَنْ تُعَمَّمُ مِهْنَتَا الطَّبَاةِ وَالْمُحَامَاةِ؛ كَمَا كَانَتَا فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ وَمَا لِحَقِّهِ. (انظر كُتُبَ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ وَكُتُبَ الْحِسْبَةِ الْمُتَنَوِّعَةِ)^(٢).

نظرية الحَجَرِ الصَّحِيِّ الْاجْتِمَاعِيِّ:

تَأْتِي الْإِسْلَامُ تَأْتِيًّا بَارِعًا، إِلَى حَضَرِ الْفَقْرِ وَوَجْرِهِ فِي مَبَاءِاتٍ، وَالْحَجَرِ

تَأَقَّقُوا! ١٩! خُصُوصًا وَالْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، الصَّادِرُ عَنْ مَجْمَعٍ لُغَوِيٍّ، جَيْنٌ يَتَعَدَّى الْخَطَأَ، مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُزَكِّيهِ وَيُكْرِسُهُ رَسْمِيًّا! فَمَنْ الْمَلُومُ؟

(٢) أَذْكَرُ مَا أَوْزَدْتُهُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ سِلْسِلَةٍ: إِنِّي أَنْتَهَمُ، الَّذِي صَدَرَ فِي كَانُونِ الْأَوَّلِ سَنَةِ ١٩٤٠، وَنَفْسُهُ: فِي أَوَاخِرِ الثَّلَاثِينَاتِ، قَامَتِ نِقَابَةُ الْمُحَامِينَ، فِي بَيْرُوتَ، تُطَالِبُ الْحُكُومَةَ بِحَضَرِ الْمُحَامِينَ، مُتَعَلِّلَةً بِأَنَّ الْمُسْتَوَى الْحَقُوقِيَّ مَقْطُوعٌ وَأَنْتَحَدَرُ إِلَى تَهْيِئَةِ الْمَشَاكِلِ وَتُكْثِيرُهَا، مُتَجَاوِزًا وَمُخْطِئًا مِهْمَتَهُ الْأَصْلِيَّةَ، الَّتِي تَقُومُ عَلَى التَّعَاوُنِ مَعَ الْقَضَاءِ عَلَى إِحْقَاقِ الْحَقِّ، لَا إغْفَالَهُ. كَمَا انْقَلَبَ الْعِلْمُ تِجَارَةً مَرِيضَةً، تَنْهَضُ عَلَى الْاسْتِزْدَارِ وَالْمُبَالَغَةِ فِيهِ. وَكَانَتْ يُمَثِّلُ هَذِهِ الْمَشَاكِلِ تَنَحُّلٌ بِالتَّكَافُلِ يُلْقَانِيًا بِفَرَضِ ضَرَابٍ أَوْ مَعُونَةٍ جَبْرِيَّةٍ أَوْ زَكَاةٍ، عَلَى الْقَادِرِينَ مِنَ الشَّعْبِ عَامَةً، بِاسْمِ التَّطْيِيبِ وَالِدَفْعِ وَتَوْطِيفِ الْأَطْبَاءِ وَالْمُحَامِينَ؛ وَبِذَلِكَ تَتَعَدَّى تِجَارَةُ الْعِلْمِ وَتِجَارَةُ الْمُحَامَاةِ اللَّتَانِ أَوْجَدَتَا مَشَاكِلَ حَالَةٍ وَأَدْنَا إِلَى تَقْيِيدِ مُجْتَمَعِي. انْظُرْ: إِنِّي أَنْتَهَمُ، ج ١، ص: ٧٣ - ٧٥.

(١) الْمُؤَيِّدُ اضْطِرَابِ الْمَعَالِمِ وَعَلِمَ يَقْتَحِ فِي الضَّبْطِ لِهَذَا الْمُصْطَلَحِ الْعِبَاسِي، فِي الْعَهْدِ الثَّانِي. فَالْقَطَاعُ، بِالْمَعْنَى الْهَنْدَسِيَّةِ ثُمَّ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، هُوَ فِي مُجِيطِ الْمُجِيطِ، لِلْمُعَلِّمِ بِطَرَسِ الْبِسْطَانِيِّ، يَضُمُّ الْأَوَّلَ وَتَخْفِيفَ الثَّانِي. وَجَارَاهُ الشُّوْبَرِيُّ فِي مُعْجَمِ الطَّلَبِ، وَالْيَاسُ أَنْطُونُ الْيَاسِ فِي الْقَامُوسِ الْعَصْرِيِّ، الْعَرَبِيِّ الْإِنْجِلِيزِيِّ، وَالدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ شَرْفٍ فِي مُعْجَمِ الْعِلْمِيِّ وَالْعِلْمِيِّ. وَهَسُو يَكْشُرُ الْأَوَّلَ وَتَخْفِيفَ الثَّانِي، فِي الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ الْمِصْرِيِّ، الصَّادِرِ عَنْ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهَنَا الطَّلَامَةُ، وَفِي تَرْجُمَةِ أَصُولِ إِقْلِيلِصَ لِفَانْدِينِك، وَفِي الْمُتَجَدِّدِ الْفَرَنْسِيِّ الْعَرَبِيِّ، وَفِي مُعْجَمِ لَارُوسِ الْعَرَبِيِّ. وَصَوَابُهُ كَمَا ضَبَطَهُ نَصًّا الْخَوَارِزْمِيُّ، الَّذِي عَاشَ سَنَةَ ٣٦٦ هـ، فِي مَقَاتِيحِ الْعُلُومِ «يَفْتَحُ الْقَافَ وَتَشْلِيْدُ الْعِلْمَ» ص: ١٢٠. وَكَانَ «بِلَوْ»، فِي مُعْجَمِ الْفَرَنْسِيِّ الْعَرَبِيِّ هُوَ الْمُتَقَيِّمُ وَالصَّوَابُ.

وَهَلْ أَشْنَعُ مِنْ هَذَا؟ فَمِهْمَةُ الْمَعَالِمِ أَنَّهَا كَالْثِيْرَاسِ، فَإِذَا كَانَتْ فِي حَاجَةٍ إِلَى ثِيْرَاسٍ، لِإِرَاحَةِ وَجْهِ الظَّلْمَةِ، فَمَا الشَّانُ بِالنَّاسِ!؟ وَهَلْ يُلَامُونَ إِذَا

الصَّحِيَّ عليه صيانة لِجِسْمِ الْمُجْتَمَعِ مِنْ سَرِيَانِ الْعَدَوَى.. وذلك بما قَدُمَ من إجراءات ذاتِ أثرٍ فَعَالٍ، ولا سِيَّما الزَّكَاةَ، وَوَرَدَ هَذَا، بِصَرَاحَةٍ، فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، بِرَوَايَةِ عَلِيٍّ: إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى الْأَثْرِيَاءِ فِي أَمْوَالِهِمْ بِالْقَدْرِ الَّذِي يَسَعُ فَقَرَاءَهُمْ، وَمَا جَهْدَ وَشَقِيَّ الْفُقَرَاءِ إِلَّا بِمَا يَصْنَعُ وَيَحْتَاجُنِ الْأَثْرِيَاءَ.

ومن هنا، انعطف الاسلام انعطافه البارِعَ، بما جَعَلَهُ شَرَكَةً فِي الْأَصِيلَةِ وَالْحَصِيلَةِ، كَمَا بَيَّنَّا وَأَوْضَحْنَا لِهَيْئَتِهِ. وَلَمْ تَكْتَفِ طَائِفَةٌ مِنَ الْأَيْمَةِ بِالْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ، بَلْ جَرَّتْهَا عَلَى الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ؛ وَلِهَذَا مَدْلُولٌ وَاسِعٌ فِي سَعْيِ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ، وَلَسْتُ، الْآنَ، فِي صَدَدِهَا، لِأَنَّهَا سَتَكُونُ مَحَلًّا لِقَوْلٍ مُسْتَفِيزٍ فِي وَاحِدَةٍ مِنْ خَلَقَاتِ هَذِهِ السَّلْسِلَةِ أَيْنَ الْخَطَأُ؟.

إطلاق اليد في استخلاص الأنصبة:

فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: «لَاوِي الصَّدَقَةِ حَرْبٌ» (أَي مَانِعُ الزَّكَاةِ) وَفَرَعَ عَلَيْهِ نَقَرَ مِنَ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ السُّلْطَةَ إِذَا عَجَزَتْ عَنِ الْجَبَايَةِ، يُبَاحُ لِمُسْتَحِقِّهَا أَنْ يَسْتَخْلِصَهَا، غَيْرَ مُتَجَاوِزِينَ وَهوَ، بِتَعْبِيرٍ آخَرَ، قَوْلَ بِلْيَاخَةِ «ثَوْرَةِ الْفُقَرَاءِ». وَأَنَا أَجَارِي قَوْلَ هَذَا النَّقَرِ، اسْتِثْنَاءً بِحَدِيثٍ: مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ. وَسَبَقَ لِي أَنِّي عَرَضْتُ قَوْلَ كَثَرَةٍ مِنَ الْقَدَامَى، بِأَنَّ الزَّكَاةَ مِنْ بَابِ الشَّرَكَةِ، فَمُسْتَحِقُّهَا بِحُكْمِ الْمُسْتَقْوَى دُونَ مَالِهِ، الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ؛ فَالشَّرِيكَ صِنُّ الشَّرِيكَ.

أَمَّا الْمُصَدِّقُ أَيِ عَامِلِ الْجَبَايَةِ، فَقَدْ أَطْلَقَ الْفُقَهَاءُ يَدَهُ، بِاتِّفَاقٍ، اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّ مَانِعَهَا مِنَ الْبَغَاةِ.

وَفَتَوَى الْمَشِيخَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْقَدِيمَةُ فِي الْإِسْتَانَةِ، بِأَنَّ الضَّرَائِبَ حَلَّتْ مَحَلَّ الزَّكَاةِ، مَحَلُّ نَظَرٍ يُسْقِطُهَا مِنَ الْإِعْتِبَارِ، عَمَلًا بِقَاعِدَةِ: إِبْقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ.

الآرث الاجتماعي:

مَسْأَلَةٌ اجْتِهَادِيَّةٌ أَطْرَحَهَا الْيَوْمَ طَرَحَ الْوَاجِبِ لَا الْإِسْتِحْبَابِ؛ وَغَفَرَ اللَّهُ لِقَدَامَى الْفُقَهَاءِ وَمُخَدِّثِيهِمْ، فِي إِعْتِبَارِهَا مُسْتَحَبَّةً فَقَطْ. أَعَالِمِينَ كَانُوا أَمْ غَيْرَ عَالِمِينَ أَنَّهُمْ

يُنَاقِضُونَ الْقَوَاعِدَ؛ فَمِنْ أَهَمِّ الْكُلِّيَّاتِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُقَرَّرَةِ: أَنَّ الْحَثَّ التَّكْيِيدِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ.

وَحَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَكُمْ ثُلثَ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي أَعْمَالِكُمْ، وَالْكَثْرَةُ الْكَائِثَةُ مِنْ رُؤَاةِ الْحَدِيثِ قَبْلَتَهُ وَأَوْهَنْتُ مِنْ زَعَمِ ضَعْفِهِ لَا سِيَّمَا وَأَحَادِيثِ الْوَصِيَّةِ تُقَوِّيه، كَحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَنَصُّهُ:

«مَرِضْتُ عَامَ الْفَتْحِ مَرَضاً أَشْفَيْتُ عَلَى الْمَوْتِ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ يَعُودُونِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالاً كَثِيراً، وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا بَنَاتِي؛ أَفَأُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَتُثَلَّثِي مَالِي؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَالْشُّطْرُ؟ قَالَ: لَا، وَإِنَّمَا الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ؛ إِنَّكَ أَنْ تَذَرِ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»^(١).

وَبِنَاءٌ عَلَيْهِ: الْوَصِيَّةُ، أَعَدَّتْ تَوْرِيثاً أَمْ هِبَةً، وَاحِدَةٌ مِنْ حَيْثُ الْغَايَةُ وَالْقَصْدُ. عَلَى أَنَّ الْأَصَحَّ وَالْأَقْعَدَ، عِنْدِي، قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مِنْ بَابِ التَّوْرِيثِ. وَذَلِكَ بِدَلَالَةِ سِيَاقِ حَدِيثِ سَعْدٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ فِي مَعْرِضِ الْمُسَاوَلَةِ عَنْ أَيْلُولَةِ أَمْوَالِهِ وَعَلَى أَيِّ وَجْهِ. وَإِذَا عَطَفْنَا عَلَيْهِ حَدِيثَ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَحَدِيثَ: لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ^(٢)، يَثْبُتُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ هِيَ أَدْخَلُ فِي بَابِ التَّوْرِيثِ مِنْهَا فِي بَابِ الْهِبَةِ. وَحَدِيثُ: مَاتَ رَجُلٌ لَا عَن وَارِثٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ أَعْطَاوْا مِيرَاثَهُ لِأَهْلِ قَرْيَتِهِ؛ وَفِي رِوَايَةٍ: رَجُلًا مِنْ أَهْلِ قَرْيَتِهِ^(٣).

فَلَا مَعْدَى إِذَا، عَنْ أَنَّ لِلْمُجْتَمَعِ (الْقَرْيَةِ بِتَعْبِيرِ النَّبِيِّ) سَهْمًا مَقْرُوضًا. فَإِذَا ذَهَبَتْ تَحْصِرُ إِرْثًا، وَجَبَ أَنْ تُضَيَّفَ الْمُجْتَمَعُ إِلَى أَصْحَابِ الْفُرُوضِ؛ وَسَهْمُ الْمُجْتَمَعِ مُحَدَّدٌ مُعَيَّنٌ بِالثُّلُثِ. فَيُقَالُ، مَثَلًا: تُوَفِّي عَنْ زَوْجَةٍ وَأَبْنَاءٍ وَمُجْتَمَعٍ، وَلِكُلِّ قَرْصُهُ الْمَنْصُوصُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي مَصَابِيحِ السُّنَنِ ج ١، ص: ١٧، وَجَاءَ بِرِوَايَاتٍ أُخْرَى فِي مَجَامِيعِ الْحَدِيثِ بِشَلِّ صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَسُنَنِ النَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ. انْظُرِ التَّفْصِيلَ فِي كَشْفِ الْغُفَاءِ ج ١، ص: ٣٢٥.

(٢) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي مُتْنِهِ، وَذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ج ١، ص: ١٧٦. وَانْظُرِ تَفْصِيلَ رِوَايَاتِهِ فِي كَشْفِ الْغُفَاءِ ج ٢، ص: ٣٦٩.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ج ٢، ص: ١٦، وَفِي مَشْكَاتِ الْمَصَابِيحِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْخَطِيبِ.

التعميم الطوعي:

أقول التعميم لا التأميم، وعلى نحو طوعي، ولكن مع الحَضُّ والتَّغْيِيب فيه؛ وذلك بِتَشْجِيعِ الرَّقْفِ عَلَى المَرافِقِ العامة، أَيْ بِجَعْلِهِ مَوْسَسَةً اجتماعية. ومن هنا، شاع شُيُوعُهُ فِي العُهُودِ الإسلامية القديمة، من مَعْبَدٍ إِلَى مَدْرَسَةٍ إِلَى مُسْتَشْفَى إِلَى فَنَادِقٍ، لِمَنْ انْقَطَعَتْ بِهِمُ الأسبابُ، إِلَى تَعْيِيدِ الطُّرُقِ وإِنارتِها، إِلَى رِعايَةِ الحيوانِ، إِلَى الحَمَّاماتِ بِكُلِّ لَوازِمِها. انظر رحلة ابن بطوطة ص: ٢٣٧.



هذه أَهمُّ دَعَائِمِ الإِصْلَاحِ المَالِيِّ فِي الإسلام. وقد أَظْهَرَتِ التَّجَارِبُ نِجَاحَهُ بِصُورَةٍ كَادَتْ تَكُونُ فَرِيدَةً.

وختلاصة ما أَوْدُ مَقَالُهُ مِنْ بَعْدُ، هُوَ أَنَّ الإسلامَ قَصَدَ إِلَى إِبْجَادِ حالِ اجتماعية صحيحة، وَإِلَى خَلْقِ مُجْتَمَعٍ سَعِيدٍ؛ وقد نَجَحَ أَيْمًا نِجَاحًا! وَإِذَا كَانَ الثَّرِيُّ مَيْتًا مُحْنَطًا بِالذَّهَبِ، فَالْفَقِيرُ مَيْتٌ مُحْنَطٌ بِالأَسْمَالِ؛ وَهُمَا طَرَفَا الشُّقَاءِ.

ولذا، كَانَ إِصْلَاحُ أَيِّ مُجْتَمَعٍ بِتَخْلِيصِهِ مِنْهُمَا، وَإِبْجَادِ حالِ رِضا شائعة، وَمُحَارَبَةِ الثَّرْوَةِ والعُدْمِ جَمِيعًا، فَكِلَاهُمَا أَدَاةٌ لِتَجْمِيدِ الشُّعُورِ، وَجَعْلِهِ رَذِيًّا فِي دَرَجَةِ الانْحِلَالِ.

فمُحَمَّدٌ لَمْ يَجْعَلْ مُجْتَمَعَهُ ثَرِيًّا، بَلْ أَمَكَّنَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ غَنِيًّا أَيُّ مُكْتَفِيًّا؛ وَأَعْطَانَا مَجْمُوعَةَ هَذِهِ الحَقَائِقِ، الَّتِي يُمَكِّنُ اسْتِئْجَاها واسْتِخْلَاصُها وَهِيَ:

الْغِنَى «الْكَفَايَةُ» حَيَاةٌ وَسَعَادَةٌ، وَرَمَزُهَا التَّقَدُّمُ وَالْعَمَلُ وَالْأَمَلُ، وَالْعُدْمُ مَوْتُ وَشِقَاءٌ، وَرَمَزُهُ الْإِنْدِحَارُ وَالتَّرَاخِي وَالْيَأْسُ. فَيَجِبُ أَنْ لَا نَقْيِسَ حَيَاةَ الْمُجْتَمَعِ بِمِقْدَارِ مَا فِيهِ مِنْ ثَرْوَةٍ وَارِكَلَةٍ، لَا تَنْشَطُ لِحَيْرِ المَجْمُوعِ، بَلْ بِمِقْدَارِ مَا فِيهِ مِنْ جُهِدٍ، سَعْيًا لِإِشْبَاعِ الرِّغْبَاتِ الشعبية العامة.

فَالْبَشَرِيَّةُ لَا تَنْطَلِعُ إِلَى مُجْتَمَعٍ ثَرِيٍّ، يَشِيْعُ فِيهِ التَّرَفُ وَالْفَسَادُ وَالنُّهْمُ، بَلْ إِلَى

مُجْتَمَعٌ غَنِيٌّ «مُكْتَفٍ»، يَشْبَعُ فِيهِ الرِّضَا مَشْفُوعاً بِالطَّمَأْنِينَةِ؛ «وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا، فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ، فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً» (الاسراء ١٦: ١٧).

وَالفِكْرُ الاجتماعيُّ، بَعْدَ تَقَلُّبَاتٍ فِي التَّارِيخِ، بَيْنَ الْفَرْدِيَّةِ وَالْجَمَاعِيَّةِ وَالْمُخْتَلِطِ مِنْهُمَا، أَتَبَّرَ، فِي نِهَايَةِ الْمَطَافِ، مَذْهَباً، عُرِفَ بِـ «مَذْهَبِ التَّضَامُنِ وَالتَّكَافُلِ الاجتماعيِّين». وَيَدْرُسُهُ الدَّقِيقُ، يَظْهَرُ لَنَا أَنَّهُ نَقَلَ مَذْهَبَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ نَقْلاً يَكَادُ يَكُونُ حَرْفِيّاً، عَلَى مَا قَرَّرَ النُّقَادُ الْغَرِيبُونَ أَنْفُسَهُمْ.

عَلَى أَنَّ الْمَذْهَبَ الْقُرْآنِيَّ يَظَلُّ أَكْثَرَ دِقَّةً وَأَعَمَقَ إِيْجَابِيَّةً وَأَوْسَعَ شُمُولاً، جِئْنَا وَضَعْنَا حَدّاً مُعَيَّناً لِمَا أُسْمِيَ فِيهِ بِـ «الْمَعُونَةِ الْجَبَرِيَّةِ»، دُونَ مَا تَحْدِيدِ لِلْأَنْصِبَةِ فِي الدُّخُولِ، وَالْمَرْدُودِ لِأَنْوَاعِ الْإِنْتِاجِ...

فِيَا أَصْحَابَ هَذَا التُّرَاثِ، أَنْتُمْ عَلَيْهِ غَيَارَى؟

لَسْتُ أَدْرِي وَلَكِنْ، يَقِيناً، أَدْرِي أَنَّكُمْ فِي دُرُوبِ الْحَيَاةِ حَيَارَى..

صَاغَ دُنْيَا النَّاسِ تَزْهُو كَوَكْباً وَبَرَاءً مِنْ هُمُومِ التَّعَسَّاءِ
أُمْنِيَّاتُ فَوْقَ مَا تَهْوَى النُّهْيُ وَرُؤْيَى مَنْ قَلْبُهُ «غَارُ جِرَاء»^(١)

(١) مِنْ مَجْمُوعَتِي: قِصَائِدُ دَامِيَةِ الْحَرْفِ بِيضَاءِ

الْأَمَلِ، ط: بَيْرُوتُ سَنَةِ ١٩٧٧.

لَيْسَ لِأَهْلِ النَّفْطِ مُقَدَّرَاتُهُ!

إِثْمٌ قَوْمِي دِينِي، بَلْ أَكْبَرُ مِنْ إِثْمٍ، يُرْتَكَبُ عَلَانِيَةً وَلَا مِنْ سَائِلٍ أَوْ مُحَاسِبٍ،
هَلْ تُصَدِّقُ؟ وَلَكِنْ بَرُّغَمٍ أَنْفِي وَرَغَمٍ أَنْفِكَ هُوَ يَخْذُلُ.

النَّفْطُ يَخْتَبِئُهُ أَصْحَابُ أَرْضِهِ فِي دُنْيَا الْعَرَبِ، وَهُوَ - دِينِيًّا - حَرَامٌ صُرَاحٌ
وَأَحْتِيَازٌ ظَالِمٌ - وَكَأَنَّ هَذَا الْحِجْسَ دَاخَلَ الْعَرَبِيَّةَ السَّعُودِيَّةَ وَدَوْلَةَ الْإِمَارَاتِ، فَتَأَثَّمَا
تَخَرُّجًا مِنْ هَذَا الْإِحْتِيَازِ الْمُحْتَجِنِ، فَبَسَطْنَا الْكَفَّ إِلَى دَوْلِ شَتَّى، وَأَتَمَّنَى أَنَّهُ مِنْ
هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، شُعُورٌ بِالْمُشَارَكَةِ لَا مُسَاعَفَةٌ وَلَا عَوْنًا.

وَقَدْ يَدْهَشُ مَنْ يَسْمَعُنِي أَقُولُ مَا أَقُولُ، وَيَبْلُغُ الذُّهُولُ ذُرْوَتَهُ عِنْدَ مَنْ يَقْرَأُ مَا
أَقْرَأُ، وَأَنَا أَفَكَّرُ جَهْرًا. . . وَلَكِنِّي أَرْجِعُ فَأَقْطَعُ بِأَنَّهُ حَرَامٌ حَرَامٌ، ثُمَّ لَا أَحْفِلُ أَوْافِقَ
مَنْ يُنْعَتُ بِالْفِقْهِ أَمْ خَالَفَ. . . فَاثَنَا لَا أَذْكَرُ - عَلِمَ رَبُّكَ - بَيْنَ مَنْ خَالَطْتُ فِي هَذِهِ
الْأَيَّامِ الَّتِي حَمَلْتَنِي إِلَى أَكْثَرِ بُلْدَانِ عَالَمِ الْعَرَبِ، إِلَّا قِلَّةً يَصِحُّ أَنْ تُوسَمَ بِالْفِقْهِ
وَتُضَافَ إِلَيْهِ، عَلَى كَثَرَةِ مَنْ يُدْعَى فِيهِ، لِعَهْدِنَا، بِكَلِمَةٍ: «يُحَرِّيرُ: دُكْتُور»^(١).

(١) أَرَى أَنَّهُ أَصَحُّ مَا يَوْضَعُ، مَقَابِلًا لِلدُّكْتُورِ، إِحْلَى
كَلِمَتَيْنِ: أ - يُحَرِّيرِي «فَعْلِيلِي»، وَحَامِلُهَا يُحَرِّيرُ، وَهِيَ
أَتَقَى مِنْ دَلَالَةِ الْأَصْلِ اللَّاحِظِي الَّذِي يَعْنِي الْعَالَمِيَّةَ وَسَعَةَ
الْإِطْلَاعِ فَقَطْ، بَيْنَمَا التَّحْرِيرِيَّةُ تَعْنِي، فَتَوْقَ سَعَةِ
الْإِطْلَاعِ، الْجَلْقَ وَالتَّمْحِصَ. ب - نِبَالَةٌ، وَحَامِلُهَا
مُتَنَبِّلٌ، وَلَقَدْ اسْتَعْمِلْتُ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي الْعُهُودِ الْعَبَّاسِيَّةِ
الْمُتَأَخِّرَةِ، فَقِيلَ دَرَسَ وَلَا زَمَ وَتَنَبَّلَ. وَفِي قَبِيهِ صُورٌ مِنْ
سَمَاعَاتٍ وَإِجَازَاتٍ، وَنِبَالَةٌ فِي قُرْعٍ مِنَ الْفُرُوعِ. أَنْظَرُ:
خُلَاصَةُ الْأَثَرِ فِي أَعْيَانِ الْقُرُونِ الْحَادِي عَشَرَ لِلْمَحْبِي
ج ٣. عَلَى أَنَّ النِّبَالََةَ فِي الْأَصُولِ اللَّغَوِيَّةِ تَعْنِي، فِي
جُمْلَةٍ مَا تَعْنِي، الْعِلَّةُ وَالْأَهْبَةُ وَالْعِتَادُ.

وَحِينَ أَذْكَرُ الْفَقْهَ أَوْ الْفُقَهَاءَ، فَإِنَّمَا أَغْنِيهِ، بِالْمَعْنَى الْمُعْتَدِّ بِهِ، عِنْدَ قُدَامِي
عِلْمَانَا الْأَعْلَامِ، وَكَانَ شَرْطُهُمُ الْأَوَّلُ فِي الْفَقِيهِ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِمَلَكََةِ الْاسْتِحْصَالِ لَا
الْاسْتِحْضَارِ^(١).. فَلَيْسَ الْفَقِيهُ مَنْ يَحْفَظُ «قَالَ وَقِيلَ»، بَلْ مَنْ يَسْتَخْرِجُ وَيَسْتَنْبِطُ مِنْ
«الْقِيلِ وَالْقَالَ»...

وَلَسْتُ الْآنَ بِصَدِيدِ مَا الْفَقْهُ؟ وَمَنِ الْفَقِيهُ؟ كَمَا لَسْتُ فِي سِيَاقِ الْمُسَاءَلَةِ، هَلْ
عِنْدَنَا فُقَهَاءٌ حَقِيقِيُّونَ يَسْتَأْهِلُونَ بِاسْتِحْقَاقِ وَجْدَارَةِ هَذَا النَّعْتِ أَمْ لَا؟ وَإِنَّمَا أَنَا فِي
مَجَالِ تَبْيَانِ حُكْمٍ قَدِيمٍ جَدِيدٍ، وَمَسَاقِ الْكَشْفِ عَنْ رَأْيِي فِي مُعْضِلٍ فِقْهِيٍّ.
وَأَعْنَى الْآنَ مِنْ كُلِّ مَفَارِيدِ الْفَقْهِ وَمَسَائِلِهِ بِالنَّقْطِ، وَهَلْ هُوَ مِلْكٌ لِوَاضِعِ الْيَدِ عَلَى
أَرْضِهِ، أَمْ هُوَ مِلْكٌ عَامٌّ مُشْتَرَكٌ؟

أَلْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ الَّذِي أَطْبَقَ عُلَمَاءُ الدَّرَايَةِ فِي فَرْعِ التَّخْرِيجِ،
وَعِلْمَاءُ الرُّوَايَةِ فِي فَرْعِ التَّجْرِيعِ عَلَى صِحَّتِهِ، وَهُوَ وَاضِحُ الدَّلَالَةِ، صَرِيحُ الْبَيَانِ،
وَنَصُّهُ بِلَفْظِ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ:

«النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْكَلَالِ وَالنَّارِ».

وَلَا يَعْنِينِي، وَلَا يَهْمُنِي هُنَا، تَفْسِيرُ الْمُقْرَدَاتِ كَمَا فَسَّرَهَا الْقُدَمَاءُ، فَقَدْ وَقَفُوا
عِنْدَ مَا عَرَفُوا مِنْ أَغْيَابِهَا وَهُمْ مَعْدُورُونَ فِي هَذَا، لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا فِي مِضْمَارِ نُبُوءَةٍ بِمَا

فَالْمُتَمَتُّعُ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْمُصَاحِبَةِ غَيْرِ الْمُتَفَكِّةِ، وَلَيْسَتْ
مَقْصُودَةً لِذَاتِهَا. فَبِإِباحَةِ قَصْدِ الْوَقْتِ الْمَانِعِ تَعْنِي إِباحَةُ
قَصْدِ الْاسْتِمْتَاعِ الْخَالِصِ وَلَوْ جِهَةَ فَحْسَبِ، أَيْ الزَّوْاجِ
الشَّهْوِيِّ، وَهُوَ خُلْفٌ، أَيْ بَاطِلٌ، فِي مَنْطِقِيَّةِ الْأَدَبِ
الْأَلَاهُوتِيِّ.. وَلَهُ أَشْبَاهُ وَنظَائِرُ وَهِيَ لَيْسَتْ مِنْ مَوْضُوعِي،
وَلَكِنِّي أَضْرِبُ مَثَلًا عَلَى أَنَّ مَدَّ الْحَضَارَةِ الْمُعَاصِرَةِ
قَفْصَى عِنْدَ الْجَمِيعِ عَلَى التَّعَمُّقِ، وَسَيْطَرِ اللَّفْقِ وَاللُّغَى
مِنَ الطُّفْلَانَةِ وَالْأُمِّيَّاتِ (الْكُورَاتِ الْجَاهِزَةِ) وَلَا أَكْثَرَ وَهَذَا
مَا يُفْرَعُنِي عِنْدَنَا وَعِنْتُمْ.

(١) مِنْ غَرِيبِ النَّصَائِفِ أَنَّ هَذَا التُّوَهَّنَ لَا يَقِفُ عِنْدَ
الْفُقَهَاءِ الْإِسْلَامِيِّينَ وَحْدَهُمْ، بَلْ يَتَعَدَّاهُمْ الْيَوْمَ
وَيَتَخَطَّاهُمْ - وَهَذَا مَكْمَنُ الْعَجَبِ وَمَثَارُهُ - إِلَى الْفُقَهَاءِ مِنْ
غَيْرِهِمْ.. فَقَدْ أَتَقَقَّ أَنِّي أَطْلَعْتُ عَلَى قَسْوَى أَوْ رَقِيمٍ مِنْ
الْبَابِ الْحَاضِرِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحُبُوبِ مَنَعِ الْحَمْلِ، فَحَرَمَهَا
وَأَبَاحَ بِذَلَا أَخْبَارَ الْأَوْقَاتِ الَّتِي لَا يُحْتَمَلُ فِيهَا بَلْ يَتَمَتَّعُ
الْحَمْلُ فِيزِيُولُوجِيَا «وِطَائِيَا» لِلنَّسِيَانِ.. وَهُوَ لَمْ يَشْعُرْ أَنَّ
قِتْوَاهُ تَخَالُفَ الْأَلْهَوِيَّ الْأَدَبِيِّ أَسَاسًا، فَقِيهِ أَنَّ الرِّبَاطَ
الزَّوْجِيَّ لَيْسَ لِلْمُتَمَتَّعِ بَلْ بِقَصْدِ النُّسْلِ فَقَطْ، وَيَأْتِي مِنْ
يَفْعَلُ بِغَايَتِهَا وَلَهَا وَحْدَهَا، بَلْ بَيِّنَةُ الْإِنْجَابِ وَالْوَلَدِ..

يَجِدُ وَيُكَشِّفُ . . ولكنهم أمام ألفاظ لها أعيان تَنْدَرُجُ تَحْتَ الحُكْمِ ، ولا يَقِفُ الحُكْمُ عندها تَخْصِيصاً .

ولذا اختلفوا في «الماء» ، وهل المَعْنَى الأرضي كالأنهر أم المَطَرُ؟ والنَّارُ ، وهل المَعْنَى الأقباسُ المُشْتَعِلَةُ أم الحَطْبُ الخ ؟ الأمر الذي يَدُلُّ على أَنَّ الأعيانَ ليست مُحَدَّدَةً باللفظ الوضعي لها ، حتى عند القدماء أنفسهم .

وعَظَمَةُ التَّعْبِيرِ النَّبَوِيِّ أَنَّهُ اخْتَارَ الأَعَمَّ قَصْداً ، لإدراج كُلِّ ما يُشَبِّهُهُ ، كالشَّانِ بالخَمْرِ وما إليه مِنْ كُلِّ ما يَكُونُ النَّصُّ عَلَيْهِ عَيْناً ، نَصّاً على عِلَّتِهِ حُكْماً ، أي ما يُعْرَفُ في الْمُصْطَلَحِ الأَصُولِيِّ بالتَّمثِيلِ ؛ فَالْخَمْرُ نَصٌّ على مُطْلَقِ المُسْكِرِ ، والنَّارُ نَصٌّ على مُطْلَقِ الوَقُودِ .

هذه نَاحِيَةٌ . . . وهناك في الحديث النَّبَوِيِّ نَاحِيَةٌ أُخْرَى ، وهي التَّعْبِيرُ بِالْعَدَدِ والمَعْدُودِ جميعاً ، المُفِيدُ لِلْحَضَرِ قِطْعاً ؛ وَأُثْبِتُهَا لِأَنْتَقِلَ إلى نَاحِيَةٍ ثَالِثَةٍ أَثَارَهَا القدماءُ أيضاً حَوْلَ كَلِمَةِ شُرَكَاءَ ، وَأَفْضَلُ ما وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ تَأْوِيلِهِمْ قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ كَلِمَةَ الشُّرَكَاءَ ، بِدَلَالَةِ الاقْتِضَاءِ ، تَتَضَمَّنُ المِلْكِيَّةَ ، وَعَدَمَ حِلْيَةِ البَيْعِ بَيْنَ الأَمَّةِ ، إلّا وفاقاً للشُّغْلِ المَبْدُولِ لا لِلشَّيْءِ ذَاتِهِ ، فَالْبَيْعُ وَالْقِيَمَةُ لَا يَقَعَانِ على الكَلَا المَجْزُوزِ بَلْ على الجُهِدِ المَبْدُولِ في الجَزْءِ نَفْسِهِ . . وهذه عند قدامى فقهاءنا أَتْبَلُ وَأَزْكَى وَأَوْعَى مِنْ نظرية ريكاردو في الأجور ، وَمِنْ نظريَّةِ «فائِضِ القيمةِ» في الاشتراكيَّةِ العِلْمِيَّةِ .

والتُّقْلَةُ الأخيرةُ هي التَّنْبِيهُ إلى أَنَّ المِلْكِيَّةَ العامَّةَ ، فيما هو عامٌّ ، تَرْجِعُ إلى الخِلَافَةِ ؛ وَحِينَ لَا تَكُونُ ، وبالتالي لَا بَيْتَ مالٍ بَلْ غَلْبَةُ مُتَسَلِّطِينَ ، تَرْجِعُ - المِلْكِيَّةُ - إلى الأَمَّةِ ، إلى الشُّعُوبِ المُثَمِّلَةِ في لُجَانِهَا .

وهنا آتِي إلى تَحْرِيرِ المَسْأَلَةِ فِقْهِيّاً بالاستِنادِ إلى أَنَّ النَّصَّ على العَيْنِ نَصٌّ على العِلَّةِ ، وإلى التَّعْبِيرِ بِالْجُمْلَةِ الحَاصِرَةِ ، وإلى دَلَالَةِ الاقْتِضَاءِ ، فَأَقُولُ :

الحديثُ الشَّرِيفُ تَنَاوَلَ أَهَمَّ ما تَتَفَجَّرُ مِنْهُ حُمَيَاتُ العَصْرِ وَكُلُّ عَصْرٍ ، الَّتِي حَصَرَهَا النَّبِيُّ بِتَوْفِيقٍ كَبِيرٍ في ثَلَاثِ :

(أ) الوقود الخام بكل مصادره، والبراعة في التآني لهذا كله بكلمة «النار» لا بكلمة نوع بعينه، لتصدق وتشمل الفحم يقسميه: الحطبي والحجري أو القاري (الزفتي)، والتفط والغاز الطبيعي وخامة الأورانيوم.

(ب) الإزواء، وطاقة الاندفاع المائي والسيل الأني (الماء).

(ج) الغذاء الحيواني بكل معناه (الكلاء) الذي يؤول بدوره إلى غذاء معاشي للبشر.

فهذه كلها في دائرة الأمة وشعوبها لا يستقل بملكها بل لا يباح، وبذا سد الرسول كل الثغرات المدمرة في كيان أية أمة، إذا أخذت بمثله منهجا.

والذي يعنيني في بحثي الآن هو التفط (النار) في الأرض الإسلامية، والحديث كما بينا صريح في أنه ليس لواضعي اليد على أرضه، بل هو شركة سواء بين الأقاليم. ولأنه لا خلافة، وبالتالي لا بيت مال، فدخوله شركة وفاق؛ فالكويت، والسعودية، ودول الخليج، وليبيا، والجزائر، وإيران، وأندونيسيا... إلخ، لا حق لها استقلاً بالعائدات والدخول كلها، شرعاً، بل هو سحت. والأردن، ولبنان، والسودان، ومصر، وسورية، والباكستان، والأفغان، الألياء يفتقدونه إلا في حد، لها حق شرعي ثابت وقائم في مداخيله، شاء القيمون عليه أم أبوا، وليس أبداً معونة ولا ديناً، كما ليس بمصرف عربي أو باخر إسلامي. والقيمون عليه اليوم، لم يسخوا ويسطوا أيديهم - حتى بما يقل عن زكاة الركاز التي أجاز الفقهاء أكثرتهم نقلها من بلد إلى آخر - إلا بعد يقطعة الشعوب، وتحت وطأة انقلاباتها المشوب بعضها بالتغيير الجارف.

فإذا كان لهذه الأقطار الحق الشرعي بما لها من شركة قررها الإسلام، في غير لبس ولا غموض ولا تأويل، بل بما يسمى أصولياً «دلالة المطابقة» فبالأحرى المعديمون.

فيا أيها الضارعون المعذبون في الأرض، طالبوا بالفم الصارخ، ولا يتهيب ممثلكم من مالكيه، فيقدم كسيفاً، فأنتم شركاء شرعاً،

فالإسلام جوهره ليس التعلّق بقطع اليد، بل الحياة لأولي الألباب...

وقولوا لِلْحَرْفِيِّينَ كما قال السَّيِّدُ لَهُ الْمَجْدُ،

وقَدْ أَخَذُوهُ بِالْإِبْرَاءِ فِي السَّبَبِ، بينما لا يَرَعُوهُ أَتَقَاءُ سُقُوطِ خُرُوفٍ:

يا لِلْإِنْسَانِ! إِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْرَمَ وَأَفْضَلَ مِنْ خُرُوفٍ..

ويا لِلْهَوَانِ؛ إِنْ لَمْ تَكُونُوا أَكْرَمَ وَأَفْضَلَ مِنْ نِقْطِهِمْ.

والمَوْضُوعُ يَقْتَضِينِي، أَسْتِيفَاءً لِلْبَحْثِ وَالتَّنَاوُلِ، بِأَنْ أَتَقَبَّلَ مِنَ الْفِقْهِ الدِّينِيِّ، إِلَى الْفِقْهِ فِي الْحَقِّ الدُّوَلِيِّ الْعَامِّ الَّذِي شَرَعَ لِلْأَجْوَاءِ وَلِلْبَحَارِ حُدُوداً إِقْلِيمِيَّةً، أَتَقَاءَ لِمِثْلِ حَرْبِ السَّمَكِ وَالْمُعَايِنَاتِ الْجَوِّيَّةِ، أَلَيْسَ يُرَى نَاقِصاً حِينَ لَمْ يُشَرَّعْ، وَلَوْ فِي نِطاقِ الْحَقِّ الدُّوَلِيِّ الْخَاصِّ، لِلْأَعْمَاقِ الْأَرْضِيَّةِ حُدُوداً أَيْضاً، يَغْدُو مَا أَنْحَدَرَ وَسَقَلَ عَنْهَا لَيْسَ إِقْلِيمِيّاً أَيْ يَسْتَوِي فِيهِ الْكُلُّ، أَتَقَاءَ لِحَرْبٍ هِيَ أَخْطَرُ مِنْ حَرْبِ السَّمَكِ وَالْمُعَايِنَاتِ الْفَوْقِيَّةِ.

ولقد حَزَّ فِي نَفْسِي حَتَّى الْإِذْمَاءُ، وَأَنَا أَسْتَمِعُ إِلَى الرَّئِيسِ الْمِصْرِيِّ يُزْجِي الشُّكْرَ لِأَفْطَارِ سَاعَفْتَهُ بِالْفُتَاتِ، لِيُعْلِنَهَا بَرَاءَةً قَاطِعَةً فِي صَوْتِ مُلْتَاعٍ، تَشْوِيهِ خَيْبَةً وَذَعْرُ أَتْهَامٍ مِنْ شَائِبَةِ مَطْمَعٍ لَهُ فِي نَفْطِ دَوْلَةٍ مُجَاوِرَةٍ. وَفِي أَخْلَاقِيَّاتِنَا أَنَّ السَّمَاحَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِحُكْمِ الشَّرَكَةِ الْوَاجِبَةِ شَرْعاً، فَبِحَقِّ الْجَوَّارِ.

وَالْعَجِيبُ فِي عِبْقَرِيَّةِ لُغَتِنَا، أَنَّهَا أَشْتَقَتْ «الْجَوْرَ» وَ«الْجَوَّارَ» مِنْ ضُلُوعِ مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَمِنْ عُرُوقِ جَذْرِ وَاحِدٍ، إِعْلَاناً بِأَنْ كُلُّ مَا يُسِيءُ إِلَى مُدَانِيكَ وَمُجَاوِرِكَ هُوَ جَوْرٌ وَبَغْيٌ وَظَلَمٌ، وَإِدْرَاكاً مِنْهَا أَنَّ الْحَدَّ الْفَاصِلَ هُوَ أَرْقُ مِنْ جَنَاحِ فَرَّاشَةٍ، وَأَنَّ الْخَطَّ الرَّاسِمَ أَشْفُ مِنْ وَمَضَّةِ طَيْفٍ.

أَهْدِرْ مَعَ إِمْكَانِ الْإِسْتِصْلَاحِ ؟!

أذاعتِ القاهرةُ بأنَّ المملكةَ طبَّقتْ هذا الاجتهادَ الذي دعوتُ إليه (في ٢٦ ذي الحِجَّةِ سنة ١٤٠٤ هـ، ١١ أيلول سنة ١٩٨٤ م). والغريبُ أنَّها نَسَبَتْهُ إلى علمائها دونِ صاحِبِهِ الحقيقيِّ !

سَبَقَ لي أَنِّي تَوَجَّهْتُ بتقرير كبير، رَفَعْتُهُ إلى المَغْفُورِ لِه المَلِكِ عبد العزيز آل سعود سنة ١٩٣٦ ؛ وَحَمَلَهُ إِلَيهِ الصديق المَرْحُوم الشيخ بهجت البيطار.

وكان جلالته، يومذاك، عاكِفاً على تنظيم السياسة المالية للمَمْلَكَةِ، مُسْتَعِيناً بِخِبْرَةِ طلعت حرب باشا، مُؤَسِّس بنك مصر؛ وموارد المملكة، يومذاك، كَبَعْضِ أُنَامِلِ الكَفِّ. طَوَيْتُهُ، أَي التقرير، على وَجُوبِ استِغْلالِ الأَصْاحِي، التي لا تُعَدُّ ولا تُحْصَى، في مَوْسِمِ الحج، فلا تُهْدَرُ وتَذْهَبُ عبثاً، خصوصاً حِينَ قَضَتْ «سياسةُ الوَقَايَةِ الصَّحِيَّةِ» بِطَمَرِ التَّلَالِ مِنَ الذَّبَائِحِ، تَلافياً لِمَا يَنْشَأُ عَنْهَا إِذَا فَسَدَتْ وَتَسَنَّهَتْ وَانْتَنَتْ.

وَتَنَيْتُهُ على الجَانِبِ الدِّينِيِّ الَّذِي يَسْنِدُ الْمُقْتَرَحَ المَذْكُورَ، بَلْ يَأْمُرُ بِهِ. وَأَبْنَتْ أَنَّ كُلَّ تَقْصِيرٍ فِيهِ، تَقْصِيرٌ بِمَا هُوَ وَاجِبٌ شَرْعاً.

وبعد هذه الحِقْبَةُ الطَوِيلَةُ مِنَ الزَّمَنِ، لَا أَعُودُ فَأَقْتَرِحُ، وَإِنَّمَا أَنَا مُذَكِّرٌ - لَعَلَّ الذِّكْرَ يُنْفَعُ - بِأَقْتِرَاحٍ قَدِيمٍ، لَقِيَ قَبُولاً حَسَناً لَدَى كُلِّ مِنَ المَغْفُورِ لِه المَلِكِ المُؤَسِّسِ لِلدَّوْلَةِ الحَدِيثَةِ وطلعت حرب. وَالتَّفُّ لَيْلٌ عَلَى نَهَارٍ، فَطَوِي الْمُقْتَرَحَ وَاسْتَبْعِدْ؛ كَأَنَّمَا يَبْدُ سَاحِرٌ، وَحِيلَ عَنِ الأَخْذِ بِهِ، وَلَا أُدْرِي لِمَاذَا.

ثُمَّ تَنَامَى إِلَيَّ، وَتَنَاهَى إِلَى سَمْعِي، أَنَّ الْمُقْتَرَحَ جُوبُهُ مُجَابَهَةٌ حَادَّةٌ مِنْ بَعْضِ الْمُتَتَمِّينَ إِلَى الشَّرِيعَةِ، اسْتِنَاداً إِلَى مَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَوْ شِبْهُ المُجْمَعِ عَلَى اعْتِبَارِهِ، عِنْدَ مَنْ يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ، مِنْ حَظَرِ بَيْعِ لُحُومِ الأَصْاحِي.

وَعَجِبْتُ حَقًّا، بَلْ لَقَدْ دَهَشْتُ دَهْشًا يَبْلُغُ حَدَّ الدُّهُولِ، مِنْ صُدُورِ هَذَا عَنْ فِقْهِهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ حَقَّ الْعِلْمِ أَنَّ الْمُقْتَرَحَ لَا يَنْصَبُ عَلَى بَيْعِ «اللَّحْمِ بِمَا هُوَ لَحْمٌ» أَيْ لِدَاتِهِ، بَلْ عَلَى تَضْيِيعِهِ، أَيْ لَوْصَفِهِ.

وَلْيَسْمَحْ لِي، هُنَا، بِالتَّعْبِيرِ الْمُصْطَلَحِيِّ لَدَى عُلَمَاءِ الْخِلَافِ: الْقِيَاسُ قَدْ يَكُونُ مُتطَابِقًا بَيْنَ شَيْئَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَكِنْ يَتَقَلَّبُ بَيْنَهُمَا وَجْهُ فَارِقٍ خَفِيٍّ، يَكُونُ مَنَاطَ الْحُكْمِ، وَهَذَا مَا يُسَمَّى عَنْدهُمْ بِالْقِيَاسِ مَعَ الْفَارِقِ، كَمَا بَيْنَهُ بِتَفْصِيلِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْجُوَيْنِيِّ، الْمَشْهُورُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَهُوَ أَجَلُ الْبَاحِثِينَ فِي عِلْمِ الْخِلَافِ؛ وَيَكْفِي أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ الْغَزَالِيَّ وَطَبَقَتَهُ تَخَرَّجَتْ بِهِ.

وَمَهْمَا يَكُنْ، فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْوَصْفَ، حِينَ يَكُونُ مَدَارَ الْحُكْمِ، يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِهِ، لِأَنَّهُ حُكْمٌ شَائِيٌّ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْحَيْثِيَّةِ. فَالْعَصِيرُ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ كَذَلِكَ، جُلٌّ بِلَا رَيْبٍ. وَهُوَ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ خَمْرًا، حَرَامٌ بِغَيْرِ نَكِيرٍ. وَهُوَ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ خَلًّا، يَعُودُ إِلَى الْحِلِّيَّةِ بِإِجْمَاعٍ. وَهَكَذَا الْأَمْرُ فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ الشَّائِيَّةِ.

وَوَضَعًا لِلْقَضِيَّةِ فِي نِصَابِهَا الصَّحِيحِ، أَغْرَضَ الْمُقْتَرَحُ الْقَدِيمُ فِي خُطُوهُ الْعَرِيضَةِ، لِأَفْرَعٍ، مِنْ بَعْدُ، مَسُوقًا بِدَافِعِ الرَّشْدِ وَالْإِرْشَادِ الْمَحْضِ، إِلَى الْاسْتِدْلَالِ.

لَا سِيَّما وَنَحْنُ حِيَالُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْتَعْتَ بِالْخُطُورَةِ، دِينًا وَدُنْيَا، حِينَ نَتَقَاعَسُ عَنْ اسْتِصْلَاحِ الْمَهْدُورِ مَعَ إِمْكَانِيَّتِهِ، لِأَنَّهُ يُعْطَلُ الْآيَاتُ الْكَرِيمَةُ، بِإِفْرَاقِهَا مِنْ غَايَاتِهَا الرِّفِيعَةِ، كَمَا يَوْقِفُ مَذْلُولُهَا. «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ. وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ» (الحج ٢٧: ٢٨) إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى «وَالْبَذَن جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ، فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ صَوَافً، فَإِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا، فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ، كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ. لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا، وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ» (الحج ٣٦: ٣٧).

نَعَمْ... قَبْلَ أَيِّ بَيَانٍ، يَهْمُنِي أَنْ أَضَعُ أَمَامَ نَاطِرِي الْقَارِئِ خُلَاصَةَ

المُقْتَرَح، وليس بكلِّ تفاصيله، التي تَقْتَضِيَنِي كِتَاباً مُسْتَقِلاً، وإنَّما أَكْتَفِي بِجَوْهَرِهِ كَنَوَاةٍ لَوْلَاذَةُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ أُسَمِّيَهُ: صِنَاعَةُ «مَنَافِعِ لَهُمْ» أَوْ بِاخْتِصَارِهِ «صِنَاعَةُ الْمَنَافِعِ»: وذلك بإنشاء «برادات ضخمة»، تنقل إليها الأضاحي لفورها، وتتصل بها معامِلٌ مُتَنَوِّعةٌ: للتَّغْلِيْب، وأخرى للتَّجْفِيف تَبْرِيْدًا، وأخرى لِمُعَالَجَةِ الشَّحُوم كيميائياً، استِخْلَاصاً لأنواع من السَّمْنِ النَّقِيِّ، وأخرى لاسْتِحْصَالِ الْمَوَادِّ الْغَرْوِيَّةِ، وأخرى للنسيج الصوفي، وأخرى لِمَنَاخِلِ السُّكَّرِ مِنْ مَسْحُوقِ فَحْمِ الْعِظَمِ، وأخرى للتصنيع الجَلْدِي على أنواعه، وأخرى لِإِحَالَةِ اللَّحْمِ نَفْسِهِ إِلَى مَسْحُوقٍ دَقِيقٍ إلخ. ويُرْصَدُ رِيعُهَا ومردودُها لـ «البائس والقانع والمُعْتَرَّ» بأشكال من التَّأْمِينَاتِ، دَفْعاً لِشَبَحِ الْعَوَزِ والنَّهْوِضِ بِمُسْتَوَاهِمِ الْمَعَاشِي والاجتماعي وتوفير أسباب الكفاية والحماية على أنواعها.

والغريب أنَّ القوم، قديماً، كانوا أَوْعَى لَغَايَاتِ الْأَضَاحِي مِنَّا الْيَوْمَ، بما كانوا يَعْمِدُونَ إِلَيْهِ مِنْ تَشْرِيقِ اللَّحُومِ، بَعْدَ مَدِّ طَبَقَةٍ مِنَ الْمِلْحِ عَلَى شَرَايِجِهَا فِي عَيْنِ الشَّمْسِ الْمُرْمِضَةِ، سَعْياً لِلتَّقْدِيدِ وَالْإِدْخَارِ؛ وذلك في «أيام معدودات» ولا أقول في «أيام معلومات»، لَمَّا يَبْتَنُّهُمَا مِنْ فَرْقٍ لَدَى الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ... بَلْ أَمَعَنُوا، فَلَمْ يَسْخُوا إِلَّا بِطَرْحِ الْعَفْجِ وَ«الكروش»، التي كانوا يُعَدُّونَ لَهَا «الجِجَابِج» وهي الْحُقَرُ. انظر التاج، ج ٢، ص: ١٢٩.

وَلَا رَجْعَ، مِنْ بَعْدُ، إِلَى الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي أوردتُ، وما يتصل بها من أَحَادِيثَ شَرِيفَةٍ مُفَسَّرَةٍ وَمُبَيَّنَةٍ.

فَالْآيَاتُ صَرِيحَةٌ، كَمَا ذَكَرْتُ، فِي أَنَّ الْأَضَاحِي وَالْهَدْيَ مَا كَانَتْ إِلَّا إِشَاعَةً لِلْخَيْرِ بَيْنَ النَّاسِ الْمُضَارِبِينَ فِي مَعَاشِهِمْ، وَتَعْمِيماً لِلنُّعْمَةِ بَيْنَ الْمُكْتَسِبِينَ بِبِرِّانِ الْعَوَزِ. وَأَتَسَاءَلُ هُنَا: كَيْفَ يَتَّفَقُ هَذَا وَالْإِهْدَارُ فِي غَيْرِ مَا مَنَفَعَةٌ تُرْجَى؟!

وَبِرَبِّكَ، أَمَا يَكُونُ فِيهِ تَعْطِيلٌ لِحِكْمَةِ الْآيَاتِ بِتَعْطِيلِ حُكْمِهَا، وَصَرْفِهِ عَنْ وَجْهِهِ الْمَشْرُوعِ لَهُ؟

وَأَمَّا زَعْمُ مَنْ زَعَمَ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّ «الْمَنَافِعَ» هِيَ أُخْرَوِيَّةٌ، فَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ

بالقرآن في تعابير مثل: «فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ». ولا يُقال إن الآية المذكورة لا تبطل كونها أخروية في المال، كالأحسان احتساباً لوجهه تعالى، رجاء الثواب الأخروي، لأنه مدفوع من أول الأمر بصدر الآية: «فَكُلُوا مِنْهَا». ولا أظن أحداً يقول إن الأكل الشخصي احتسابي أيضاً، وإلا لزمه القول بالزلفى الساقط إسلامياً.

ولسائل أن يسأل: فما الوجه، إذاً، في الأمر بالأكل الشخصي والاطعام لذوي المسغبة؟ وأنا أجيب: إنه بغض من الحكمة الشائعة في الحج ومناسكه، فهو مساواة في اللباس والمكانة والمواكلة والمباراة؛ فلا متصدق، ولا متصدق عليه... وأدون منه وأسقط، زعم من زعم أن «المنافع» هي تجارية^(١)، وسباق الآيات يبطئه إبطالاً كاملاً، وفوق هذا كله:

الحج بكل شعائره، عبادة جماعية اجتماعية، بل ركن من بناية الإسلام لا تكمل إلا به. فكيف يستقيم أن يكون عرضاً من عروض التجارة؟ إلا عند من خف ميزانه. وكذت أقول: ميزان عقله وقلبه!

فالمنافع، إذاً، هي القربات، وشأنها أنها علاقة مبتدأها بين الإنسان وأخيه، ومنتهاها بين الإنسان وربه، أو قل معي: في مضمونها «المبتدأ والخبر» في جملة عبادية مفيدة، و«أداة الاسناد فيها» هي ضمير قلب الإنسان، «التقوى منكم» بتعبير القرآن الكريم.

ويستوقفني في الآيات المثبتة في الفصل، التعبير بالفاظ «شعائر»، «ولكن يناله»، «لكم فيها خير»، «لعلكم تشكرون». كما يستوقفني في الأحاديث الشريفة، التي هي أكثر من أن تحصى فتذكر، استعمال كلمة «نعمة».

وينبغي على كونها من «الشعائر» أن لا يفرط بها فتؤدى لوجه غايتها وحكمتها

(١) انظر مجلة القاري للمثني ج ٩، ص: ١٢٩، ومختلف كتب التفسير.

فقط، وعلى كونها «نعمة وخيراً» أن تُكْرَم و«تُشْكِر» فلا تُهْدَر، عملاً بما ورد في الآثار: الكُفْران بالنعمة هدرها؛ وهل أكبر من الكُفْران إثم؟

ثم سَمَّا القرآن سُموه الرفيع بِمَفْهُوم «القُرْبَان»، فَجَرَّدَهُ من مُحتَوَاهِ الأسْطُورِيِّ «اغْتِذَاءِ الآلِهَةِ»، لِيَسْكُبَ المعْنَى الانْسَانِي الْأَصْفَى... وذلك بِأَدَاةِ الاسْتِدْرَاكِ «لكن»، الَّتِي من شَأْنِهَا إِبْطَالُ مَا عَدَاهَا، وَلَا سِيَّما بَعْدَ التَّوْطِئَةِ بِأَدَاةِ نَقْيٍ، هِيَ فِي قُوَّةِ التَّأْيِيدِ «لن». وَهَكَذَا بِجَبَارَةِ حَسْمٍ: مَحَا أُسْطُورَتِهِ فِي كُنْهِهِ الْإِدْرَاكِ، بِمَا لَمْ يَفْعَلْ دِينٌ مِنْ قَبْلُ.

وَلَأَعُدَّ عَوْدِي، مِنْ بَعْدُ، إِلَى قَوَاعِدِ فُقَهَائِنَا فِي عِلُومِ الْأُصُولِ، وَالْخِلَافِ، وَالْإِسْتِدْلَالِ، فَتَجِدُ فِيهَا جَمِيعاً:

أ - الْاِخْتِلَافُ الصُّورِيُّ لَا يُغَيِّرُ الْحُكْمَ.

ب - الْعِبَرَةُ بِمُتَعَلِّقِ الْحُكْمِ لَا بِمَا بِهِ يَظْهَرُ.

ج - حَيْثُ الْعِلَّةُ يَكُونُ الْوُجُوبُ أَمْرًا وَنَهْيًا، وَحَيْثُ الْعِلَّةُ وَالْحِكْمَةُ مَعًا يَكُونُ الْفَرَضُ كَذَلِكَ، أَيْ فِعْلاً وَتَرْكًا، إِلْزَامًا وَرَدْعًا.

وَمِنْ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ مُجْتَمِعَةٌ، تَتَوَصَّلُ عَلَى نَحْوِ، لَا مَقَرُّ مِنْهُ، وَهِيَ: أَنَّ التَّغْلِيبَ وَالتَّجْفِيفَ التَّبْرِيدِيَّ، فِي الْمُقْتَرَحِ، كَالْتَشْرِيقِ وَالتَّقْدِيدِ، وَلَيْسَ مِنْ خِلَافٍ إِلَّا فِي الصُّورَةِ فَقَطْ. وَعَرَفْنَا، مِنَ الْقَاعِدَتَيْنِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ: أَنَّ الْحُكْمَ يَنْجَرُّ عَلَيْهِمَا شُمُولًا، وَلَا اِغْتِيَابًا لِلشَّكْلِ. كَمَا تَتَوَصَّلُ إِلَى أَنَّ الْمُقْتَرَحَ، الْمُنَوَّهَ بِهِ، يَجْمَعُ، «بِلا إِفْرَاطٍ وَلَا تَفْرِيطٍ» بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْحِكْمَةِ، فَلَا مَعْدَى، وَلَا مَحِيدَ عَنِ الْحُكْمِ بِالْفَرَضِيَّةِ. وَلَا يَغْرُبُ عَنْ ذَهْنِكَ مَا سَبَقَ وَنَبَّهْنَا إِلَيْهِ، مِنْ أَنَّ الْبَيْعَ وَاقِعٌ عَلَى الصَّنْعِ لَا عَلَى «الْأُضْحِيَّةِ» بِمَا هِيَ أَضْحِيَّةٌ، وَلَا عِبَرَةٌ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْؤُهُ...

وَلِنُدْرِكَ حُقُوقَ الْعِبَادِ، أَيْنَ تَبَدَّأَ وَأَيْنَ تَنْتَهَى، وَالتَّبِعَةُ عَلَى مَنْ تَقَعُ، نَرْجِعُ إِلَى الْقَوَاعِدِ، فَنُطَالِعُ بِهَاتَيْنِ الْقَاعِدَتَيْنِ:

أ - تُقَدَّرُ حُقُوقُ اللَّهِ بِحُقُوقِ الْعِبَادِ، وَتُعْتَبَرُ بِاعْتِبَارِهَا.

ب - تصرف الامام منوط بالمصلحة ... وهل فوق الاعانة على حل مشكلة الغذاء على نحو ما، مصلحة هي أعظم وأجل وأرفع؟!

والقاعدتان المذكورتان بدرجة من الوضوح، بحيث تُغني عن التعليق عليهما والتفريع منهما؛ بيد أنني أشير إشارة عابرة إلى أن التحريم، وهو من حقوق الله، مقدور بقدره، حيث يكون الحق الانساني المستمد منه تعالى، بصفته الخير المطلق ومفيض النفع والنعمة وواهب الحياة.

وأنا من مقترحي القديم الجديد، أستمّد نفعه الشامل من مصادره الحق، الذي هو التنزيل والتعاليم النبوية في غاياتها الكبرى، ومقاصدها التي هي للحال التي وردت فيها، وللمآل المتطور المتغير، يدون تحجر ولا تزمت؛ فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص الظرف أو السبب...

وللحق أقول أيضاً: لا أدري كيف يستباح التزمت حيال الحنفية السمحة! ومن العكس لمنطق الأشياء أن تؤخذ هذه «السمحة» بطبيعتها، بتخرج أو تضيق ليس من طبيعتها. أليس في هذا مسخ لطبيعتها على نحو عجيب غريب؟!

ولم أجد، ما أتمثل به إزاء هؤلاء المعتزين إلى الشريعة إعترافاً مؤثماً ظالماً، أفضل من بيتين للمغفور له الشيخ مصطفى نجا أسمعنيهما قديماً، في أوائل الثلاثينات، طوَاهُما على تضمين لآية الكريمة: «لو اطلعت عليهم لوليت منهم فراراً، ولملئت منهم رعباً» (الكهف: ١٨)، قال:

يا وَيْلَتَا من أناس يُغزَي الكمال إليهم
كالمُتقين ولكن: «لو اطلعت عليهم»...

مقترح التبرع بها إلى الدول النامية:

وإذا أبت الجماعة المعتزية إلى الشريعة إلا التزمت والتأثم من البيع، فأننا أسائلهم: هل طمر النعمة أفضل أم بذلها تخفيفاً ليرحاء آلام المعوزين، ومسحاً لسعار جوع المُعَلِّمين وسعيه؟ حتماً، سيكون الجواب التصديق به هو أركى

وأظهر. ومن هذه النقطة، يتسنى لي الانتقال إلى مقترح المساعدة بهذه المصنعات من الأضاحي، وذلك بالتبرّع بها إلى الدول النامية الجائعة، فبعوضاً من الشراء من الأسواق العالمية، ليذلّ المعونة، يعملون على تصنيعها ويثّنها في الأوساط المتصورة، مثلما يفعل الهلال الأحمر، كما يسمونه^(١). وبهذا الشكل من جعل الأضاحي المصنعة مساعدة، لا يصدق عليه أنه يبيع على أي نحو، بل اندراج تحت عموم الأمر في الآية: «فكّلوا منها وأطعموا البائس الفقير»؛ وإلا فقد تعرّضوا لإثمين:

١ - المعصية، بهذر النعمة مع إمكان صيانتها واستصلاحها بالتصنيع.

٢ - قبض اليد عن الاطعام، مع الأمر به، وهو محل إجماع، حتى عند من ذهب إلى أن صيغة الأمر الأولى في: «فكّلوا منها»، محمولة على الاباحة؛ بينما الثانية: «وأطعموا»، محمولة على الوجوب. وإن كنت أجّل النظم القرآني عن مثله، لأنه مع العاطف «جمع بين الحقيقة والمجاز»، ومثله مدفوع عند أكثر الأصوليين، وإنما أوردته إيضاحاً أن المترمّنين آثمون إثمًا مركباً بإجماع.

وعملاً بقاعدة: تصرف الامام إزاء الرعية منوط بالمصلحة، أتمنى على وليّ الأمر ومن لاقه من المسؤولين، أن يأخذوا بالمصلحة العامة، التي هي واجبهم، ويردّعوا الجماعة المعتزّة المترمّنة، تخرجاً من الوقوع في «الموبقات» أو مذاناتها؛ من حامّ حول الحمي يوشك أن يواقع.

وأعيذ الأولياء عن مثلها، تعلّقاً بزيف من لم يع من الشريعة الحقّ إلا الوهم الصارخ.

(١) إنما أتخفّظ في جنب هذه التسمية، لأنّ الهلال لم يكن رمزاً من تراثنا الأصيل، بل أقجم إقحاماً «سلجوقياً تركياً». وأحبّ إليّ لو وضع عوضاً عنه «الاخاء الأحمر»، استمداً من فعل الرسول الكريم، يوم آخى بين المهاجرين والأنصار مؤازلة ارتفع بها حتى الشريكة في المقتى، وأنسم بثله في النعماء: «الاخاء الأبيض»، بينما هو في البأساء «الاخاء الأحمر».

وأقول لهؤلاء المتفهمين المتفهمين: احسبوا التصنيع طمراً، وقد أبحتموه، وهل من فرق بين طمر في تراب البراح أو طمر في غلب الصفاح؟ على أنكم أخذتم بما نقول، من حيث لا تشعرون. وإلا لزمكم التعسف، وأيضاً من حيث لا تشعرون.

خِذَاعُ الْأَلْفَازِ
وَالْأَوْهَامُ فِي الْأَحْكَامِ

بِدَيْهِيَّةٍ لَمْ تَخْتَلِفْ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ عَنْهَا عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ الْفُقَهَاءَ. وَأَعْنِي خِدَاعَ الْأَلْفَافِ، فَكَثِيرًا مَا جَرَّتْ إِلَى إِشْكَالَاتٍ مُسْتَعْصِيَةٍ.

وَهِيَ لَا تَقْتَضِيَنَّيَ الْبَسْطَ وَالتَّوْشِيعَ، لِمَحَلِّهَا مِنَ الْوُضُوحِ. وَفَرَعَ مِنْهَا الْأُصُولِيُّونَ قَاعِدَةً دَقِيقَةً، تَنْصُ عَلَى أَنَّ الْمُشْتَرَكَ اللَّفْظِي لَا يَتَعَدَّى بِالْحُكْمِ. وَمِثَالُهُ «الْخِزِير» الَّذِي هُوَ مُشْتَرَكٌ لَفْظِي يُطْلَقُ عَلَى الْبَرِّيِّ وَالْبَحْرِيِّ. وَمَعْرُوفٌ أَنَّ الْأَوَّلَ حَرَامٌ، بَيْنَمَا الثَّانِي حِلٌّ، وَإِنْ شَمَلَهُمَا اللَّفْظُ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ فَقَطُّ، وَهُوَ لَا يَتَّقِلُ بِالْحُكْمِ، وَلَا يَتَعَدَّى بِالسَّرْيَانِ.

هَذِهِ تَوَظُّعَةٌ بَيْنَ يَدَيِ مَوْضُوعٍ شَغَلَ النَّاسَ كَثِيرًا، وَشَغَلَ الْفُقَهَاءَ أَكْثَرَ، مُنْذُ قَرَابَةِ قَرْنٍ، وَهُوَ: هَلْ يَجُوزُ التَّعَامُلُ الْمَصْرِفِيُّ «الْبَنْكِيُّ» أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَأْتُمُّ مُتَعَاطِيهِ أَمْ يَسُوعُ لَهُ؟ وَهَلْ هُوَ مُنْدرَجٌ تَحْتَ الرِّبَوِيَّاتِ أَمْ غَيْرُ مُنْدرَجٍ؟ عَلَى أَنَّ الْقَضِيَّةَ أَصْلًا غَيْرُ ذَاتِ مَوْضُوعٍ، لِأَنَّ أَوْرَاقَ الْبَنْكِنُوتِ «الصَّرَافِيَّاتِ» تُخْرِجُهَا مِنْ بَابَةِ الرِّبَا الْمُتَعَلِّقِ بِالْأَمْوَالِ عَيْنًا، بَيْنَمَا الصَّرَافِيَّاتِ ذَاتُ الْقِيَمَةِ الْأَسْمِيَّةِ، هِيَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِنْدِرَاجِ فِي غُرُوضِ التِّجَارَةِ، كَمَا اسْتَقَرَّ الرَّأْيُ، بَعْدَ خِلَافٍ فِقْهِيٍّ كَبِيرٍ، لِأَوَّلِ الْعَهْدِ بِهَا.

مَالَتْ الْكَثَرَةُ مِنْ فُقَهَاءِ الْعَصْرِ إِلَى التَّحْرِيمِ، وَأَنَّ الْفَوَائِدَ النَّاجِمَةَ، هِيَ مِنْ نَوْعِ رِبَا النَّسِيئَةِ، أَوْ مِنْ بَابِ السَّلْفِ الَّذِي يَجَرُّ مَنَفْعَةً، وَمَنْ تَسَامَحَ مِنْهُمْ، كَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ عَبْدِهِ وَالشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ جَاوِشٍ، أَخْرَجَاهُ مِنْ بَابِي: مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى، وَالضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ، حَتَّى لَقَدْ عَقَدَ الشَّيْخُ الْجَاوِشُ بَحْثًا، يَكَادُ يَقَعُ فِي حُجْمِ رِسَالَةٍ، وَنَشَرَهُ فِي مَجَلَّتِهِ الشَّهْرِيَّةِ الشَّهِيرَةِ بِاسْمِ: الْهَدَايَةِ.

وأدار بحثه على الضرورة المبيحة، مكاثراً فيه من الشواهد، منذ الجيل الاسلامي الأول، أي العهد الراشدي؛ إذ عطل عمر بن الخطاب الحدود في «عام الرمادة»، عام المجاعة، وواصل التقاط النظائر والأشباه من العهود والعصور المتعاقبة.

ومن قبلهما أفتى الشيخ محمد المهدي بإباحته، ولكن كان أدق منهما بالمعيار الفقهي، إذ خرجه من باب (القراض)، الذي تعاطاه النبي للسيدة خديجة، قبل الرسالة، وجين سئل عنه، بعدها، أجاب بما معناه: لو عرض علي اليوم، لما أمسكت عنه. ويصرح ابن رشد بأنه: لا خلاف بين المسلمين في جوازه^(١)، وقد صدرت طلعت حرب باشا الكتاب الموسمي الأول، الصادر عن بنك مصر، يفتوى الشيخ المهدي.

وكان يتنازعني، وأنا أتابع سير معركة التعامل المصرفي المستعرة، مشاعر من التحزن بهبوط المستوى، حتى بين الجلة من الفقهاء. وداخلني الأسف الأسيف، حين لمست أنهم يبادرون إلى الإذلاء بالرأي في أي مستحدث، قبل معرفته حاق المعرفة. ثم يتزايدني الألم المرير، حين أقارن بين القدامى والمحدثين، وانفتاح أولئك واستغلاق هؤلاء.

وأضرب هذا المثل الملايس للموضوع، وهو ما يعرف باسم «رهن السكن»، الذي تأثمه نفر. ولكن حين تحرأ «فقهائ خراسان» أفتوا بجوازه، وأن لا شائبة ربا فيه. والذي أعجبنى في فتواهم، هو حسن التخريج. فقد أدرجوه تحت الكلية الفقهية «الأمر بمقاصدها»، وكان أن قرروا أنه في مؤداه «بيع بالوفاء»، وهذا متفق على جوازه. وهناك كلية فقهية أخرى تقرر أن «العبرة في العقود للمقاصد والمعاني، لا للألفاظ والمباني»^(٢).

وإن ما حز ويحز في نفسي، هو أن الذين تناولوا التعامل المصرفي، لم

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ج ٢، (٢) شرح مجلة الأنكام المدنية للعلامة علي

يُكَلِّفُوا أَنْفُسَهُمْ، قَبْلَ الْحُكْمِ، عَنَاءَ مَعْرِفَةِ: مَا هُوَ «الْبَنك»؟ وكيف نشأ؟ وما هي أُسُسُهُ ووسائل تعاطيه الوظيفية؟

ولو أَوْسَعُوهُ دَرَساً من هذه النواحي، لَمَا وَجَدُوا أَنْفُسَهُمْ يَلْقَاءُ مُشْكِلاً مُسْتَعَصِياً، وَلَمَا تَسَاءَلُوا: هَلْ فَوَائِدُهُ وَعَوَائِدُهُ رَبَوِيَّةٌ أَمْ لَا؟

فَالْمَصْرِفُ، في طبيعة وظائفيه، لَا يَعْدُو كَوْنَهُ وَسِبْطاً بَيْنَ مُتَعَامِلٍ وَمُتَعَامِلٍ، فَيَجْمَعُ صِفَاتٍ: ضَمَانِ الْحَوَالَاتِ وَالسَّفَاتِجِ وَالْمُقَارَضَةِ وَالصَّيْرَفَةِ، وَالتَّعَرُّضِ لِلرَّبْحِ وَالْخَسَارَةِ إلخ، وذلك لِقَاءَ جُعَالَةٍ سَمْسَرَةٍ بَيْنَ مُتَعَامِلِينَ. يَأْخُذُ الْمَصْرِفُ قِسْماً مِنْهَا لِقَاءَ خِدْمَةٍ وَهَذِهِ عَائِدَتُهُ، وَيُعْطِي قِسْماً لِلْمُودِعِ أَوْ الْمَمُولِ وَهَذِهِ فَائِدَتُهُ، وَذَلِكَ حَسَبَ نِسَبٍ مُعَيَّنَةٍ. فَأَيُّنَ هِيَ الشَّائِئَةُ الرَّبَوِيَّةُ؟ مَا دَامَ الْمَصْرِفُ لَا يَزِيدُ عَنْ أَنَّهُ مَقَرٌّ سَمْسَرَةٍ، يَتَقَاسَمُ الْمَرْدُودُ، مُشَارَكَةً، مَعَ مَنْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ مَالاً، مُقَوَّضاً إِلَيْهِ لِيَعْمَلَ بِهِ حَيْثُ قَضَتْ خَيْرَتُهُ؛ وَلَا قَائِلَ بِحُرْمَةِ عُمَالَةِ السَّمْسَارِ.

هذا من وَجْهِهِ، وَمِنْ وَجْهِهِ آخَرَ، كَمْ كَانَ الشَّيْخُ الْمَهْدِيُّ مُوَفِّقاً بِتَخْرِيجِهِ إِيَّاهُ مِنْ بَابِ «الْقِرَاضِ»^(١)، الَّذِي هُوَ تَمَكِّينٌ مَالٍ لِمَنْ يَعْمَلُ بِهِ عَلَى جُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ! انْظُرْ شَرْحَ الرِّصَاعِ لِحُدُودِ ابْنِ عَرَفَةَ ص: ٣٧٩.

وَلَقَدْ وَفَّقْتَ عَلَى تَعَامُلِ مَصْرِفِي، وَقَعَ يَوْمَ كَانَ لِلشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةُ رَايَةً وَعَلَمٌ مُسْتَطِيلٌ. فَقَدْ اتَّفَقَ لِمُتَعَامِلٍ بِالْأَمْوَالِ أَنْ حَلَّتْ بِهِ ضَائِقَةٌ بِالْحَاحِ النَّاسِ فِي أَخْذِ أَمْوَالِهِمْ، الَّتِي كَانَتْ مُودَعَةً لَدَيْهِ لِلتَّعَامُلِ، وَبِتَعَدُّرِ حُصُولِهِ عَلَى أَمْوَالِهِ، الَّتِي كَانَتْ لَهُ عِنْدَ النَّاسِ، لَجَأٌ إِلَى ابْنِ عِمْرَانَ الطَّلُجِيِّ لِيَسُدَّ خَلَّتَهُ، أَيَّ يَمُدَّهُ بِمَا يُعْرِفُ الْيَوْمَ

(١) وَإِنَّمَا أَرْجَحُهُ عَلَى تَخْرِيجِهِ مِنْ بَابِ «الضَّرُورَاتِ»، لِأَنَّ الْقَوْلَ بِهَا يَتَضَمَّنُ التَّسْلِيمَ بِالْحَظَرِ أَصْلاً، وَطَرَأَتِ الضَّرُورَةُ فَرَفَعَتْ. كَمَا أَنَّ قَاعِدَةَ الضَّرُورَةِ الْمُبِيحَةَ مُقَيَّدَةً بِكَوْنِ الْمَحْظُورِ أَخْفَ مِنْ «الضَّرُورَةِ»، وَلَيْسَتْ مُطْلَقَةً. وَلِذَا، عَطَّفُوا عَلَيْهَا كَلِمَةَ فَفَهِيَ أُخْرَى، وَهِيَ: أَنَّ الضَّرُورَةَ تَقْدَرُ بِقُدْرَتِهَا، وَهَذَا مَا يَجْعَلُ التَّخْرِيجَ الْمَذْكُورَ مُحَلًّا لِلْأَخْذِ وَالرَّدِّ.

على أَنَّهُ وَضَحَ لِي وَجْهَ آخَرَ، وَهُوَ، اسْتِدْلَالِيّاً، أَقْوَى مِنَ التَّخْرِيجِ جَمِيعاً. وَهُوَ أَنَّ التَّعَامُلَ الْمَصْرِفِيَّ هُوَ مِنْ بَابِ إِجَارَةِ «الْأَمْوَالِ»، وَإِنْ عَنَى الْفَقْهَاءُ بِهَا الْأَعْيَانِ الْمُثَنَّتَةَ. وَمَعْرُوفٌ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُثْمَنِ وَالْثَمَنِ صُورِيٌّ، وَالْإِخْتِلَافُ الصُّورِيُّ لَا يَغَيِّرُ الْحُكْمَ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِهِ.

بِالسُّيُولَةِ. وَلَكِنَّ الطَّلَجِيَّ امْتَنَعَ عَنْ مَدِّهِ بِمَا طَلَبَ^(١)، (أَيُّ كَمَا وَقَعَ لِبَنِكَ انْتَرَا عِنْدَنَا تَمَاماً). وَالْمُهْمُ مِنَ الْخَبَرِ، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ هَذَا التَّعَامُلَ، الَّذِي هُوَ مَضْرِفِي بَحْتٍ.

وهل بعد هذا شك في أن المسألة، من أصلها، لا تخرج عن كونها من خداع الألفاظ، الذي كثيراً ما يكون مَطِيَّةً لِلْخَطَأِ؟ فَقَدْ أَطْلَقُوا عَلَى مَا يَأْخُذُهُ الْمُسْتَشِيرُ فَائِدَةً مَالٍ لَا سَعْيَ فِيهِ. فَأَوْهَمَتْهُمْ كَلِمَةُ «الْفَائِدَةُ» أَنَّهَا رِبَوِيَّةٌ. وَكَانَ هَذَا التَّوَهُّمُ مِنْ خِدَاعِ اللَّفْظِ فَقَطْ، لِأَنَّهُ لَا ضَمَانَةَ حَتْمِيَّةٍ لِلْمَالِ الْأَصْلِيِّ نَفْسِهِ، فَضْلاً عَنْ الرِّبْحِ الدَّائِمِ، تَمَاماً كَمَا هُوَ شَأْنُ الْقِرَاضِ فِي الْإِتْجَارِ. فَكَمْ مِنْ مَصَارِفٍ تَوَقَّعَتْ وَتَعَرَّضَتْ لِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ: الصُّلْحِ الْوَقَائِي أَوْ شَهْرِ الْإِفْلَاسِ.

والتَّعَرُّضُ لِلرِّبْحِ وَالْخُسَارَةِ، يُخْرِجُ بَدْءاً، وَمِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، التَّعَامُلَ الْمَضْرِفِيَّ مِنْ بَابِ الرِّبَوِيَّاتِ؛ وَالْكُلِّيَّةُ الْفِقْهِيَّةُ الْقَائِلَةُ: «كُلُّمَا تَعَارَضَ مَانِعٌ وَمُوجِبٌ يُقَدِّمُ الْمَانِعُ»، شَاهِدَةٌ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ. فَالْمَانِعُ مِنَ الرِّبَوِيَّةِ، وَهُوَ التَّعَرُّضُ لِلْخُسَارَةِ الْكُلِّيَّةِ، يَضَعُ الْقَضِيَّةَ مَوْضِعَ الْجَوَازِ، يَدُونُ لَبْسٍ.

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ وَقَصَارَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ: إِمَّا أَنَّهَا مِنَ الضَّرُورَاتِ الْمُبِيحَةِ، وَإِمَّا أَنَّهَا شَكْلٌ مِنَ الْقِرَاضِ؛ وَهُمَا سَيِّانٌ فِي الْإِفْضَاءِ إِلَى النَتِيْجَةِ الْوَاحِدَةِ.

وَإِذَا كَانَ لِخُصُومِ التَّخْرِيجَيْنِ مِنْ شَيْءٍ يَتَعَلَّلُونَ بِهِ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّ التَّخْرِيجَيْنِ يَضَعَانِ الْقَضِيَّةَ الْمَطْرُوحَةَ فِي بَابِ «الْمَظْنَّةِ لَا الْمِثْنَةِ» أَيِ الظَّنِّ لَا الْيَقِينِ، قُلْنَا لَهُمْ: وَمَا الْفِقْهُ؟ إِنَّهُ هَذَا. وَلِذَا اخْتَلَفَ الْمُجْتَهِدُونَ فِي الْقُرُوعِ اخْتِلَافَهُمُ الْمَشْرَعُ الْمَصَارِيحُ^(٢).

(١) الكايل للمبرِّد ج ١، ص: ٣٥٥.

(٢) راجع التفصيل في الأمهات الأصولية، ولا سيما

المنهاج بشرحي الاستوي والسبكي ج ١، ص: ٢٢.

أَبْأَعْيَانِهَا أَمْ بِغَايَاتِهَا هِيَ
الْحُدُودُ الْجَزَائِيَّةُ ؟

رأي لا أزعج أن فقيهاً قال به من قبل، وإنما أوماً إليه الامام الماوردي لإيماء لا يكاد يبين، وعلى وجه الدقة: استشففته استشفافاً في ثنايا ثبانه حكمة القصاص، وأعني لم يورده إيراد الرأي^(١).

وحملني على الأخذ به وطرحه، برغم صرائح النصوص ظاهرياً، أنني بعد جمع أكبر قدر من الآيات القرآنية ومن الأحاديث النبوية، ومقارنتها مقارنة منهجية، استخلاصاً لعلتها المنعطفة على حكمتها، تبين ووضح لي ما أطلع القارئ به من أحكام، تبعاً لنظرة جديدة في «الحدود»، أكانت جزائية أم جنائية.

وأنا على يقين من أن الجمهرة الكبرى قد تتهيب أو تعرض عنها، بل أمعن فأقول تبرأ منها. ولكن شفعني الحكمة التي تكمن وراءها، والتي صرح بها القرآن الكريم مثل كلية جامعة: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب» (البقرة ٢: ١٧٩).

فآية الكريمة، قبل كل شيء، قفرت بالنظرية الجزائية وبمبدأ العقوبة قفزة لم يعرفها التشريع العام في كل عصوره، إلا لعهد قريب، إذ وضح له ما هو «حق شخصي» مما هو «حق عام».

فالعقاب ليس للثأر ولا للتشفي، بل لصيانة المجتمع والحفاظ على حياته، فهو حق عام بالدرجة الأولى، فوق أي اعتبار.

(١) انظر كتابه: الأحكام السلطانية ص: ١٩٢ -

وهذا شأن القرآن وشأن النبي، من احتواء ما درج الناس عليه، وإفراغه من محتواه البالي لِمَلِئِهِ بِمُحْتَوَى أَسْمَى. كَمَبْدَأُ «الْقُرْبَان» الذي جَرَّدَهُ من مُحتَوَاهِ الْوُثْنِي من أَنَّهُ طعام الآلهة لِيَسْمُوهُ سُمُوهُ الْأَعْلَى بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ «لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤها وَلَكِنْ يَنَالَهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ». وَمِثْلُ تَبْنِي النَّبِيِّ لِلْمَثَلِ الْجَاهِلِي: انصُر أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، بَعْدَ أَنْ أَفْرَغَهُ مِنْ مُحتَوَاهِ الْقَبْلِيِّ الْعِشَائِرِيِّ، بِأَنْ قَالَ مَا مَعْنَاهُ: وَنَصْرُهُ ظَالِمًا بِأَنْ تَضْرِبَ عَلَى يَدِهِ وَتَرُدَّعَهُ عَنِ الظُّلْمِ وَالتَّمَادِي فِيهِ. وَبِذَلِكَ تَكُونُ قَدْ نَصَرْتَ فِيهِ سَرِيرَتَهُ وَجَلَوْتَ ضَمِيرَهُ وَرَدَدْتَهُ إِلَى صَوَابِهِ^(١).

وَقَبْلَ أَنْ أُغْرِضَ لِهَذَا الرَّأْيِ، تَفْصِيلًا وَتَعْلِيلًا، يَهْمُنِي أَنْ أُمَهِّدَ لَهُ بِمَعْنَى «حَرْفٍ» الْوَائِدِ فِي الْحَدِيثِ بِرَوَايَاتٍ شَتَّى^(٢).

بَدَأْتُ، يَنْبَغِي أَنْ نُهْمِلَ الزَّعْمَ بِأَنَّهُ يَعْنِي الْقِرَاءَاتِ، كَمَا نَحَا ابْنُ مَسْعُودٍ، فِيمَا رَوَى عَنْهُ وَمَنْ جَارَاهُ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَشُرَاحِ الْحَدِيثِ وَاللُّغَوِيِّينَ، وَنَأْخُذَ بِقَوْلِ مَنْ فَسَّرَهُ بِالْوَجْهِ، أَيْ أَنَّهُ قَابِلٌ لِأَشْتَاتٍ مِنْ وُجُوهِ الْمَعَانِي، وَلَا عِبْرَةَ فِي الرِّوَايَاتِ بِالْعَدَدِ، فَمِنْ أَسَالِيبِ الْعَرَبِ^(٣) ذِكْرُ الْعَدَدِ، لَا عَلَى جِهَةِ الْقَصْرِ الْجِسَائِيِّ، بَلْ يَقْصِدُ عَدَمَ الْإِنْحِصَارِ فِي الْوَائِدِ، وَهَذَا وَاضِحٌ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ.

وَأُرْشِي مِنْ هَذَا إِلَى إِيضَاحِ أَنَّ الْقُرْآنَ مِطْوَاعٌ لِتَقَبُّلِ الدَّلَالَاتِ، عَلَى أَنْوَاعِهَا،

على عشرة أحرف: يثبتر وتذير ونابخ ومُسُوخ وعظّة ومثل ومُحْكَم ومُتَشَابِهٌ وَخِلَالٌ وَحَرَامٌ إلخ. وانظر بقية الروايات في الجامع الصغير للسيوطي ج ١، ص: ٩٤، وكنوز الحقائق للمناوي ج ١، ص: ٧٥، ومقدمات تفسير القرآن المطوّلة منها.

(٣) نصّ عليه كلٌّ من فَرَسٍ لِأَسَالِيبِ الْبَيَانِ كَالْجُرْجَانِيِّ. وَنَصّ عَلَيْهِ الْمُفَسِّرُونَ فِي آيَةِ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ» (البقرة ٢: ١٩٦)، وَلِمَاذَا قُرِنَ فِيهَا الْمَوْصُوفُ الْمُحَلَّدُ «فَتِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ»، بَعْدَ ذِكْرِ الْمَعْدُودِ الْمُفِيدِ لِلْعَدَدِ الْمَذْكُورِ إلخ.

(١) انظره في كشف الغطاء ومزيل الالباس ج ١، ص: ٢٠٩.

(٢) فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَفِي تَجْرِيدِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلزَّيْلَعِيِّ ج ٢، ص: ٧١: «أَقْرَأَنِي جَبْرِيلُ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَلَمْ أَزَلْ اسْتَرْيِدُهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ». وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ فِي الْمُسْتَدِّ وَالتَّرْمِذِيِّ فِي السُّنَنِ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»؛ وَهُوَ مَعْدُودٌ فِي الْجِسَانِ. وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، كُلُّهَا شَافٍ شَافٍ». وَعِنْدَهُ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، لِكُلِّ حَرْفٍ حَدٌّ وَلِكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ»؛ وَهُوَ مَعْدُودٌ فِي الْجِسَانِ. وَعِنْدَهُ أَيْضًا فِي رِوَايَةِ أُخْرَى: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ». وَفِي رِوَايَةِ السَّجْزِيِّ فِي الْإِبَابَةِ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ

ولكن لا على وجه من الإيغال المفروض في التأويل، الموقع، حتماً، فيما أخذه القرآن على الأولين: «يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ» (النساء ٤: ٤٥) و(المائدة ٥: ١٣).

وكثيراً ما أجاز إعمال العقل إعمالاً خالصاً. وأنسياً مع هذه الاجازة، أباح الامام مالك لنفسه الاستدلال على من خالفه الرأي في الملامسة والمباشرة: بأن المرأة حرامٌ كُلُّهَا قَبْلَ العقد، وهي جِلُّ كُلِّهَا بَعْدَهُ، وكُلُّ تَخْصِيصٍ لِلْإِبْضَاعِ يَحْتَاجُ إِلَى مُخْصَصٍ جَلِيٍّ. وهذا القول، وإنْ أَنْكَرَهُ الْمَالِكِيَّةُ وَنَقَوْا أَنَّ إِمَامَهُمْ قَالَ بِهِ، أَثْبَتَهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِي، الْمُفَسِّرُ الْمُؤَرِّخُ الْمُجْتَهِدُ، فِي كِتَابِهِ: اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ؛ وَأَنْتَ تَرَى مَعِيَ أَنَّ دَلِيلَهُ فِي مَبْنَاهِ عَقْلِيٌّ صِرْفٌ.

وتأسيّاً بإمام كبير، تناولتُ قضية الحدود مُطْلَقاً: (مخالفة، جنحة، جنابة) من هذه الزاوية، وأعني طَوَاعِيَةَ الآيات والأحاديث وإعمال العقل في قَدْرِ لَا يُحْمَلُهَا مَا لَا تَحْتَمِلُ.

وَمَنْ يَرْمِ إِحْصَاءَ مَا لِلْفُقَهَاءِ مِنْ آرَاءٍ وَاجْتِهَادَاتٍ، إِنَّ فِي «الْحَدِّ» أَوْ «الْقِصَاصِ»، أَوْ «التَّعْزِيرِ»، أَوْ «الْقَوْدِ»، أَوْ «الْقَسَامَةِ»، أَوْ «الْأَرْشِ» إلخ، يَكُنْ كَمَنْ يَطْلُبُ بَيْضَ الْأُنُوقِ أَوْ الْأَبْلَقِ الْعُقُوقِ؛ وَهُوَ مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ، فَاخْتِلَافَاتُهُمْ تَطْرَحُكَ فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ غَيْرِ ذِي سَاحِلٍ، وَإِلَى أَغْوَارٍ لَيْسَتْ بِذَاتِ قَرَارٍ.

وخلاصة ما انتهيت إليه في الموضوع المذكور: أَنَّ الْعُقُوبَاتِ الْمَنْصُوصَةَ لَيْسَتْ مَقْصُودَةً بِأَعْيَانِهَا حَرْفِيّاً، بَلْ بِغَايَاتِهَا. وَاسْتَأْنَسْتُ بِمَا رَوَيْ عَنْ عَلِيٍّ: «الْحُدُودُ، وَلَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُعْطِلَهَا».

وليس معنى هذا الرأي، أَنَّ عُقُوبَةَ «الْقَطْعِ» فِي السَّرِقَةِ، لَيْسَتْ هِيَ الْأَصْلُ، وَأَنَّهَا لَا تُطَبَّقُ، بَلْ أَعْنِي أَنَّ الْعُقُوبَةَ الْمَذْكُورَةَ غَايَتُهَا الرَّدْعُ الْحَاسِمُ، فَكُلُّ مَا أَدَّى مُؤَدَّاهَا يَكُونُ بِمَشَابِيهَا، وَتَظَلُّ هِيَ الْحَدُّ «الْأَقْصَى، الْأَقْسَى»، بَعْدَ أَنْ لَا تَبْقَى آيَةُ الرُّوَادِعِ الْآخَرَى، وَتُسْتَفْتَدُ، وَمِثْلُهَا «الْجَلْدُ» فِي مُوجِبِهِ. وَلَا أَذْهَبُ أَبَدًا مَذْهَبَ التَّأْوِيلِ الْمُوْغِلِ، الَّذِي اسْتَبَعَدْتُهُ وَأَسْقَطْتُهُ مِنَ الْإِعْتِبَارِ، بِمَجَازِيَّةِ تَفْسِيرِ «فَاقْطَعُوا» وَمَجَازِيَّةِ «فَاجْلِدُوا»، مُشَاكِلاً تَفْسِيرِ النَّبِيِّ، «انْصِرْ أَخَاكَ ظَالِماً» إلخ، أَيْ خُذُوا هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ بِالْوَزَعِ الرَّادِعِ، الَّذِي هُوَ «قَطْعُ وَجَلْدِ» مَجَازِيَانِ، لَا جِسِّيَّانِ.

نعم، مثل هذا المَلْمَح لا أُمْنَع منه ولا أَحُول عن الأخذ به^(١)، ولكِنِّي أُمْسِك، من نَفْسِي، عنه لِأَنِّي لا أُحِبُّ أَنْ أُرْمَى - ولو تَوَهُمًا - بالايغال في التَّأْوِيل، وَجُلُّ ما في الرَّأْي الذي أَطْرَحُه، أَنَّهُ أَشْبَهَ بما يُتَّبَع في القَوَانِين الجزائية من النَّصِّ على عُقُوبَةٍ ما، فَيَتَعَدَّاهَا وَيَتَجَاوِزُهَا القَاضِي إلى الأَخْفَ فَيَحْكُمُ بِالْغَرَامَةِ، لا بالسَّجْن، وذلك تَبَعًا لِلدَّوَاعِي والمُلَابَسَاتِ والتَّقْدِيرِ.

وانْتَهَيْتُ إلى هذا الرَّأْيِ انْسِيافًا مع رُوحِ القرآن الكريم، الذي رَفَعَ هذه الشُّعَارَاتِ في الحُدُودِ، ومَثَلُهَا:

١ - «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ» (البقرة ٢ : ١٧٩).

٢ - «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا، فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ، فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» (الشورى

(٤٢ : ٤٠)

٣ - «وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا» (المائدة ٥ : ٣٢).

٤ - «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ» (المائدة ٥ : ٣٤).

٥ - «وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا، أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ» (النور ٢٤ : ٢٢).

٦ - «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» (المائدة ٥ : ٤٥).

وَيَحْسُنُ أَنْ لا نُغْفِلَ مُلَاحَظَةَ أَنَّ القرآنَ في كُلِّ ما ذَكَرَ من عَقُوبَاتٍ، أَتْبَعَهَا بِالترْغِيبِ في الصَّفْحِ.

والنبي ما قَتِيءٌ يُؤَكِّدُ في قَضَايَا الحُدُودِ على التَّشْدِيدِ في دَرْثِهَا، ولو بِشَائِبَةِ شُبُهَةٍ من مِثْلِ:

(١) ولا تَعَجَّبْ، فَقَدْ أَقْنَى قُدَامِي الفُقهَاءُ في هذه الفَتَوَى تَتَضَمَّنُ تَقْيِيدَ النَّصِّ الصَّرِيحِ بِالْعُرْفِ، عَمَلًا مَسْأَلَةً: مَنْ خَلَفَ وَأَقْسَمَ لا يَأْكُلُ لَحْمًا فَأَكَلَ لَحْمًا ما لَمْ تَجْزِ العَادَةُ بِأَكْلِهِ، كُلُّهُمْ من أَتَمِّي، لَمْ يَحْنُثْ. ومِثْلُ الكَلِيَّاتِ للكُفُوفِيِّ ص: ٢٤٩.

ادْرُوا الحدودَ بالشُّبُهات^(١). وفي آخر: اذْفَعُوا الحدودَ عن عباد الله ما وَجَدْتُمْ لَهَا مَذْفَعاً^(٢). وفي آخر: اذْفَعُوا الحدودَ بِكُلِّ شُبْهَةٍ^(٣). وفي آخر: لَأَنْ يُخْطِئَ الامام في العَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ في العُقُوبَةِ^(٤). وفي آخر: أَنْ رَجُلًا قَتَلَ شَخْصاً، على عهد رسول الله، بَحَجَرٍ، فَقَضَى عليه بالدِّيَةِ^(٥) إلخ.

واعتمادي، هنا، على طائفة من الأحاديث؛ ولو في بعضها مقال، لا يجعلني مناقضاً لمنهجني في عدم الاعتداد إلا بالمشهورات من الاحاديث، التي هي في قوة المتواتر. وذلك لأنها تتفق مع روح القرآن من جهة، ولأن الأئمة من الفقهاء بنوا على أساسها قاعدة: الاسقاط بالشبهة؛ أو بتعبير العصر عدم كفاية الأدلة^(٦).

ولأنتقل إلى تبيان رأيي، الذي ينهض على إقامة مطلق الرادع مقام الحد عينه، إلا في حال الاضرار، أي المعاودة تكراراً ومراراً؛ «فأخر الدواء الكي». وأستأنس بحديث: لا صغيرة مع الاضرار، ولا كبيرة مع الاستغفار؛ وإن لم يخل سنده من مقال^(٧).

أما المبادأة إلى إنزال الحد عينه^(٨) - فعدا عن أنه لا يتفق مع روح القرآن،

ص: ٣٦٤.
(٨) يشهد لعدم المبادأة القوية بإنزال الحد، بل بعد استتابة وتخير، فعل عمر مع الملك جبلة بن الأيهم الغساني، الذي لطم فزاريّاً، فهُشِمَ أنفه، فاستنهلته ليراجع نفسه مخيراً إياه بين القود أو إغدار الفزاري له. وأما الاحتجاج بحديث المخزومية من أن النبي، على كثرة الشفعاء، لم يُشْفَعْ بها، فليس بشيء، لأن الحديث المذكور مضطرب الروايات. ففي بعضها أنها كانت تسرق، وفي بعضها أنها كانت تستعير الشيء وتعيسه عندها، ولا يعرف أعز سواهم عن عبد، وهذا الاضطراب يقطع من الاعتبار في احاديث الأحكام، فكيف بالحجية. وهذا التدبير في الاسلام، من إسهال وتخير، يشبه ما يعرف اليوم من وجوب إطلاع المتهم على حقوقه، عند القبض عليه.

(١) أخرجه الحاكم والبيهقي، وعزاه في الترد إلى الترمذي، أنظر تفصيل التخريج في كتاب: كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس لاسماعيل العجلوني: ج ١، ص: ٧١.

(٢) أخرجه ابن ماجة في السنن، وانظر الجامع الصغير للسيوطي ج ١، ص: ٢.

(٣) أنظر كنوز الحقائق للمناوي ج ١، ص: ١٢.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک.

(٥) ذكره السرخسي في المبسوط ج ٢٦، ص: ١٢٢، من حديث الحجاج بن أرطاة.

(٦) أنظر التفصيل في الأقباء والتطائير للفقهاء للسيوطي ص: ٨٤، وشرح الفرائد البهية لأبي بكر الأملد ص: ١٨٨، إلى آخر ما هنالك من كتب تتعلق بالكلبيات الفقهية؛ وهي كثيرة.

(٧) أنظر التفصيل في كشف الخفاء ج ١،

الذي جَعَلَ الْقِصَاصَ صِيَانَةً لِلْحَيَاةِ وَإِشَاعَةً لِلْأَمْنِ الْعَامِ، وليس لجَعَلِ الْمُجْتَمَعَ مَجْمُوعَةً مُشَوِّهِينَ، هَذَا مَقْطُوعُ الْيَدِ، وَالْآخَرُ الرَّجُلُ، وَالْآخَرُ وَالْآخَرُ مَقْقُوءُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْلُومُ الْأُذُنِ أَوْ مَجْدُوعُ الْأَنْفِ إلخ، - لَا يَتَّفِقُ مَعَ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ فَقَدْ لَحِظَهُ جَيِّدًا الْمُبَرِّدُ فِي كِتَابَيْهِ: الْكَامِلِ وَالْمَقْتَضِبِ. فَالْقُرْآنُ، إِنْ فِي السَّرِقَةِ أَوْ الزَّوْنِ، عَبَّرَ بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ (السَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ)، (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي)؛ وَمَعْرُوفٌ أَنَّ التَّحْلِيلَةَ بِأَذَاةِ التَّعْرِيفِ، فِي هَذَا الْمَوْرِدِ، تَجْعَلُهُ أَقْرَبَ إِلَى النِّسْبَةِ مِنْهُ إِلَى مُجَرَّدِ التَّلَبُّسِ بِالْحَالِ الْفِعْلِيَّةِ، فَكَثِيرًا مَا دَلَّتْ صِيغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَيْهَا، مِثْلُ: طَالِقٌ، فَارِكٌ إلخ.

وعليه، فالتبادُر، الذي هُوَ عَلَامَةُ الْحَقِيقَةِ فِيهِمَا، يَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ النِّسْبَةِ إِلَى السَّرِقَةِ وَالزَّوْنِ، أَيْ مَنْ غَدَا هَذَا وَهَذَا ذِيَدَنَهُ. وَيُقَوِّي الْفَهْمَ الْمَذْكُورَ، الْآيَةُ اللَّاحِظَةُ لآيَةِ السَّرِقَةِ: «فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ» (المائدة ٥: ٣٩)، أَيْ تَتْرَكَ لَهُ فُرْصَةٌ لِلِاسْتِثَابَةِ وَإِصْلَاحِ السُّلُوكِ، وَإِلَّا كَانَتْ مُقَحَّمَةً إِقْحَامًا فِي مَجَالِ حُكْمِيٍّ وَلَا مَعْنَى لَهَا. وَيُقَوِّيهِ أَكْثَرُ فَاكْثَرِ، الْآيَةُ «فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ» (البقرة ٢: ١٧٨).

وهذا التأكيد على «الْبَعْدِيَّةِ» بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ، يَقْطَعُ عِرْقَ النِّزَاعِ، فِي أَنَّهُ لَا قَطْعَ وَلَا جَلْدَ وَلَا حَدَّ إِلَّا بَعْدَ اسْتِثَابَةٍ وَتُكْوِلُ، وَإِضْرَارٍ مُعَاوِدٍ لِلْمَعْصِيَةِ.

وَهَلْ يُعْقَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَصْدِ الشَّرِيعَةِ أَنْ تُحْمَلَ السَّارِقُ، مَثَلًا، عَارَهُ بِزَلَّةٍ أَبَدٍ الْحَيَاةِ، وَإِنْ غَدَا أَنْقَى الْأَنْقِيَاءِ وَأَتَقَى الْأَنْقِيَاءِ، بِمُعَادَلَةِ مَشْهُودَةٍ: هَذَا مَقْطُوعُ الْيَدِ، إِذَا هُوَ سَارِقٌ، يُجْفَى وَيُنْظَرُ إِلَيْهِ بِازْدِرَاءٍ وَازْوَارٍ، كَمَا لَوْ وُسِمَ بِمِيسَمِ الضُّعَةِ؛ بَيْنَمَا الْقَطْعُ كَثِيرًا مَا يَكُونُ بِسَبَبِ عَارِضٍ مَرَضِيٍّ أَوْ حَادِثٍ.

عَلَى أَنَّ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ، فِي مَوْضُوعِ الْفَاجِشَةِ، تُغْنِيَنِي عَنِ التَّمَاسِ الْمَفَاهِيمِ، وَإِلَيْكُمَا:

«وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا، فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا، فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا، إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا. إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ، ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ، فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ؛ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا. وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ

يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ، حتى إذا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ، قال: إِنِّي تَبْتُ الْآنَ» (النساء ١٦: ٤، ١٧، ١٨).

وَلْتَتَمَّلْ جَيِّدًا كَلِمَاتِ: «فَاذْهُمَا»، «فَاعْرِضُوا»، «بِجَهَالَةٍ»، «إِنِّي تَبْتُ الْآنَ»، نَذْرُكَ، مِنَ الْوَهْلَةِ الْأُولَى، التَّنْجِجُ الْإِنْتِقَالِي فِي الْعِقَابِ بَيْنَ مَرَاتِبِ:

١ - الايذاء، أَيْ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الرَّدْعِ.

٢ - الامساك عن الزيادة على الايذاء بَعْدَ التَّوْبَةِ، أَيْ الْإِرْتِدَاعُ، وَالْإِعْرَاضُ عَمَّا قَوْفَهُ.

٣ - الْبَايِرَةُ النَّاجِمَةُ عَنْ «جَهَالَةٍ»، أَيْ سَوْرَةُ أَنْفِعَالٍ أَوْ طَيْشٍ وَسُوءِ تَقْدِيرٍ وَتَدْبِيرٍ، هِيَ سَبَبُ تَخْفِيفِيٍّ، يُبْرِرُ الدَّعْوَةَ إِلَى التَّوْبَةِ وَالْإِزْدِجَارِ. فَمِنْ شَأْنِ «الْجَهَالَةِ» أَنَّهَا لَا تُعْبَرُ عَنْ عَمْدٍ تَخْمُرُ تَصْمِيمَهُ فِي النَّفْسِ فِعْلًا. وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ أَرْوَعُ مُصْطَلَحٍ لَمَّا يُعْرَفُ بِالْمَرَضِ «السَّيْكُوبَاتِي: الْجُنَاحِي». فَالْبَايِرَةُ الشَّاذَّةُ فِي إِيمَاءِ التَّنْزِيلِ «جَهَالَةٌ» مَرَضِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ «قَضِيَّةً» مِنْ بَابِ «الْهِدَافَةِ النَّفْسِيَةِ Purposive psychology» أَيْ عِلْمِ النَّفْسِ الْغَرَضِيِّ أَوْ الْقَضْدِيِّ فِي التَّعْبِيرِ الشَّائِعِ. وَمِنْ هُنَا، فَكُلُّ ارْتِكَابِ جَهَالِيٍّ هُوَ «سَيْكُوبَاتِي»، شَأْنُهُ التَّخْفِيفُ بِـ «سِيَاسَةِ التَّوْبَةِ» الْقَاضِيَةِ بِالْأَخْذِ الْمُطْلَفِ، الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعِلَاجِ مِنْهُ إِلَى إِفْرَاقِ الْحَفِظَةِ وَالتَّشْفِي.

وَمِنْ هُنَا، أَجَازَ جَمٌّ غَفِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، الْعَفْوَ قَبْلَ التَّوْبَةِ، اسْتِدْلَالًا بِالْآيَةِ: «وَإِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ، عَلَى ظُلْمِهِمْ» (الرعد ١٣: ٦) (١).

٤ - الْأَمْعَانُ بِرُكُوبِ مَطِيَّةٍ الْمَعْصِيَةِ فِي غَيْرِ ارْعِوَاءٍ، وَالْجُمُوحُ مَعَ الْإِضْرَارِ الْعَامِدِ، الَّذِي لَا يَخْبُو أَوَّارُهُ إِلَّا وَالْمَوْتَ يَتَرَاءَى لِعَيْنَيْ صَاحِبِهِ.

ثُمَّ تَأْتِي الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ: «وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ» (النور ٢٤: ٢) شَاهِدًا قَاطِعًا فَالْمَنْهِي عَنْهُ لَيْسَ

الرَّحْمَةَ، بَلِ الْمُبَالَغَةُ إِلَى حَدِّ الْإِفْرَاطِ فِيهَا، الَّتِي هِيَ «الرَّأْفَةُ» (١) الْمُوَرَّثَةُ لِمَا يُشَبِّهُ التَّقْرِيطَ اكْتِفَاءً بِالرَّادِعِ الْبَسِيطِ. وَتَأَكِيدُ لِمَا نَقُولُ مِنْ أَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ هُوَ هَذَا، تِمَّةُ الْآيَةِ: «وَلَيْشَهِدْ عَذَابَهُمَا»، الَّتِي عَبَّرَتْ بِالْأَعَمِّ، وَعَدَلَتْ عَمَّا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ الْحُكْمِ، أَيْ «وَلَيْشَهِدْ جَلْدَهُمَا»، كَمَا لَحَظَهُ نَفَرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَتَحَاشَوْهُ بِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَأْتِي لِمَا تَأْتِي لَهُ اللَّامُ، أَيْ أَدَاةُ التَّعْرِيفِ، الْمُؤَدِّيَّةُ، هُنَا، لِمَا يُعْرَفُ بِالْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ؛ وَهَذَا مِنْهُمْ تَمَحُّلٌ وَتَكَلُّفٌ، تَرُدُّهُ كَلِمَةُ «رَأْفَةُ».

عَلَى أَنَّ الْإِبْطَاتِ فِي «الزَّنى» تَصَوَّنَتْ فِيهِ الشَّرِيعَةُ الْعَمَلِيَّةُ تَصَوُّناً يَجْعَلُهُ شِبْهَ مُسْتَحِيلٍ. فَاشْتَرَطَتْ رُؤْيَا «الْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ» فِي الشَّهَادَةِ الرَّبَاعِيَّةِ الْأَطْرَافِ، وَإِلَّا رُدَّتْ وَأُخِذَ الشُّهُودُ بِالْإِفْتِرَاءِ وَحَدِّ الْقَذْفِ. كَمَا وَقَعَ مَعَ أَبِي بَكْرَةَ، الصَّحَابِيِّ الْأَجَلِّ، فِي انْتِهَائِهِ لِلْمُغِيرَةِ بِنِ شُعْبَةَ، فَأَقْلَبَتِ الْمُغِيرَةُ مِنَ الْعِقَابِ، وَأُخِذَ بِهِ الشَّاهِدُ الْجَلِيلُ، حِينَ قَالَ: لَمْ أَرِ إِلَّا شَخْصَهُ وَشَخْصَهَا، وَهُوَ يَرْتَفِعُ عَلَيْهَا وَيَهْطُ تَبَاعاً وَدِرَاكاً. وَمَعَ يَقِينِ عُمَرَ بِصِدْقِ هَذَا التَّقْيِ النَّقِيِّ اضْطُرَّ، كِلَاماً، أَنْ يَعُدَّ شَهَادَتَهُ، غَيْرَ الْمُسْتَوْفِيَّةِ، قَذْفاً، فَحَلَّه. وَذَهَبَ الْمُغِيرَةُ غَانِماً بِمَا أَصَابَ مِنْ قَضَاءٍ وَطَرٍ، وَبِمَا أَصَابَ مِنْ بَرَاءَةٍ...

هَذَا مَا أَعْتَبَرَهُ غَايَةَ الشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ. أَمَّا مَا أَوْسَعَ الْفُقَهَاءُ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَدْعُو إِلَى الْإِسْتِغْرَابِ، وَخُصُوصاً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِ«الْمِثْلِيَّةِ أَوْ الْبَدَلِيَّةِ»؛ فَمَنْ غَرَّقَ يُغْرَقُ، وَمَنْ خَنَقَ يُخْنَقُ، وَمَنْ رَضَخَ رَأْساً بَيْنَ حَجَرَيْنِ رُضِخَ رَأْسُهُ بَيْنَهُمَا إِلَى آخِرِ مَا هُنَاكَ مِمَّا يَدْعُو إِلَى الْعَجَبِ الْعَجَابِ. بَيْنَمَا هُمْ جَمْعِيّاً، يُحَرِّمُونَ «الْمِثْلَةَ» فِي الْعُقُوبَةِ، إِنْ قَتَلُوا أَوْ قِصَّاصاً. وَلَا أُدْرِي مَاذَا يَعْدُونَ التَّغْرِيقَ وَشَبَّهَهُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ «الْمِثْلَةُ كُلُّ الْمِثْلَةِ»! وَفَوْقَ هَذَا كُلِّهِ، مَاذَا يَقُولُونَ فِي «الْمِثْلِيَّةِ»، وَهُوَ شَرْعٌ مِّنْ قُلْنَا، وَالْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا تَقْطَعُ بِأَنَّ: شَرْعٌ مِّنْ قَبْلُنَا لَيْسَ شَرْعاً لَنَا (٢).

(١) انْظُرِ الْمَضْمَنَ السَّابِقَ، تَحْتَ مَادَّةِ «رَأْفَةِ» (٢) أَذْكَرُ، بِهَذِهِ الْمُنَاسِبَةِ، مَقْطُوعَةً لِلْأَدِيبِ اللَّبْنَانِيِّ

وَيَأْخُذُكَ الْعَجَبُ، كُلُّ الْعَجَبِ، حِينَ تَقَعُ عَلَى أَنَّ «الاسقاط بالبدلية»، هل هو من حَقِّ الذُّكُورِ فَقَطْ، أَمْ يَشْمَلُ الْإِنَاثَ أَيْضاً؟ فَمَحَلُّ خِلَافٍ كَبِيرٍ. وَمَنْ أَعْطَاهُنَّ الْحَقَّ الْمَذْكُورَ، قَاسَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى حَظِّهِنَّ فِي الْإِرْثِ. وَهَلْ سَمِعْتَ بِقِيَاسٍ هُوَ أَعْجَبُ؟! فَالْقِيَاسُ، أَصْلاً، هُوَ حَقٌّ اجْتِمَاعِي، وَلَيْسَ أَبَدًا مِنْ بَابِ الْأَمْوَالِ. وَالْقِيَاسُ الْفِقْهِيُّ فِي تَعَارُفِهِمْ: مُشَارَكَةُ جُزْئِي لِجُزْئِي فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ، وَضَابِطُهُ: التَّرِيدُ وَالذُّورَانِ، وَالتَّحَرِّيُّ فِيهِ ضَرْوِيٌّ، لِأَنَّ مِنْ مُقْتَضِيَاتِهِ أَنَّ النَّصَّ عَلَى جُزْئِيَّةٍ بِحُكْمٍ، نَصٌّ عَلَى كُلِّيَّةِ الْعِلَّةِ.

وَلَا مَنَآىَ لِي - وَأَنَا أَبْحَثُ الْهُدُودَ - عَنِ التَّنْبِيهِ إِلَى خَطَأِ جَسِيمٍ، وَقَعَتْ فِيهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ الْفُقَهَاءِ فِي بَحْثِ «النَّسْخِ فِي الْقُرْآنِ»، وَأَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْحَاءٍ:

- (أ) نَسْخُ الْحُكْمِ وَالتَّلَاوَةِ، اعْتِمَادًا عَلَى حَدِيثٍ مَرْوِيٍّ عَنْ عَائِشَةَ (١).
 - (ب) نَسْخُ الْحُكْمِ، لَا التَّلَاوَةِ، تَخْفِيفًا، كَمَلَّةٍ عِلَّةٍ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا رُجُوعُهَا.
 - (ج) نَسْخُ التَّلَاوَةِ، لَا الْحُكْمِ، اعْتِمَادًا عَلَى حَدِيثٍ مَرْوِيٍّ عَنْ عُمَرَ (٢).
- أَمَّا النُّوعُ الثَّانِي فَمَقْبُولٌ. وَأَمَّا النُّوعَانِ، الْأَوَّلُ وَالثَّالِثُ، فَمُسْتَنَكِرَانِ، بَلْ

شَرَحَ الْأَسْنَوِي ل: الْجِنَاحُ ج ٢، ص: ١٥٧.
(٢) مَصَابِيحُ السُّنَنِ ج ٢، ص: ٤٤، وَنَصَّهُ فِيهِ: إِنَّ اللَّهَ يَنْتَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الرَّجْمِ. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، لِتَحْدِيثِهِ زِيَادَةً: لَوْلَا أَنَّ يَقُولُ النَّاسُ زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكُنْتُهَا. انْظُرِ السَّبْكَ فِي شَرْحِهِ ل: الْجِنَاحُ ج ٢، ص: ١٥٦. وَفِي كُتُبِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، نَصُّهَا كَمَا يَلِي: وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا، فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ، نَكَالًا مِنَ اللَّهِ؛ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ، وَالْمَقْصُودُ بِالشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ الْمُحْصَنَ وَالْمُحْصَنَةَ بِالزَّوْجِ.

وَلَوْ وَصَلَتْ شَرَايِعُكُمْ إِلَيْنَا
عَلَى مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ مُجْرُونَ
لَأَصْبَحَتْ الرِّجَالُ بِلَا أَنْفٍ
وَأَصْبَحَتْ النِّسَاءُ بِلَا عَيْنٍ
فَقَدْ كَانَ الْحُكْمُ فِي الْقَانُونِ الْبَابِلِيِّ عَلَى الزَّانِيَةِ،
يَقْضِي بِقَوِّ الْعَيْنِ تَقْبِيحًا لِلصُّورَةِ، وَالْحُكْمُ فِي الْقَانُونِ
الرُّومَانِيِّ عَلَى مُرْتَكِبِ فَاحِشَةِ الزَّنى، جَذْعُ الْأَنْفِ
تَشْرِيهًا كَذَلِكَ.

(١) رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ. انْظُرْ

يَضَعَانِ الْمَرْءَ عِنْدَ عَتَبَةِ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهُمَا أَنَّ الرَّبَّ - جَلَّ شَأْنُهُ - أَشْبَهَ بِكَاتِبٍ لَمْ تُعْجِبْهُ عِبَارَةٌ، «فَسَطَبَهَا» وَمَحَاهَا، وَلَمْ تَسَنَّ لَهُ عِبَارَةً أُخْرَى، هِيَ آتَتْ وَأَجْمَلَ، عَلَى أَنَّ فِي النُّوعِ الْأَوَّلِ قَوْلًا وَاضِحًا بِـ «الْبَدَاءِ»؛ فَأَيُّ حَضِيضٍ هُوَ هَذَا؟! . . . وفي النوع الثاني قُصُورٌ وَهَنَ فِي الْبَيَانِ وَالْإِفْصَاحِ!!.

لا رَجْمَ فِي الْإِسْلَامِ:

وَحَقٌّ لِي، مِنْ بَعْدُ، أَنَّ انْتِقَالَ إِلَى الْمُفَاجَأَةِ الْكُبْرَى، وَهِيَ: أَنَّهُ لَا رَجْمَ فِي الْإِسْلَامِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ عَامَةً^(١)؛ وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ، فِقْهِيًّا، فَضْلًا عَنْ أَنَّ الْقَضِيَّةَ هِيَ مِنْ بَابِ الرِّوَايَةِ، فَتَصَدَّقُ عَلَيْهِمْ قَاعِدَةٌ: يُؤْخَذُ بِرَوَايَاتِهِمْ لَا بِآرَائِهِمْ. . . عَلَى أَنَّ مَا شَاعَ وَذَاعَ، مِنْ قَوْلٍ بِالرَّجْمِ، يَعْتَمِدُ عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، لَمْ تَرْتَفِعْ عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ، (مِنْهَا الْحَدِيثُ الْمُتَعَلِّقُ بِمَا عِزَّ بْنِ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيِّ، وَالْحَدِيثُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْغَامِذِيَّةِ الْأَزْدِيَّةِ).

وَالاتِّفَاقُ قَائِمٌ بِذُنُونِ مُنَازَعٍ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُخَالِفَ مُخَالَفَةٌ صَرِيحَةٌ لِلْقُرْآنِ، لَا يُعْتَدُّ بِهِ، مَهْمَا كَانَتْ دَرَجَتُهُ. وَهِيَ بَعْضُ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ:

«وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ، فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ اللَّهُ، أَوْ يَجْعَلَ لَهُنَّ سَبِيلًا» (النِّسَاءُ ٤: ١٥)، هَذَا فِي الْحَرَائِرِ. وَفِي الْأَمَاءِ: «فَإِذَا أَحْصَيْنَ، فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ، فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ» (٤: ٢٥).

فَلَوْ كَانَ عِقَابُ الْمُحْصَنَةِ مِنَ الْحَرَائِرِ الرَّجْمَ حَتَّى الْمَوْتِ، كَانَ أُخْرَى أَنْ يُنَصَّ عَلَيْهِ تَعْيِينًا لِهَوْلِهِ؛ وَادِّعَاءُ النَّسْخِ^(٢) بِالْحَدِيثِ، قَلْبٌ لِمَقَائِيسِ الْأَسْتِدْلَالِ.

عَلَى أَنَّنَا لَوْ تَنَزَّلْنَا وَسَلَّمْنَا بِمَا ادَّعَوْا، فَكَيْفَ يُفَعَّلُ بِالْأَمَاءِ الْمُحْصَنَاتِ؛ وَعَلَيْهِنَّ «نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ» مِنَ الْحَرَائِرِ؟ فَهَلْ يُنَصَّفُ الرَّجْمُ الْمُدَّعَى؟

ج ٣، ص: ٢٠، وَالْتَفَاسِيرُ الْأُخْرَى، لِأَنَّهَا سَوَاءٌ لِي ادِّعَاءُ النَّسْخِ أَوْ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعُقُوبَاتِ.

(١) انْظُرْ تَفْسِيرَ الطَّبْرَسِيِّ، الْمَعْرُوفَ بِ: مَجْمَعِ الْبَيَانِ ج ٣، ص: ٣٤. وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ: الطَّبْرَسِيُّ.

(٢) انْظُرْ التَّفْصِيلَ فِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ لِلطَّبْرَسِيِّ.

وكيف؟ ولذا اضطر المفسرون إلى القول، في جانب الاماء، ينصف الجلد، أي الرجوع إلى العقوبة الأصلية الثابتة. وهذا وحده منهم، هذم لادعاء الرجم، من حيث لا يشعرون.

هذا من حيث الحكم. ومن حيث التعبير، فقد ورد حديث ماعز مصدراً بعبارة: «طهرني يا رسول الله» إلخ... ومثل هذا الاستعمال ليس تعبيراً إسلامياً، بل عرف وعهد في استعمالات الملل التي دخلت في الدين الجديد بمألوفها القبلي، في التشريع^(١). وهو ملحظ يساعد على رد أحاديث الرجم، تعبيراً وحكماً، شكلاً وموضوعاً^(٢). وإذا رد الرجم، فبالأحرى أن يرد ما أقيم مقامه؛ وهو القتل بزني الاخصان، الذي لم يأت به قرآن ولا حديث.

خلاصة البحث:

ومهما يكن، فالرأي عندي، في الحدود مطلقاً، أنها في الشريعة العملية، ليست مقصودة بأعيانها، بل بغاياتها، ولا يلجأ إليها إلا عند اليأس مما عداها.

أقطع بهذا قطع الجزم، لأن القرآن الكريم سبق إلى تقرير أن أكثر التجاوزات ضد المجتمع والتعديات الجزائية، ناشئة عن حالات مرضية، مصدورها، في الغالب، البيئة وما يكمن فيها من عوازل تسوق قسراً إلى الاضطراب السلوكي والجُمُوح العملي، أو بكلمة عامة: إلى «الجُناحية: السيكوباتية Psychopathy».

(١) فقد ورد في جتاه: «فلما وجد من الجبارة فر يشتد، فلحق حتى قضى، فذكر ذلك للرسول فقال: هلاً تركتموه». وهذا الجنام التحفيزي، يبطل الرجم القاتل، ويوضح بجلاء أن المقصود ليس الحرورية، بل مجرد الردع، وإبداء الاستعداد للتوبة يسقط العقوبة من فعوى خص النبي.

(٢) هذا ما يعرف عند علماء الدراية بالنقد المعنوي، وعند أتباع المنهج التاريخي الحديث، بالنقد الباطني أو الداخلي.

(٣) عرف في شريعة حمورابي، المنقولة، بنصها تقريباً، في التوراة إلخ...

(٤) حتى لو تزلت فسلمت جدلاً بحديث ماعز،

إِذَا، فَهَؤُلَاءِ الْجُنَاحِيُّونَ تَتَّبِعِي مُعَالَجَتَهُمْ بِرَوَادِعَ عِلَاجِيَّةٍ. وَقَدْ هُدِيَ إِلَى هَذَا، حَدِيثًا، عَلَّمَ النَّفْسَ الْجِنَائِي. بَيْنَمَا الْقُرْآنَ قَرَّرَهُ فِي الْغَابِرِ الْمَاضِي، بِمَا يُشَبِّهِ الصَّرَاحَةَ، فِي الْآيَةِ: «الَّذِينَ يَفْعَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ» (النساء ٤: ١٧). وَالْأُخْرَى: «فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ، فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ؛ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ» (البقرة ٢: ١٧٨). وَفِي الْحَدِيثِ: «تَعَاَفَا الْحُدُودُ فِيمَا بَيْنَكُمْ»^(١).

فِعْيَارَاتِ «السُّوءِ بِجَهَالَةٍ»، «وَأَدَاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ»، «تَعَاَفَا»، إِذَا عُطِفَتْ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ، نَخْرُجُ بِمَا قَدَّمْنَا قَطْعًا.

فَالْقُرْآنَ يَجْعَلُ «الْجَهَالَةَ» سَبَبَ فِعْلِ الْأَسْوَءِ وَالْقَبَائِحِ، مَا دَامَتْ بِمَضْمُونِهَا الْأَعْمُ، عَارِضًا جُنَاحِيًّا وَسَيَكُوبَاتِيًّا. وَبِذَا، يُقِيمُ التَّرَابُطَ بَيْنَ الْمُتَجَانِسِينَ بِعِلَاقَةِ الْمَعْرُوفِ وَالْأَدَاءِ بِإِحْسَانٍ، وَيَخْضُ عَلَى إِحْلَالِ مَبْدَأِ التَّصَافِي، أَيْ تَبَادُلِ الْعَفْوِ مَحَلَّ التَّنَاكُرِ وَالتَّنَابُذِ.



قَدْ يُقَالُ إِنَّ تَأْتِيْمَ الْمُجْتَمَعِ وَإِعْذَارَ الْفَرْدِ، فِيمَا يُقْتَرَفُ وَيُرْتَكَبُ، نَظَرِيَّةٌ شَاعَتْ شُبُوعَهَا الْأَكْبَرُ فِي «النَّجْوِيَّةِ: الرُّومَنْطِيكِيَّةِ»^(٢)؛ وَهِيَ مِنْ خِيَالِ نَفُوسٍ حَائِرَةٍ قَلِيلَةٍ. وَأَنَا أَقْطَعُ بِأَنَّ مَنْ يَزْعُمُ هَذَا الزَّعْمَ يَجْهَلُ الْفَرْقَ بَيْنَ: الْإِرَادَةِ الْعَامَةِ وَإِرَادَةِ الْمَجْمُوعِ. فَالْأَوَّلَى مِنْ إِمْلَاءِ الْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ الْكُلِّيِّ. بَيْنَمَا الثَّانِيَةُ مِنْ إِمْلَاءِ قُطْعٍ بَشَرِيٍّ تَشْكَلُ تَشْكَلًا كَيْفِيًّا أَوْ حَسَبًا اتَّفَقَ.

إِذْ لَا عِلَاقَةَ لَهَا، أَصْلًا، بِالْإِنْكَارِ وَالْإِبْدَاعِ. وَنُخْصُ كَلِمَةً: نَجْوَى بِمَعْنَاهَا الْإِسْمِي، بِالْأَنْشُودَةِ الْعَاطِفِيَّةِ «Romance».

كَمَا يَتَّبِعِي أَنْ يُوضَعَ، لِلْمَدْرَسَةِ الْفَنِيَّةِ، الْمُقَابَلَةُ: «نَهْجِيَّةٌ: كِلَاسِيكِيَّةٌ». وَمَا شَاعَ مِنْ وَضْعِ لَهَا، وَهُوَ أَتْبَاعِيَّةٌ، غَيْرُ دَقِيقٍ، فَهِيَ فِي الْأَجْنِبِيَّةِ نَسَبَةٌ إِلَى «الْكِلاَسِ: الصَّفِّ» أَيْ الْمَعْتَمَدِ مَدْرَسِيًّا.

(١) مَصَابِيحُ السُّنَّةِ لِلْبَغَوِيِّ: ج ٢، ص: ٤٥.

(٢) وَضَعَ جَدِيدٌ بِإِزَاءِ «Romantisme» مِنْ كَلِمَةٍ: نَجِيَّةٌ، أَيْ حَدِيثِ النَّفْسِ بِهِمْ، أَوْ خَطَرِ يَدْفَعُ الْمَرْءَ إِلَى طَلَبِ النُّجَلَةِ، فَتَكُونُ الْأَصْلَحُ لِكَلِمَةِ «Roman»، الَّتِي تَرْجِعُ إِلَى الْفَرَنْسِيَّةِ الْقَدِيمَةِ، وَتَعْنِي جُكَايَةَ مُحَاطَرَةٍ فِي قَالِبِ ثَرِيٍّ أَوْ شِعْرِي. وَالتَّسَبُّةُ إِلَى نَجِيَّةٍ، وَهِيَ عَلَى وَزْنِ فَعِيلَةٍ، بِالصِّفَةِ الْمَصْطَرَفِيَّةِ: نَجْوِيَّةٌ. وَهِيَ أَصَحُّ دَلَالَةً مِمَّا سَبَقَ وَوَضَعَ لَهَا، مِنْ يَتَلَّ: ائْتِدَاعِيَّةٌ، إِبْدَاعِيَّةٌ؛

وَيَتَبَيَّنُ هَذَا الْفَرْقُ نُدْرِكُ أَنَّ التَّائِيْمَ يَقَعُ عَلَى الْمُجْتَمَعِ، لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُجْتَمِعاً، بَلْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ قَطِيعاً مُنْتَظِماً انْتِظَاماً اغْتِيَابِيّاً أَوْ انْتِظَامِيّاً مُغَلَّلاً مُصَفِّداً. والشريعة العملية في «العقوبة»، كما نفهمها، تُعَزِّزُ الإرادة العامة للكُلِّ البشري، وتُكَفِّفُ من إرادة المَجْمُوعِ، أي القطيع، بَلْ تَكْبِحُهَا.

وَلَا يَتَسَنَّى لَزَايِمِ مُتَزَمِّتِ اتِّهَامِي بِأَنِّي أَنْكَرْتُ مَا هُوَ نَصُّ قِرَائِي، لِأَنِّي جَعَلْتُهُ أَقْسَى الْعُقُوبَاتِ الزَّوْاجِرِ وَأَقْصَى الرُّوَاجِعِ الَّتِي يُلْجَأُ إِلَيْهَا. وَذَلِكَ عَلَى نَحْوِ مِنَ التَّأْوِيلِ الْمَقْبُولِ، الَّذِي لَا يُحْمَلُ النَّصُّ مَا لَا يَحْتَمِلُ. وَأَمَّا إنْكَارِي لِلرُّجْمِ أَصْلاً، فَلَمْ أَنْفِرْ بِهِ، بَلْ قَالَتْ بِهِ بَعْضُ الْمَذَاهِبِ، الْمُعْتَدِّ بِخِلَافِهَا، كَمَا سَبَقَ وَأَشْرَفَتْ.

وَالَّذِي يَهْمُنِي مِنْ وَرَاءِ هَذَا كُلِّهِ، هُوَ اعْتِمَادُ «التَّعْزِيرِ»، الْخَاضِعِ لِتَقْدِيرِ الْقَاضِي، وَحَصْرِ النَّظَرِ بِهِ وَحْدَهُ. وَمِنْ شَأْنِهِ تَطْوِيرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْعَةِ الْجَزَائِيَّةِ وَالْجَنَائِيَّةِ، وَيَنْهَضُ بِهَا إِلَى غَايَتِهَا الْإِنْسَانِيَّةِ، الَّتِي بِهَا تُضْحِي عِلَاجاً يُرَادِفُ الْحَيَاةَ السُّوِيَّةَ؛ «وَمَنْ أَحْيَاهَا، فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً» (المائدة ٣٢).

أَهْلًا هُوَ

أَمْ طَلَّسُمُ الْبَابِ الْمَرْصُودِ؟

تَجَرَّحَ قَلْبِي حَتَّى التَّمَزَّقَ، بَلْ غَدَا شِلْوُ قَلْبٍ، يَنْزِفُ بِأَكْثَرِ مِمَّا نَزَفَتْ جِرَاحُ
قَلْبٍ وَالْبَتَّةَ بِنِ الْحَبَابِ، فِيمَا أَبْدَعَ مِنْ صُورَةٍ:
فِي الْقَلْبِ تَجَرَّحَ دَائِبًا فَالْقَلْبُ مَجْرُوحُ النَوَاحِي

نَعَمْ، حَزَّ فِي نَفْسِي مَا وَقَعَ لِأَمْسٍ قَرِيبٍ مِنْ إِثْبَاتِ هِلَالِ «شَوَالٍ»، ثُمَّ مُبَادَرَةِ
الرَّجُوعِ عَنْهُ، وَإِكْمَالِ عِدَّةِ شَهْرِ «رَمَضَانَ» ثَلَاثِينَ.

وَالْغَرِيبُ أَنَّ مَسْأَلَةَ مَا، لَمْ تَحْظَ بِعِنَايَةِ الْفُقَهَاءِ الْمُحَدِّثِينَ، مُنْذُ قَرْنٍ تَقْرِيْبًا،
بَحْثًا وَتَأْلِيفًا - حَتَّى لَبَّغَ مَا أَلَّفَ فِيهَا مَا يَمَلَأُ خَزَائِنَ مَكْتَبَةٍ كَامِلَةٍ - كَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.
وَمَعَ ذَلِكَ، لَمْ يَجِدُوا وَجْهًا لِحَلِّهَا وَإِعْطَاءِ الْقَوْلِ الْفَضْلَ فِيهَا حَتَّى الْيَوْمِ.

وَأَنَا جِئْتُ أَقُولُ الْفُقَهَاءِ الْمُحَدِّثِينَ، أَظْلَمُ لَهُمْ بِهَذَا التَّخْصِيسِ؛ فَالشَّأْنُ هُوَ
الشَّأْنُ، حَتَّى لَدَى الْفُقَهَاءِ الْأَعْلَامِ مِنَ الْقُدَمَاءِ. فَقَدْ عَقَدُوا الْفُصُولَ الطُّوَالَ لِيَبْحَثَ
مَوْضُوعَ «الْأَهْلَةِ»، وَاضْطَرَبُوا لِاضْطِرَابِ نَفْسِهِ.

وَمَا كَانَ ذَلِكَ لِلْمَطْلَبِ فِي ذَاتِهِ، بَلْ لِنَتَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ. فَلَجَّجُوا، وَأَعْنِي رَكِبُوا
لُجَجَ الْعُبَابِ، فِيمَا يُعْرَفُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ بِيَابِ «التَّعَادُلِ وَالتَّرَاجُيحِ». وَهَذَا الْبَابُ
جَاءَ مُصَدِّقًا وَفَاقًا لِلْوَصْفِ الْقِرَانِيِّ، لِمَنْ لَا يُحْسِنُ الْخَوْضَ «فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ، يَغْشَاهُ
مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ، ظُلُمَاتُ بَعْضِهَا فَوْقَ بَعْضٍ، إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ
يَكْذِبْ رَاها؛ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا، فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ» (النور ٢٤: ٤٠).

وَلَيْسَ أَدْلُ عَلَى هَذَا، مِنْ عَقْدِهِمْ فَضْلًا لِلرُّؤْيَةِ، وَهَلْ هِيَ جَمَاعِيَّةٌ أَمْ فُرْدِيَّةٌ.

والبَحْث، من أَضْلِهِ، ساقط، لَا يَسْتَحِقُّ الْوُقُوفُ عنده، أَخْذاً بِقَوَاعِيدِهِمْ أَنْفُسَهُمْ،
التي هي من الْمُسْلِمَات. فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى قَاعِدَتِي:

١ - الْمُفْرَدُ الْمُضَافُ يَعُمُّ عُمُوماً شُمُولِيًّا.

٢ - الْجَمْعُ الْمُضَافُ يَقْتَضِي الْقِسْمَةَ أَحَاداً. وحديث الرؤية وإرد مؤرد القاعدة

الأولى.

وما أنا بِسَبِيلِ تَبْيَانِ مَا لِلْمَدَارِسِ الْفِقْهِيَةِ عِنْدَنَا مِنْ عَطَاءٍ، لَمْ يَعْرِفِ التَّارِيخُ
الْفِقْهِي فِي كُلِّ الْعُصُورِ، وَلَدَى كُلِّ الْأُمَمِ، نَظِيراً لِعَظَمَتِهِ قِيَمَةً وَلِضَخَامَتِهِ ثَرَاءً.

وإنَّما أُغْنِي بِمَسْأَلَةِ «الْأَهْلَةِ» عَلَى نَحْوِ جَدِيدٍ، بَعِيدٍ الْبُعْدُ كُلُّهُ عَنِ التَّرْدِيدِ،
خُصُوصاً بَعْدَ مَا صَادَفَ فِي السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ، (سنة ١٩٧٧) (*)، مِنْ إِبْتِاتٍ ثُمَّ رُجُوعٍ،
بَيْنَ هُنَيْهَةٍ وَأُخْرَى، إِلَى دَرَجَةٍ حَمَلَتْ شَيْخَ الْأَزْهَرِ، الدُّكْتُورَ النَّحْرِيَّ، عَبْدَ
الْحَلِيمِ مُحَمَّدٍ، أَنْ يُعْلِنَ عَنْ أَنَّهُ اتَّفَقَ مَعَ الْمَرْجِعِ الدِّينِيِّ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ
السُّعُودِيَّةِ، عَلَى دَعْوَةِ الْمُفْتِينَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْاجْتِمَاعِ، لِلاتِّفَاقِ وَالْحَسْمِ.

وَأَهْتَمُّ أَيْضاً لِأَنَّ الْأَمْرَ يَتَعَلَّقُ بِالْقَمَرِ؛ وَهُوَ أَبْجَدِيَّةٌ فَلَكِيَّةٌ. وَهُنَا، يَأْخُذُنِي
وَيَأْخُذُكَ الْعَجَبُ، وَقَدْ بَاتَ حُسْبَانُهُ، مَعَ التَّقَدُّمِ الْعِلْمِيِّ الْهَائِلِ، أَبْسَطَ مِنْ حَرْفٍ فِي
«الْقَبَاءِ». وَمَا ظَنُّكَ بِمَنْ غَدَا يَحْسُبُ فِي يُسْرِ حِسَابِ الْجُزْءِ مِنْ مِليُونِ جُزْءٍ مِنْ
الثَّانِيَةِ؟! وَنَظُلُّ، مَعَ ذَلِكَ، عِنْدَ عَتَبَةِ الْبَحْثِ الْبَدَائِيِّ؛ هَلْ رُبِّيَ أَمْ لَا؟ وَهَلْ تَبَيَّنَتْ
بِدَايَةُ الشَّهْرِ أَمْ لَمْ تَبَيَّنْ.

وَيَحْمِلُ عَلَى هَذَا الْعَجَبِ أَكْثَرُ فَأَكْثَرُ، أَنَّ قُدَامِي الْفُقَهَاءَ كَانُوا أَوْسَعَ إِدْرَاكاً؛
فَقَدْ أَبَاحَتْ كَثْرَةُ كَاثِرَةٍ مِنْهُمْ الْأَخْذَ بِقَوْلِ الْحَاسِبِ؛ إِذَا دَاخَلَكَ يَقِينُهُ. وَنَحْنُ نَعْرِفُ
مِنْ قَوَاعِيدِهِمْ: أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ النَّزَاعَ، فَمَا أَيْسَرُ الْقَضِيَّةِ فِي بَابَةِ الْحَلِّ عَلَى
هَذَا الْأَسَاسِ الْقَائِمِ عَلَى طَرَفَيْنِ: جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْحِسَابِ، وَحُكْمِ الْحَاكِمِ، إِذَا
اطْمَأَنَّ! فَأَيَّةُ مُشْكِلَةٍ تَبْقَى، لِنَبْذِلَ فِي سَبِيلِهَا مِثْلَ «عَرَقِ الْقِرْبَةِ»، كُلِّ عَامٍ، بِمُنَاسَبَةٍ
أَيِّ مَوْسِمٍ دِينِيٍّ؟!

وهذا، أبدأ، شأن من هَجَرَ البنايع وتعلّق بالتبائع. وأعني من باعد بينه وبين التّزِيل والحديث الصحيح، وولع بالمأثور من الأقوال؛ وكأنما عَزَب عنهم قول الأئمة أنفسهم: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي.

وبهذا أعطونا الرُّخصة في أن نتجاوز قول أي كان، بل أقوالهم جميعاً، إلى ما صحّ من الحديث النبوي؛ فهو المصدّر. وعليه، أبين ما أبين، وأبني وأعلي البناء، وسأحصر نفسي بالأصح رواية عند الجمهور؛ وهو ما أخرجه الشيخان: البخاري ومسلم^(١). وهاتهما:

١ - «إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب. الشهر هكذا وهكذا، يعني مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين».

٢ - «إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا. فإن غم عليكم، فأقديروا له».

٣ - «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته. فإن غبي عليكم، فأكملوا العدة ثلاثين».

٤ - آلى شهراً، فأقام في مشربة^(٢) تسعاً وعشرين ليلة، فقيل له: آليت شهراً، فقال: «إن الشهر يكون تسعاً وعشرين».

وهذه الأحاديث متكاملة بعضاً على بعض، ولا ينكر أن الرابط بينها كلها «الرؤية»، وتنحصر الفوارق في تعابير:

أ - أمية. ب - غم. ج - غبي. د - فأقديروا له.

وهذه الفوارق هي التي تعيني، لأن الدلالة بها تتعين.

وذلك بأن نسقط، بادئ بدء، تفسير «غم»، بأنه من الغيم، بل من الحفاء،

(١) انظر بحثها في عملة القاري للعيني ج ١٠، (٢) المشربة بضم الراء وقد تفتح: العلية.

لأنه مُفسِّر بالحديث الآخر بكلمة «عُيِّي». ثم إشرع النبي الباب للتقدير والتدبر، وليس اعتباطاً، بل بالعلامات الفلكية. وتأتي كلمة «أُمِّيَّة» حسماً لمعنى الإقدار.

وإدعاء من ادَّعى، بأنَّ التقدير يقتضي الأخذ دوماً بالآتم، ساقط أساساً بفتوى النبي نفسه في حديث «الآلية»؛ فقد أخذ بالانقاص.

ولنأت إلى البيان، بعد التمهيد والتوطئة، بقاعدة: الوصف العنواني في قوة العلة، وتسمى أيضاً: تعليق الحكم^(١) باسم أو وصف مشتق، يجعله دائراً مع ما منه الاشتقاق.

والوصف العنواني يعني أن اللفظ المُتَخَيَّر استعمالاً في دليل ما، يكون علة أو بمنزلة، مثل قوله تعالى: «فَاتُوا حَرَّتْكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ» (البقرة ٢: ٢٢٣). فقد أطبق الفقهاء على أن التعبير بكلمة «حَرَّتْ» مُقْبَحٌ لِمَا ليس موضعه، أي كأنه قال: فَاتُوهُنَّ مَتَى وَكَيْفَ شِئْتُمْ، لِأَنَّهُنَّ حَرَّتْ؛ فَيَقْبَحُ إِذَا، مَا ليس مكانه إنسلاً وإنجاباً.

وانطلاقاً من قاعدة الوصف العنواني، يتضح لنا مغزى تمهيد النبي لعدة الشهر بتعبير: «إِنَّا أُمَّة أُمِّيَّة، لَا نَقْرَأ وَلَا نَحْسُبُ»، توصلاً إلى أن العلة تكون بالرؤية البصرية الآن، أي في الحال لا المآل، لأننا لا نحسب.

ويلزمه، في غير انفكاك، اعتماد الحساب بزوال الأمية، لا سيما والحديث النبوي ببنى الرؤية البصرية على وجودها صفة، ووطأ بها توطئة السببية، كما هو مفاد السياق.

وبهذا، يتضح المعنى الحقيقي لكل من تعبيرَي «عُمَّ عليكم»، و«عُيِّي عليكم»، وأنهما يعينان الخفاء المُقتَضِي للتدبر والاهتداء بالظواهر والأمارات والعلامات الفلكية، التي هي مؤدَى «الإقدار» الفني، ولألزم المخالف القول بالإقدار الاعتيادي؛ وهذا ما لا يُجيزه مُتَشَرِّعٌ أو ذو مُسَكَّة من فقه.

(١) انظر بداية المُجتهد لابن رشد ج ٢،

إحياء لاجتهاد مبتكر:

على أنني، من وجه آخر - وهذا اجتهاد جديد قديم - أرى من التحكم اللغوي قصر الرؤية في الحديث على ما كان بالحاسة فقط. بينما هي في اللغة حقيقة في الابصار العضوي والابصار العقلي. ولا قيمة لرأي من ادعى المجاز فيه. والأحاديث، التي أوردناها، هي أقرب إلى مفهوم «الرؤية» بمعنى العلم، فيكون المعنى: صوموا للعلم به، إن بالمعينة البصرية أو المعينة الفنية.

وهذا الرأي لم يفت بغض الأقدمين. فقد صرح الامام أبو البقاء به^(١). كما أوماً إليه نفر من شراح الصحيحين^(٢).

ومهما يكن، ف قضية «الأهله» هي أبسط من أن يثار حولها ما أثير وما لا يزال يثار. والأمر كله ليس فيها ذاتها، بل الفجة بما درج عليه الفقهاء والتقليديون؛ فيعظم وقية في أنفسهم، ويتفجر في الناس قضية مقرونة بالويل والثبور، فتقلب تلقائياً مشكلة حائرة محيرة، لا مجال لحلها.

وفاتهم أن عنصر الزمن يمتدلاته، يتدخل ويعمل عمله في أسلوب الادراك، فتحل القضية نفسها بنفسها، وعلى نحو عفوي، لا سيما في مجال هذه الشريعة التي شعارها: «وما جعل عليكم في الدين من حرج» (الحج: ٢٢: ٧٨)، مقروناً بشعار آخر «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه قبيحاً فهو عند الله قبيح»^(٣). وأعني في مجال شريعة ترى الانسان مصدر التشريع فيما هي مصالحه وضروراته التي تقدر بقدرها، فليست هي، أبداً، بشريعة كاتبة قسراً وفهراً.

صحيح مسلم للنووي.

(٣) أخرجه أحمد في كتاب السنة، لا في المسند، كما يتوهم. وأثبت البراز والطياشي والطبراني وأبو نعيم والبيهقي في كتاب الاعتقاد. وأنظر التفصيل في كشف الغطاء ومزيل الالباس ج ٢، ص: ١٨٨.

(١) أنظر الكليات للكفوي ص: ١٩٥. فقد قال في

مادة «رؤية»: وهي تعني العلم، ومنه قوله تعالى: «الم تر إلى ربك كيف مد الظل»، (الفرقان ٤٥: ٢٥) وقوله عليه الصلاة والسلام: «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته».

(٢) أنظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني، وعلمة

القاري للعيني في شرحيهما على البخاري، وشرح

مفهوم جديد للوحي:

أَجَلٌ، أَصْلُ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ «الوحي»، وَلَكِنَّهُ وَحْيٌ جَعَلَ الْإِنْسَانَ نَفْسَهُ، فِي صَمِيمِهِ، لِيَتَحَوَّلَ الْإِنْسَانُ نَفْسُهُ مَصْدَرَ «وَحْيٍ إِلَهَامِيٍّ» فِي التَّفْصِيلِ وَالتَّفْرِيعِ^(١)، بِحَسَبِ الْمُقْتَضِيَّاتِ الَّتِي لَا تَنْقَطِعُ، وَلَا تَتَوَقَّفُ خَوَافِزُهَا؛ «فَتَحْدُثُ لِلنَّاسِ أَقْصِيَّةٌ بِقَدْرِ مَا يَحْدُثُ لَهُمْ مِنَ الْفُجُورِ».

وَالْفُجُورُ، هُنَا، لَيْسَ الْفُسُوقُ وَمَبْعَثُ الْمَعَاصِي، كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ الْبُسطَاءُ السَّاذِجُونَ. بَلْ هُوَ وَارِدٌ مَوْرِدَ الْجَمْعِ لَا الْمَصْدَرِ، أَيْ الْفُتُوقُ الْمُتَجَدِّدَةُ تَجَدُّدُ فُتُوقِ الْبِنَائِيَّاتِ وَمَجَارِي الْأَقْنِيَةِ. وَهَذَا التَّخْرِيجُ هُوَ مَا يُوضِّحُ الْمَرَامِي الْبَعِيدَةَ وَالْغَايَاتِ الْعَظْمَى فِي تَعْبِيرِ عُمَرِ الْمُؤَجَّزِ إِيْجَازاً مُدْهِشاً.

وَهَذَا الْمَقْهُومُ، الَّذِي يَجْعَلُ الْإِنْسَانَ مَصْدَرَ وَحْيٍ إِلَهَامِيٍّ فِي التَّفَاصِيلِ، يَطْعَنُ النَّظْرِيَّةَ الْقَائِلَةَ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ، كَغَيْرِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ، «رُبُوبِيٌّ»^(٢) الْإِنْتِمَاءُ. بَلْ عَلَى الْعَكْسِ، هُوَ الَّذِي فَصَّمَهَا بِجَعْلِهِ الْإِنْسَانَ مَصْدَرَ وَحْيٍ تَشْرِيعِيٍّ أَيْضاً، وَإِلَّا فَمَا مَعْنَى الْحَدِيثِ: مَا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ إِلَّا خ؟ وَأَتَجَاوَزُ هَذَا الْإِسْطِرْطَادَ لِأَرْجِعَ إِلَى أَثَرِ التَّطَوُّرِ الزَّمَنِيِّ فِي حَلِّ الْمُسْتَعْصِيَّاتِ.

فَقَدْ شَهِدْتُ، فِي بَدَايَاتِي الْأُولَى، مَا لِلزَّمَنِ مِنْ أَثَرٍ عَمِيقٍ فِي التَّغْيِيرِ. وَذَلِكَ فِي الصُّرَاعِ الْحَامِي الْوُطَيْسِ، بَيْنَ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ عُلُوبَةٍ بَاشَا، يَوْمَ كَانَ وَزِيْرًا لِلْأَوْقَافِ، فِي أَوَاخِرِ الْعِشْرِينَاتِ، وَبَيْنَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ بَخِيْتِ، مَفْتِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، الْمُكْنَى بِأَبِي حَنِيْفَةَ الصَّغِيرِ - وَكُنْتُ، إِذْ ذَاكَ، فِي عِدَادِ تَلَامِيذِهِ - حَوْلَ الْوَقْفِ الدُّرِّيِّ، وَهَلْ لَهُ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ أَمْ هُوَ مِنْ مُسْتَحْدَثَاتِ الْعُصُورِ الْعَبَاسِيَّةِ، لِيُصَارَ إِلَى جَوَازِ حَلِّهِ.

وَلَا تَسْأَلْ عَمَّا جَرَّ هَذَا الصُّرَاعُ مِنْ انْقِسَامَاتٍ بَيْنَ الْفِئَاتِ الْمَعْنِيَّةِ بِالْمَوْضُوعِ.

(١) لَمْ يَفُتْ الْقُدَمَاءُ، وَلَوْ فِي نَحْوِ ضَيْقٍ، فَقَدْ قَرَّرُوا الْعَبَاسِيَّةَ الْأُولَى. فَقَدْ سَمَى ابْنُ نَاعِمَةَ الْجَنَمِيِّ تَرْجَمَتَهُ بَأَنَّ: نَصَ الْوَأَقِفِ كَنَصِّ الشَّارِعِ. لِكِتَابِ اثْنَوَلُوجِيَا «الرُّبُوبِيَّةِ». وَأَمَّا مَا يَشِيْعُ الْيَوْمَ مِنْ (٢) تُرْجِّحُ هَذِهِ النُّسْبَةُ لِكُونِهَا الْأَعْرَفُ فِي الْمَعْنَى دِيْنَانِيَّةً، فَتَعْنِي مُصْطَلَحاً آخَرَ.

وَسَرَتْ عَدَوَاهُ إِلَى الْجَمَهَرَةِ الْغَفِيرَةِ الْكَبِيرَةِ مِنَ النَّاسِ، ذَاتِ الْقَاعِدَةِ الْعَرِيضَةِ؛ وَكَانَ مَا كَانَ مِنْ تَبَادُلٍ أَقْدَعَ الْمُهَاتَرَاتِ. وَمِنْ بَعْدُ، تَدَخَّلَ عُنْصُرُ الزَّمَنِ، فَحَلَّ الْمُشْكِلَ، بِدُونِ هَرْجٍ وَلَا مَرْجٍ؛ وَكَفَى اللَّهَ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ.

وِخْلَاصَةً مَا أَوْدُ قَوْلُهُ، هُوَ أَنَّهُ أَنَّ الْأَوَانَ لِلْأَخْذِ بِالْجِدِّ وَاعْتِمَادِ الْعِلْمِ، الَّذِي سَارَعَ الشَّرْعُ إِلَى اعْتِمَادِهِ، كَمَا أَوْضَحْتُ.

هَذِهِ هِيَ الْقَوْلَةُ الْحَقُّ - أَوْ «الْحَقَّة» ذَهَاباً مَعَ إِبَاحَةِ «ابن جني»^(١) فِي كِتَابِهِ الْمُبْهِجِ، تَأْنِيثٌ مِثْلُهُ، وَإِنْ مَصْدَرًا فِي الْأَصْلِ لِإِنْعَالِهِ فِي الْوَصْفِيَّةِ - نَعَمْ، هَذَا هُوَ الرَّأْيُ الصَّدُوقُ، وَمَا عَدَاهُ لَا يَزِيدُ عَنْ أَنَّهُ حَيْرَةٌ فَقَهَاءٍ؛ وَأَنَّ لِلنَّاسِ طَرَحُ التَّنْظُنِ الْحَائِقِ الْخَائِقِ. وَلَا تُعْطِ أَذْنُكَ لِلْأَدْعِيَاءِ الْمُدَّعِينَ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَنَاهُمْ، هُوَ الْيَقِينُ كُلُّهُ، وَلَا تُشْرِعْ صَدْرُكَ لِلْجَاعِلِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ مَرَاجِعَ عَلِيًّا، ثُمَّ لَا تَنْحَدِرْ عَنْ أَلْسِنَتِهِمْ إِلَّا كَلِمَةً «عِنْدِي»، فَأَوْلُثُكَ هُمُ الَّذِينَ عَنَاهُمْ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ بَاجَةَ الْمَشْهُورُ بِابْنِ الصَّائِغِ الْفِيلَسُوفِ الْأَنْدَلُسِيِّ:

يَقُولُونَ «عِنْدِي» فِي الْكَلَامِ تَبْجُحًا وَمِنْ أَنْتُمْ، حَتَّى يَكُونَ لَكُمْ «عِنْدُ»

بِالتَّشْدِيدِ، رَاعَى الْمَعْنَى وَمُقَابَلَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ. وَبِهَذَا نَخْرُجُ بِأَنَّ الضَّبْطَيْنِ كِلَاهُمَا صَحِيحَانِ؛ فَأَخَذْنَاهُمَا تَعْرِيبَ، وَالْآخِرَ تَرْجَمَةً؛ وَيَطْلُ التَّخْفِيفُ هُوَ الْأَعْلَى، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ. يَدَّ أَنْيْ عَثَرَتْ بِأَيِّاتِ لَمَعَانِهِ إِي نَصَرَ بَشَرِ بْنِ هَارُونَ يَمَاتِبُهُ فِيهَا لَزْعُهُ أَنَّهُ خَلِيلُ الْعُدَارِ وَهُوَ مَا يَرَدُّ مِنَ الْجَنِّ، تَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُنْطَقُ بِالتَّشْدِيدِ، فَقَالَ يُلَاجِيهِ:

زَعَمْتُ أَنَّ الْعُدَارَ يَحْدِنِي
وَلَيْسَ عِزَّنَا لِي الْعُدَارُ
عَفَرُ مِنَ الْجَنِّ أَنْتِ أَوْلَى
بِهِ، وَفِيهِمْ لَكَ الْخِيَارُ

(١) اضْطُرَّتْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ وَكُتُبُ الْكُنَى وَالْأَلْقَابِ وَكُتُبُ الْمَعَاجِمِ اضْطِرَابًا كَبِيرًا فِي ضَبْطِ اسْمٍ وَالْيَدِ أَبِي الْفَتْحِ. فَابْنُ خَلْكَانَ، فِي وَفَيَاتِ الْأَهْيَانِ؛ وَجَارَتُهُ الْكَثْرَةُ، ضَبَّطَهُ بِكُسْرِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ. يَنْمَاضُ ضَبْطُهُ عَلِيَّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَنْدِي الْمَازَنِيِّ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ، مَعَ النَّصِّ عَلَى أَنَّ التَّسْوِيَةَ مِنَ الرَّوِّيَّةِ. وَبَعْدَ بَحْثٍ وَتَبَحُّعٍ، تَبَيَّنَ لِي أَنَّ ضَبْطَ ابْنِ هَنْدِي هُوَ الْأَصْلُ مِنَ الْكَلِمَةِ اللَّاتِينِيَّةِ الْقَدِيمَةِ «Genius»، الَّتِي تَعْنِي، فِي خِيَالِ قَدَمَاءِ الرُّومَانِ، الرُّوحَ الْخَفِيِّ، ثُمَّ دَلَّتْ عَلَى الْعَقْرِ وَالْعَقْرِ: فَتَقَابَلَهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ كَلِمَةٌ: جَنِي، نِسْبَةً إِلَى الْجَنِّ. فَمَنْ ضَبَّطَهُ بِالتَّخْفِيفِ، رَاعَى الْأَصْلَ اللَّاتِينِيَّ، بِخِلَافِ التَّذْنِيبِ أَوْ الْكَاسِبَةِ «cus»، وَمَنْ ضَبَّطَهُ

مَجْمَعُ الْبُحُوثِ الْفِقْهِيَّةِ ...
إِلَى مَتَى يَظَلُّ حَايِرَ الدَّرَبِ ؟

في سنة ١٩٣٩ ألقى الأستاذ وهبة، في جمعية الاخوان المسلمين، بالقاهرة، محاضرة بعنوان: «الجامعة الاسلامية وموقف الدُرُوز منها». وأرادني أن أضع لها مقدمة، قبل طبعها كتيباً. فنزلت عند رغبته، واتخذت منها منطلقاً لیتناول المدارس الفقهية، ما ظهر منها وما بطن، وما أعطت من ثراء، لم تعهد مثله أمة من قبل، حتى مدارس الفقه الروماني، المعروف بغناه.

وأذكر أنني دَعَوْتُ فيها، لا إلى «التقريب»، وكانت له جماعته، بل إلى صهرها في بوتقة واحدة، وجعلها مُستَمَدّاً لا ينضب معينه. ويتوحد بها يتوحد موقف الشرع إزاء التحديات، التي لا تفتأ تطالعنا بها تعقيدات المذنيات المعاصرة.

ورأيت، انذاك، أن ابن خزم كان أقدم من تنبه إلى هذه الضرورة. فوضع نواتها في كتابه مراتب الاجماع. وتسميته وقرت في نفسي أنه قصد إلى استبعاد كل ما فيه خلاف، واعتماد ما كان محلاً لإجماع أو شبهه، ليصبح شريعة، أو ليصبح اعتباره كذلك. وكان أدق منه وأعَمَقُ قاعديّة، إمام الحرمین، عبد الملك الجويني، في مقدمة كتابه مغيث الخلق في اختيار الأحق.

لا عبادة هي صحيحة بإجماع:

ووقعت في كتابه هذا - على نحو ما فهمته، أو على ما وددت أن يكونه - على ما ابتعدت به غلتي، التي كنت أنشد إطفاء أوار عطشها جاهداً. لا سيما حين تذكرت ما كان يعاني صديقي السيد حبيب العبيدي، مفتي الموصل، وهو يتحدث

في أَسَىِّ والتَّيَاعِ دَامِيَيْنِ، حَتَّى لَخِلْتُ أَنَّهُ يَنْزِفُ، فَقَدْ أَخَذَنِي فَجْأَةً، وَبَدُونَ مُقَدِّمَاتٍ، بِقَوْلِهِ:

أَتَذِيرِي بَأْنَنَا لَا نُحْسِنُ كَيْفَ تَتَوَضَّأُ حَتَّى الْيَوْمِ؟ وَهَكَذَا قُلُ فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ. وَجِئِنِ اسْتَوْضَحْتَهُ أَجَابَ:

الْمُتَوَضِّعُ، إِذَا لَمْ يُوَالِ وَلَمْ يُرْتَبْ - وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ - اعْتِمَاداً عَلَى الْعَطْفِ بِالْوَارِ، وَهِيَ «لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ» فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ الْكَرِيمَةِ، لَا يُفِيدُهُمَا وَجُوباً. بَيْنَمَا انْفَرَدَ الْأَمَامَانِ، مَالِكٌ وَأَحْمَدُ، بِأَنَّهُمَا، أَيُّ الْمُوَالَاةِ وَالتَّرْتِيبِ، وَاجِبَتَانِ، لَا يَصِحُّ وَضُوءُ إِلَّا بِهِمَا، اسْتِنَاداً إِلَى «عَمَلِ النَّبِيِّ». مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْأَصُولِيَّةَ، الْمُتَّفَقَ عَلَيْهَا، تَقْضِي: بِأَنَّ الْفِعْلَ لَا دَلَالَهَ لَهُ. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْوُجُوبَ كَمَا يَحْتَمِلُ الْاسْتِحْبَابَ، وَتَنْحَصِرُ دَلَالَتُهُ بِالْإِبَاحَةِ فَقَطْ. أَمَّا مَا زَادَ عَلَيْهَا فَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ جَدِيدٍ.

فَلَوْ أَنَّ شَخْصاً تَوَضَّأَ بَدُونَهُمَا، فَهُوَ بِاطِلُ الْوُضُوءِ، وَبِالتَّالِي، بِاطِلُ الصَّلَاةِ، عِنْدَ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِهِمَا. وَلَوْ غَسَلَ يَدَيْهِ، وَلَمْ يَسْتَغْرِقِ الْمِرْفَقَيْنِ، فَهُوَ صَحِيحٌ عِنْدَ الْأَوَزَاعِيِّ، وَبِاطِلٌ عِنْدَ غَيْرِهِ. وَلَوْ مَسَحَ بَعْضاً مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ، فَهُوَ صَحِيحٌ، عِنْدَ نَفَرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَبِاطِلٌ عِنْدَ نَفَرٍ آخَرَ. وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَ مَنْ مَسَحَ عَلَى رِجْلَيْهِ. وَالتَّاتِيَةُ الْعَقُوبَةُ لِهَذَا كُلِّهِ: لَيْسَ مِنْ وَضُوءٍ هُوَ صَحِيحٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَبِالتَّالِي، لَيْسَ مِنْ صَلَاةٍ هِيَ صَحِيحَةٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ. وَهَكَذَا قُلُ فِي سَائِرِ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ. فَهَلْ لَمَسْتِ مَعِيَ مَبْلَغَ الضَّرُورَةِ إِلَى الْإِتْفَاقِ أَوْ إِلَى مَا فِي قُوَّتِهِ؟ وَتَأَمَّلْ مَعِيَ هَذَا الْحَدِيثَ الشَّرِيفَ: «لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ» (١)

الْمُقْتَرَحُ الْخَلَاصِيُّ:

وَجِئِنَ وَضَعْنِي وَجْهًا لَوَجْهِهِ أَمَامَ الْمُشْكِلَةِ، دَاوَرْتُ الْأَمْرَ فِي ذَهْنِي طَوِيلًا،

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْتَدَّ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي آخِرِ. انْظُرِ التَّضْمِيلَ فِي كَشْفِ الْخُفَاءِ ج ٢، ص ٣٥١. سُنِّيَهُمَا. وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ بِلَفْظٍ

حتى انتهت إلى مُقْتَرَحِ اسْتَمْدَدَتْ أَعْمَ عُنَاصِرِهِ مِمَّا فَعَلَ فَقِيهِ عَصْرِهِ أحمد جودت وَلَجَنَتُهُ، يومَ وَضَعَ مَجْلَّةَ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ حَصَرَ عَمَلَهُ بِمَذْهَبٍ - أَرَى أَنَّهُ لَا مَجِيدَ عَنْهُ - بَيْنَمَا فِي مُقْتَرَحِي اتسَعَتْ لَجَمَاعِ الْأَقْوَالِ وَالْآرَاءِ، وَإِلَيْكَ:

التَّسْلِيمُ بِكُلِّ مَا قَالَتِ الْمَدَارِسُ الْفَقْهِيَّةُ، عَلَى اخْتِلَافِهَا وَتَنَاضُكُهَا، حَتَّى الضَّعِيفُ فِيهَا، وَيَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ أُدْلَتِهَا، وَاخْتِرَانِهَا فِي مُدَوَّنَةٍ مُنْسَقَّةٍ حَسَبِ الْأَبْوَابِ، كَمَجْمُوعَةِ جُوسْتِيَانٍ. وَأَعْنِي كُلُّ مَا أَعْطَتِ الْمَدَارِسُ: الْإِبَاضِيَّةَ وَالزُّيْدِيَّةَ وَالْجَعْفَرِيَّةَ وَالسُّنِّيَّةَ، مِنْ حَنْفِيَّةٍ وَمَالِكِيَّةٍ وَشَافِعِيَّةٍ وَحَنْبَلِيَّةٍ وَأَوْزَاعِيَّةٍ وَظَاهِرِيَّةٍ، وَمَنْ قَبْلُهَا مَدَارِسُ الصُّحَابَةِ فَالتَّابِعِينَ، فَتَابِعِي التَّابِعِينَ إلخ. وَذَلِكَ يَجْعَلُ هَذِهِ الثَّرْوَةَ الْفَقْهِيَّةَ مَنَجَّمًا لِكُلِّ مَا يَجِدُ وَيَحْدُثُ؛ عَلَى نَحْوِ مَا أَجْمَلَهُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التَّجِيبِي: «مَذْهَبِي فِي الْأَلْهِيَّاتِ التَّسْلِيمُ، وَفِي الْفُرُوعِ الْأَخْذُ بِالْأَحْوَطِ».

وَيَتَأَسَّسُ عَلَى هَذَا الْمُقْتَرَحِ، أَنَّهُ فِي حَالٍ مَا إِذَا وَاجَهْتُمَا مُشْكَلَةً مِنْ مَشَاكِلِ الْيَوْمِ، أَوْ نَازِلَةً مِنَ النَّوَازِلِ، نَأْخُذُ الْحَلَّ مِنْ هَذَا الْمَنْجَمِ الْفَقْهِيِّ أَوْ الرَّيْذَةِ الْجَامِعَةِ الْحَافِلَةِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَائِلِهِ أَوْ دَلِيلِهِ؛ وَبِتَغْيِيرِ الظَّرْفِ يَتَغَيَّرُ الْحُكْمُ الْمُعْتَمَدُ. وَذَلِكَ بِشَكْلِ أَنْ مَا رَجَحْنَاهُ قَبْلًا نَجْعَلُهُ مَرْجُوحًا، وَنَأْخُذُ بِمُقَابِلِهِ، الَّذِي هَجَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ. وَكُلُّ ذَلِكَ اسْتِنَادًا إِلَى أَنَّ فَقِيهًا قَالَ بِهِ وَأَنَّ الظَّرْفَ اقْتَضَاهُ.

فَالْمَرْجَحُ، إِذَا، هُوَ الظَّرْفُ فَقَطْ. مَا دُعْنَا قَدْ سَلَّمْنَا بِأَقْوَالِهِمْ جَمِيعًا وَقَبَلْنَاهَا جَمِيعًا، فَمَا هَجَرْنَاهُ الْيَوْمَ مِنْ قَوْلٍ فِي مَسْأَلَةٍ مَا، ثُمَّ اقْتَضَاهُ الظَّرْفُ، بَعْدَ جِنِّ، نَعْمِدُ إِلَى تَرْجِيحِهِ وَالْأَخْذُ بِهِ. وَلَا عَجَبَ، فَالْأَحْكَامُ تَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَالْمُقْتَضَى فِي كُلِّ ذَلِكَ هُوَ التَّيْسِيرُ، وَهُمَا كَلِمَتَانِ فِقْهِيَّتَانِ، لَا مَجَالَ لِلرَّيْبِ فِيهِمَا.

وَأَذْكُرُ فِي سِيَاقَةِ هَذَا الْمُقْتَرَحِ، مَا حَدَّثَنِي بِهِ الْمَرْحُومُ شَيْخُ مَشَايخِ الْإِبَاضِيَّةِ، إِبْرَاهِيمَ إِيْطْفِيشَ، وَكَانَ صَدِيقًا حَمِيمًا: أَنَّ اللَّجَنَةَ الْمُشْكَلَةَ، قُبِيلَ سَنَةِ ١٩٤٠، فِي الْأَزْهَرِ، لَتَعْدِيلِ نِظَامِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ، عَثَرَتْ، فِي بَحْثِ النِّفَقَاتِ، عَلَى رَأْيٍ انْفَرَدَ بِهِ الْمَذْهَبُ الْإِبَاضِيُّ، يَتَّفِقُ وَالْمَصْلَحَةُ الْعَامَّةُ، وَيُجَارِي مُقْتَضِيَاتِ الْعَصْرِ، فَدَعَا لِلْوُقُوفِ مِنْهُ عَلَى تَفَاصِيلِهِ. وَبِالْفِعْلِ، أَخَذَتْ بِهِ وَاعْتَمَدَتْهُ وَصَاغَتْهُ مَادَّةٌ فِي جُمْلَةِ مَوَادِّ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ. وَلَقِيَّتَهُ، مِنْ بَعْدُ، فِي حَالَيْنِ مِنْ اغْتِيَاطِ وَاسْتِثْيَاءِ. أَمَّا

اغتيابه فلاعتماد اللّجنة المذهب الاباضي؛ وأما استيائه فلأن المذهب يُعلّق الحُكم على شَرْطَيْن، فأخذت اللّجنة بالحُكم وأهمّلت شَرْطِيه. وقال لي بأسى المُلتاع، الغاضب: أَرَأَيْتَ أُعْجِبَ من هذا؟! رَأْيِي انْفَرَدَ به المذهب بَيْنَ كُلِّ المذاهب، وَلَكِنَّهُ مَشْرُوط، فإذا جُرِّدَ من شَرْطه، كان المَعْنَى أَنْ لَا قَائِلَ به. وَخَتَمَ حَدِيثَهُ فِي غَضَبِهِ، كَانَتْ لِلَّهِ حَقًّا: أَسَمِعْتُ بِاسْتِيَاخٍ مِثْلَهَا غَيْرَ مُرْعَوِيَةٍ؟!

أَقُولُ حَمَلَنِي هَذَا كُلُّهُ عَلَى إِبْدَاءِ الْمُقْتَرَحِ الْمُنَوَّهِ بِهِ. وَكَمَا أَشْرْتُ، سَبَقَنِي إِلَيْهِ، وَلَكِنْ فِي إِطَارِ مَذْهَبٍ بَعِيْنِهِ، أَحْمَدُ جُودَت. فَقَدْ صَدَرَتْ إِرَادَةٌ سَيِّئَةٌ مِنْ الْقِيَمِ بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ، يَوْمَ كَانَتْ، أَنْ يَضَعَ لِلْمَحَاكِمِ عَامَةً مَا يُشَبِّهُ «الْكُودَ الْمَدْنِيَّ»، وَلَكِنْ فِي دَائِرَةِ الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ. وَانْظُرْ «التَّقْرِيرَ الرَّسْمِيَّ»، الَّذِي أَرْدَفْتَهُ بِهَذَا الْقِسْمِ مِنَ السَّلْسَلَةِ، مِثْلَ مُلْحَقٍ، نَظَرًا لِقِيَمَتِهِ التَّجْدِيدِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ فِي مِضْمَارِ تَطْوِيرِ الشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ.

فَلَمْ يَجِدْ بُدًّا مِنْ اسْتِقْصَاءِ وَإِخْصَاءِ كُلِّ مَا وَرَدَ مِنْ أَقْوَالٍ وَاجْتِهَادَاتٍ، بَقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْأَرْجَحِيَّةِ وَالْمَرْجُوحِيَّةِ، لِيَخْتَارَ مِنْهَا، فِي كُلِّ مُفْرَدَةٍ مِنَ الْمَفَارِيدِ، مَا يَتَّفِقُ فِي غَايَتِهِ مَعَ مَا يَقْصِدُ إِلَيْهِ «الْكُودُ» الْمَذْكُورُ. وَصَيَّغَتْ صِيَاغَةَ الْمَوَادِّ الَّتِي كَانَتْ مِنْ مَجْمُوعِهَا مَا عُرِفَ بِـ «مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ»؛ وَجَاءَتْ بِحَقِّ نَسَقٍ بِدْعًا. فَكَيْفَ إِذَا شَمَلَتْ الْمَذَاهِبَ وَعَمَّتْ، وَنَزَعَتْ عَنْهَا صِفَةَ الْجُمُودِ، وَكُسِرَتْ صَدَفَتُهَا أَوْ قَوُوعَتُهَا، بِجَعْلِ الظَّرْفِ الْمُتَغَيِّرِ هُوَ الْمُوجِبُ الْمُقْتَضِي؛ فَمَا كَانَ فِي ظَرْفٍ رَاجِحًا يَنْقَلِبُ مَعَ تَغْيِيرِهِ مَرْجُوحًا، وَهَكَذَا دَوَالِيكَ!

وللايضاح، أَضْرِبُ هَذِهِ الْأَمْثِلَةَ:

الْفُقَهَاءُ الْمُتَكَلِّمُونَ، مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى مَقُولَةٍ: (حَسَنُ الشَّيْءِ فَأَمَرَ اللَّهُ بِهِ). وَنَاقَضَهَا نَفَرٌ آخَرُ بِمَقُولَةٍ: (أَمَرَ اللَّهُ بِالشَّيْءِ فَحَسَنَ). وَإِذَا هَاتَيْنِ الْمَقُولَتَيْنِ، يَجِبُ عَلَى مَجْمَعِ الْبُحُوثِ الْفِقْهِيَّةِ أَنْ يَتَّخِذَ مَوْقِفًا، فَيَحْكُمُ الظَّرْفَ، وَيُرْجِّحَ بِحَسْبِهِ إِحْدَاهُمَا، وَمَا يَنْبَنِي عَلَيْهَا مِنْ أَحْكَامٍ. وَبِتَغْيِيرِ الظَّرْفِ الْمُقْتَضِي، يَجِبُ عَلَى

الْمَجْمَعُ الْمَذْكُورُ أَنْ يُغَيَّرَ الْمَقُولَةُ وَمَا يُبْنَى عَلَيْهَا. وَبِذَلِكَ تَظَلُّ لِلشَّرِيعَةِ مُرَوِّتُهَا، وَلِلشَّرِيعِ حَرَكَتُهُ وَ«دِينَايَتُهُ».

وَفِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى، اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي عَقْلِيَّةِ الْإِيمَانِ أَوْ تَوْقِيفِيَّتِهِ. فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ رَدَّ «حَدِيثَ الْآحَادِ، حَتَّى لَوْ صَحَّ سَنَدُهُ»، إِذَا جَافَى الْعَقْلَ وَنَاقَضَهُ. كَمَا ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِإِيمَانِ الْحَائِزِ الْمُعْمِلِ عَقْلَهُ بِصِدْقِ طَوِيَّةٍ وَنِيَّةٍ، وَظَلَّ، مَعَ ذَلِكَ، فِي الْحَيْرَةِ، كَالْمَعْرِيِّ. بَيْنَمَا الْقَائِلُونَ بِالثَّانِي، حَكَمُوا بِالْعَكْسِ. فَوَاجِبُ الْمَجْمَعِ الْمَذْكُورِ الْقَطْعُ بِأَيَّةِ الْمَقُولَتَيْنِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا الْأُخْرَى بِالْإِغْتِيَارِ، تَبَعاً لِلظَّرْفِ الْمُقْتَضِي. وَبِتَغْيِيرِهِ يَتَغَيَّرُ مَوْقِفُهُ بِلا إِضَاعَةٍ وَقْتُ فِي التَّمَسَّاسِ الْأَدِلَّةِ. وَإِنَّمَا الْعُمْدَةُ أَنَّ فِقْهَهَا مُعْتَدّاً بِهِ قَالَ بِهِ وَاقْتَضَاهُ الظَّرْفُ الْمُقَدَّرُ بِقَدْرِهِ.

وَأَتَزَلُّ مِنَ الْكُلِّيَّاتِ إِلَى الْمَفَارِيدِ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْمَطَالِبِ:

إِبَاحَةُ التَّأْمِينِ عَلَى الْمَتَاعِ وَالْحَيَاةِ:

جِمَايَةُ الطَّرِيقِ بِالْإِذْمَامِ، أَيْ «الْإِذْخَالُ فِي الذُّمَّةِ»؛ هَلْ تَسْتَحِقُّ مُقَابِلَةً أَمْ لَا؟ كَانَتْ مَحَلًّا لِخِلَافٍ كَبِيرٍ. وَمَنْ قَالَ بِالِاسْتِحْقَاقِ احْتَجَّ بِمَا أَسْمَاهُ قُدَامَى الْعَرَبِ «تَلَاءً»؛ وَهُوَ سَهْمٌ يَكْتُبُ الْمُجِيرُ اسْمَهُ عَلَيْهِ، أَوْ يَسْمُهُ بِسِمَتِهِ، فَيَتَنَقَّلُ حَامِلُهُ آمِناً مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ.

وَكَانَتْ قُرَيْشٌ، فِي رَحَلَاتِهَا التِّجَارِيَّةِ، تَأْخُذُ «تَلَاءً» مِنْ شُيُوخِ الْقَبَائِلِ، مُقَابِلَ جُعْلٍ مَادِّيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ. وَالْقُرْآنُ أَمَتَّنَ عَلَى قُرَيْشٍ بِرَحْلَةِ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، عَاداً لَهَا نِعْمَةٌ «الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ» (قُرَيْش: ١٠٦: ٤)، فَتَضَمَّنَ جَوَازُ التَّلَاءِ وَالتَّأْمِينِ عَلَى الْمَتَاعِ وَالْأَمْنَةِ عَلَى الْحَيَاةِ.

وَهَذَا الرَّأْيُ يَقْتَضِيهِ الظَّرْفُ الْيَوْمُ. فَيَجِبُ عَلَى مَجْمَعِ الْبُحُوثِ الْأَخْذُ بِهِ، لِأَنَّهُ مُنْطَلَقٌ إِلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ التَّأْمِينِ التِّجَارِيِّ نَصّاً، وَمُطْلَقاً التَّأْمِينِ قِيَاساً. وَاسْتِدْلَالِيّاً، لَمْ أَجِدْ أَقْوَى وَلَا أَرْجَحَ.

وَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ، لَا تَسْتَعْصِي مُشْكِلَةٌ تَوَاجِهُنَا، فَتَلْزِمُنَا بِمَبَاحِثٍ وَمَبَاحِثٍ،

فَعَقِدَ جَلَسَاتٍ وَجَلَسَاتٍ، لِيُصَارَ إِلَى اخْتِيَارِ مَا يَطْنُونَهُ أَمْثَلَهَا.

مُقْتَرَحِي هَذَا، طَرَحَتْهُ مُنْذُ سَنَةِ ١٩٣٩. وَقَامَتْ بِطِبَاعَتِهِ وَتَوَزِيْعِهِ «جَمْعِيَّةُ الشُّبَّانِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْقَاهِرَةِ»، فِي الْكُتَيْبِ الَّذِي سَبَقَ وَأَشْرَتْ إِلَيْهِ بِاسْمِ: الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَمَوْقِفِ الدُّرُوزِ مِنْهَا. خَتَمْتَهُ بِقَوْلِي:

يَوْمَ يَتَحَقَّقُ هَذَا الْمُقْتَرَحُ، وَيَنْطَلِقُ انْطِلَاقُهُ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، تَشْرِيعاً وَتَطْبِيقاً، نَسْتَطِيعُ أَنْ نُرَدِّدَ مَعَ الْكَمِيَّتِ بْنِ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ، مُخَاطِباً الشَّيْ:

بِكَ اجْتَمَعَتْ «أَوْصَالُنَا» بَعْدَ فُرْقَةٍ فَتَحْنُ بَنُو الْإِسْلَامِ، نُدْعَى وَنُنْسَبُ

وَكَانَ نَصُّ شَطْرِ الْكَمِيَّتِ فِي الْأَصْلِ: بِكَ اجْتَمَعَتْ أَنْسَابُنَا بَعْدَ فُرْقَةٍ...

حَذَارِ مِنَ الْقَفْزِ فِي الْفَرَاعِ !

مَسْأَلَةٌ شَائِكَةٌ، مَا كُنْتُ لِأَعَالِجَهَا الْيَوْمَ، بَلْ مَا كُنْتُ أُحِبُّ طَرَحَهَا، فَضْلاً عَنْ مُنَاقَشَتِهَا وَمُعَالَجَتِهَا، وَأَنَا مُوقِفٌ الْجُهْدَ، فِي الْمِضْمَارِ الْفِقْهِيِّ وَاخْتِلَافِ مَدَارِسِهِ، عَلَى «كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ وَتَوْحِيدِ الْكَلِمَةِ»، جَزْئياً مَعَ تَغْيِيرٍ لِلْمَغْفُورِ لَهُ، الشَّيْخُ مُحَمَّدُ آلِ كَاشِفِ الْغِطَاءِ. لَوْلَا مَا أَجِدُ مِنْ انْدِفَاعٍ جَارِفٍ - يَكَادُ يُجَاوِزُ حَدَّ الشُّطْطِ، بَيْنَ مَعَاشِرَ وَمَعَاشِرَ، فِي دَوَّلٍ إِسْلَامِيَّةٍ شَتَّى - إِلَى جَعْلِ الشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ قَاعِدَةَ الْحُكْمِ، كَمَا يُتَسَامَعُ الْيَوْمَ.

وَلَكِنْ، رُوِّدَ كُمْ يَا هَؤُلَاءِ، فَأَنْتُمْ تَبْنُونَ الْأَهْرَامَ عَلَى رُؤُوسِهَا، لَا عَلَى الْقَاعِدَةِ. وَبِهَذَا، يَكُونُ هُوبُهَا عَظِيماً، وَالتَّمَثُّلُ، بَلْ الْإِنْكَفَاءُ خَطِيراً، حِينَ يُعْزَى مَا سَنَجِدُ أَنْفُسَنَا فِيهِ مِنْ وَضْعٍ مَاسَاوِيٍّ، لَا مَحَالَةَ، إِلَى الْأَخْذِ بِالشَّرِيعَةِ. بَيْنَمَا هُوَ بِسَبَبِ مَا أُفْرِغَتْ فِيهِ مِنْ قَوَالِبِ مَذْهَبِيَّةٍ وَأُطُرٍ تَقْلِيدِيَّةٍ. وَهَذَا، تَحِقُّ الْجَرِيمَةُ نَحْوَ الشَّرِيعَةِ، أَوْ مَا هُوَ أَسْوَأُ مِنَ الْجَرِيمَةِ.

قَدْ يُقَالُ: كَانَ مِنْ حَقِّي أَنْ أُغْتَبِطَ بِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ، وَأَنَا كَذَلِكَ حَقّاً. وَلَكِنْ عَلَيْهِمْ، أَوَّلاً، أَنْ يَتَفَقَّهُوا عَلَى: مَا هِيَ عَوَامِلُ تَطَوُّرِهَا، تَطْبِيقاً، لَا كُنْهاً. وَأُطْرُخُ عَنْكَ مَا اشْتَهَرَ مِنْ خَبَرِ «اخْتِلَافِ أُمَّتِي رَحْمَةً». فَالْقَوْلُ، عِنْدَ عُلَمَاءِ التَّخْرِيجِ، مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّهُ مُوَضَّوعٌ، أَوْ ضَعِيفٌ، أَوْ قَوْلُ مَأْثُورٍ^(١).

(١) انظر التفصيل في كتاب: كشف الغطاء، ج ١،

وعلى أنني دَلَّلتُ، فيما أُعْتَقِدُ، على الطريق اللَّاجِبِ المُسْتَقِيمِ، في فَصْلِ
«مَجْمَعُ البَحْثِ الفَقْهِيَّةِ...» (ص ٩٥ ← ١٠٢ من هذا الكتاب)، السابق، لَمْ أَزَلْ أَجِدُ
الْأَسْئَلَةَ الْمَطْرُوحَةَ مَطْرُوحَةً، وَتَقْتَضِيْنِي الْمُعَالَجَةُ وَالْبَحْثُ.

وَقَدْ يَسْتَعْرِبُ الْبَعْضُ مِنْ تَسْأُلَاتِي. وَهِيَ أَوْضَحُ مِنَ الْوُضُوحِ، كَمَا دَرَجَ بِهِ
تَعْبِيرُ الْقَدَامَى. وَلَكِنِّي أَسْأَلُهُمْ، قَبْلَ أَيِّ شَيْءٍ:

هَلِ الشَّرِيعَةُ الْعَمَلِيَّةُ، وَلَيْسَ الدِّينُ، هِيَ هَذَا الرُّكَامُ مِنَ الْمَذَاهِبِ
وَالْاجْتِهَادَاتِ الْغَالِيَةِ فِي التَّأْوِيلِ أَمْ الْأُخْرَى السَّادِجَةُ الْغَالِيَةِ فِي السُّطْحِيَّةِ؟

وَهَلْ مَصَادِرُ الْاِسْتِمْدَادِ هِيَ الْأَدِلَّةُ الْاجْمَالِيَّةُ الْأَرْبَعَةُ وَلَوَاجِحُهَا؟ وَقَدْ رَدَّتْ
بَعْضُ الْمَذَاهِبِ «الْاجْمَاعَ وَالْقِيَاسَ»، وَرَدَّ بَعْضُ آخَرٍ مِنْهَا «الْاِسْتِحْسَانَ
وَالْاِسْتِصْحَابَ» بِنَوْعِهِ: الْمُطَرِّدَ وَالْمَقْلُوبَ، وَالْعُرْفَ، وَهَلُمَّ جَرَاءً.

وَهَلْ وَخَدَّتُهَا تَكُونُ بِالتَّأْوِيلِ أَمْ بِالتَّسْلِيمِ؟ وَهَنَّاكَ السَّلَفِيَّةُ وَالْمُتَأَوَّلَةُ وَالْوَسْطِيَّةُ
بَيْنَهُمَا، وَلِكُلِّ مِنْهَا مَنَحَى!

وَهَلْ تَطَوُّرُهَا يَكُونُ بِكُلِّ أَنْوَاعِ الدَّلَالَاتِ الْمُعْتَبَرَةِ لَدَى الْأُصُولِيِّينَ أَمْ يَبْغُضُ
مِنْهَا فَقَطْ؟ فَقَدْ رَدَّ تَفَرُّدَ دَلَالَةِ الْفَحْوَى وَمِثْلِهَا، وَاقْتَصَرَ عَلَى دَلَالَةِ الْمُطَابَقَةِ...

فَإِنْ نَحْنُ لَمْ نَبْدَأْ بِهَذَا، قَبْلَ الْاِقْدَامِ عَلَى آيَةِ ثِقَلَةٍ، يَكُنْ مِثْلُنَا مِثْلَ عَقِيلِ بْنِ
عُلْفَةَ، حِينَ تَلَا آيَةَ الْكَرِيمَةِ: «إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ» (نوح: ٧١: ١) بِصِيغَةٍ: «إِنَّا
بَعَثْنَا نُوحًا إِلَى...» فَصَوَّبَ عَلَيْهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَأَجَابَ بِعَجْرَةِ الْأَعْرَابِيِّ
وَعُجْبِهِ: وَمَا الْفَرْقُ؟ ثُمَّ أَشَدَّ:

خُذَا «وَجْهَ هَرَشِي» أَوْ قَفَاهَا، فَإِنَّمَا

كِلَا جَانِبَيْ «هَرَشِي»، لَهْنٌ طَرِيقٌ^(١)

(١) الرِّوَايَةُ الْأَشْهَرُ: أَتَفَّ هَرَشِي؛ وَهِيَ ثَبِيَّةٌ إِلَى الْآخَرِ. وَلِلْجَاكِيَةِ سِيَاقَاتٌ عَدِيدَةٌ. انْظُرْ مُعْجَمَ الْبُلْدَانِ
مَكَّةَ، وَلَهَا مَسَلَكَانِ، يُقْضَى أَحَدُهُمَا إِلَى مَا يُقْضَى إِلَيْهِ لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ، وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمَيْدَانِيِّ إِلَى...

وَأَعْنِي نَظْلَ مُخْتَلِفِينَ، وَبِمُكَابَرَةٍ أَيْضاً تَبْلُغُ حَدَّ الْعِنَادِ الرَّسْمِيِّ، فَتَغْدُو جَمِيعاً عَقِيلَ بَنٍ عُلْفَةٍ، لَا نَأْخُذُ بِتَصْوِيبِ، بَلْ نُكَابِرُ فِي تَبْرِيرِ الْخَطَأِ؛ وَهَذَا الْمَأْسَاءُ، بَلْ الطَّامَّةُ الْكُبْرَى.

أَقُولُ: الْبَدْءُ بِالْإِتِّفَاقِ عَلَى «التَّأْصِيلِ وَالتَّفْرِيعِ»، هُوَ السَّبِيلُ الْمَوْصِلَةُ إِلَى الْإِعْتِنَاقِ الْحَقِّ، وَالْإِقْتِعَادِ فِي الْإِعْتِقَادِ. وَأَمَّا «الْعَنْدِيَّاتُ» الْمُتَعَسِّفَةُ فَتَرْفُضُهَا رَفْضُ مَا هُوَ مُسْتَهْجَنٌ. وَمَا أَجْدَرُنَا أَنْ نَتَمَثَّلَ، حَيَالُهَا، بِقَوْلِ شَاعِرِنَا الْقَدِيمِ ابْنِ بَاجَةَ:

يَقُولُونَ: «عِنْدِي» فِي الْكَلَامِ تَبْجُحاً

وَمَنْ أَنْتُمْ حَتَّى يَكُونَ لَكُمْ «عِنْدٌ»؟

أَجَلْ، إِذَا كَانَ جَوْهَرُ هَذَا الدِّينِ، فِي غَايَتِهِ الْعُلْيَا، هُوَ الْمَلَأَمَةُ وَالْمَوَاضِعَةُ بَيْنَ الدِّيَانَاتِ جَمِيعِهَا وَتَبَذَ الْفَرْقَةَ، كَمَا هُوَ مُحَدَّدٌ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ:

«شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا، وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ، وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى، أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ» (الشورى ٤٢: ١٣).

وَبَيْنَ هَذِهِ غَايَتِهِ، أَيِ الْمَوَاضِعَةِ الدِّينِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ فَوْقَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَاخِلَ إِطَارِهِ اخْتِلَافٌ؟ وَلَوْ فِي فُرُوعٍ، حَيْثُ لَا مُوْجِبٌ.

وَالْغَرِيبُ أَنَّ هَذِهِ الْغَايَةَ، أَيَّ تَوْجِيدِ الشَّرْعَةِ، فِي قَوْلَيْنِ لِلْمُؤَرِّجِينَ، خَامَرَتْ «أَبَا جَعْفَرَ الْمَنْصُورَ» أَوْ هَارُونَ الرَّشِيدَ، وَرَغِبَ بِهَا إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ، بِحَمْلِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْيٍ. أَمَّا امْتِنَاعُ مَالِكٍ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ اسْتِنكَارٌ لِلْفِكْرَةِ أَوْ لَهَايَتِهَا، بَلْ لِأَنَّ «فَرْعَ التَّخْرِيجِ»، لَمْ يَكُنْ قَدْ اكْتَمَلَ بَعْدَ. وَهَذَا وَاضِحٌ مِنْ قَوْلِهِ: «دَعْ كُلًّا يَتَّبِعْ مَا صَحَّ عِنْدَهُ»، أَيَّ مِنْ الْحَدِيثِ.

وَيَقْطَعُ بِأَنَّ مَالِكًا اقْتَنَعَ بِالْفِكْرَةِ الْهَادِفَةِ ذَاتِهَا، تَسْمِيَتُهُ كِتَابَهُ بِكَلِمَةِ الْمَوْطَأِ، أَيَّ تَمْهِيدٍ مَيَّسَرٍ وَمُبَسَّطٍ لِلْغَايَةِ نَفْسِهَا، بِدُونِ حَجَرٍ إِكْرَاهِيٍّ رَسْمِيٍّ عَلَى فِكْرِ الْفَقِيهِ وَإِدْرَاكِهِ. وَهُوَ مُصَدِّرٌ قَرَاءَ وَإِعْنََاءَ؛ فَقَدْ يُصَارُ، مِنْ بَعْدُ، إِلَى تَرْجِيحِهِ وَالْأَخْذَ بِهِ، فِي الْفِقْهِ الْمُوَحَّدِ، الْمُتَطَوِّرِ تَطَوُّرَ الظُّرُوفِ الْمَوْجِبَةِ.

وَأَسْتَبْجُ هَذَا، بِنُقْلَةٍ، أَعْتَبَرَهَا مُهِمَّةً^(١) فِي هَذَا الْمِيدَانِ، وَهِيَ:

١ - فِي «الْعِبَادَاتِ»، يَنْبَغِي الْأَخْذُ بِالْقُرْآنِ وَمَا صَحَّ مِنَ الْحَدِيثِ.

٢ - فِي «الْمُعَامَلَاتِ»، يُؤْخَذُ بِالْقُرْآنِ وَحْدَهُ، وَيُسْتَأْنَسُ بِالْحَدِيثِ اسْتِثْنَاءً فَقَطْ. وَيُبْرَّرُ هَذَا التَّفْرِيقَ الْمَأْثُورُ الشَّائِعُ: «أَنْتُمْ أَذْرَى بِشُؤُنِ دُنْيَاكُمْ» وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ، يُقَوِّيه حَدِيثُ الْحَبَابِ بْنِ الْمُنْذِرِ، يَوْمَ يَذُرُّ؛ فَقَدْ أَلْغَى النَّبِيُّ أَمْرَهُ الْأَوَّلَ، وَأَخَذَ بِرَأْيِ الْحَبَابِ فِي «الْوَعَائِيَّةِ: التَّكْنِيَّةِ Tactique»^(٢)، وَبِرَأْيِهِ أَيْضاً فِي «الْوَعَامِيَّةِ: الْإِسْتِرَاطِيَّةِ Stratégie»^(٣).

وَوَجْهَ هَذِهِ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ «الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ»، أَنَّ الْأَوَّلَى تَبْتَلَاتُ وَابْتِهَالَاتُ، شَأْنُهَا تَسَامِي الْفَرْدِ، رُوحِيًّا، أَوْ بِتَغْيِيرِ الرِّسُولِ: «نَخَائِلُ الْقُلُوبِ»، أَوْ بِتَغْيِيرِ الْبَاحِثِينَ الْيَوْمَ: «السُّوِيَّةُ النَّفْسِيَّةُ». بَيْنَمَا الثَّانِيَّةُ، شَأْنُهَا التَّنْظِيمَ الْاجْتِمَاعِي الْعَامَ، أَوْ قُلْ مَعِيَ، بِتَغْيِيرِ أَخْصَرِ: «السُّوِيَّةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ». وَهِيَ خَاصِصَةٌ لِلْمُتَغَيِّرَاتِ الْعَامِلَةِ الدَّائِبَةِ؛ فَفِي كُلِّ حِينٍ هِيَ فِي شَأْنٍ. فَإِذَا أُفْرِغَتْ فِي قَوَالِبٍ، وَأُغْلِقَ عَلَيْهَا، تَفَانَتْ وَتَنَاهَتْ عَلَى ذَاتِ نَفْسِهَا، وَذَوَتْ حَتَّى الدَّمَاءِ، أَيْ لَفِظِ الْأَنْفَاسِ، وَغَدَتْ أَوَاصِرُ حَيَاةِ الْجَمَاعَاتِ الْعَامَةِ مُسْتَحْجَرِ مُجْتَمَعٍ، لَا مُتَفَجِّرِ حَرَكَيةٍ دِينَامِيَّةٍ، لِكُلِّ لَحَظَاتِهَا إِيْقَاعَاتُ شَلَالٍ، لَا يَنْضُبُّ وَلَا يَغِيضُ.

وَجَاءَ تَغْيِيرُ النَّبِيِّ أَوْفَى بِالْمَرَامِ وَأَكْمَلَ إِبْرَازاً لِمَعَالِمِ الْمُجْتَمَعِ الْمُتَوَقَّفِ أَوْ

يُوضَعُ لَهَا أَيْضاً: خَرَابَةٌ، اخْتِرَابٌ. كَمَا يَصِيحُ أَنْ يُتْرَبُ بِصَقْلٍ وَتَهْلِيْبٍ، أَيْ تَكْنِيَّةٍ، وَتَعْنِي: فَنَ الْحَرْبِ وَتَنْظِيمِ الْمُقَاتِلِينَ. وَجَازَتْ الْكَلِمَةُ مَدْنِيًّا إِلَى السِّيَاسَةِ وَمِثْلِهَا، يَمَعْنِي التَّحْرُكُ الْمِيدَانِي فِي شَأْنِ مُغْضِلَةٍ أَوْ قَضِيَّةٍ.

(٣) وَضَعَ جَدِيدٌ مِنْ مَادَّةِ «وَعَمَ»: مَا يَلَايِسُ الْحَرْبَ مِنْ قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ. فَالْوَعَامَةُ وَاقِيَةُ الدَّلَالَةِ بِمَا تَعْنِيهِ كَلِمَةُ اسْتِرَاطِيَّةٍ، أَيْ فَنَ وَضَعَ الْخُطَطِ الْعَامَةِ، مِنْ تَضَمِيمَاتٍ وَإِدَارَةٍ وَسِيَاسَةٍ وَاقْتِصَادٍ إلخ...

(١) كَلِمَةُ مُهِمَّةٍ تَشِيحُ فِي النَّطْقِ الْمَتَدَاوِلِ إِذَاعِيًّا الْيَوْمَ بَفَتْحِ الْمِيمِ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَّةِ، وَهُوَ خَطَأٌ مُحْضٌ، لِأَنَّهَا بِهِذَا الضَّبْطِ تَعْنِي الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّ أَيْ الْهَمَّ كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْمَعَالِمِ الْأَمْهَاتِ وَلَا سِيَمَا اللِّسَانِ لَا بِنَ مَنْظُورٍ. وَأَمَّا بِمَعْنَى الْمَشْكَالَةِ وَالْقَضِيَّةِ فَهِيَ مُهِمَّةٌ يَضُمُّ الْمِيمِ الْأَوَّلَى وَفَتْحُ الثَّانِيَّةِ فَقَطْ.

(٢) وَضَعَ جَدِيدٌ مِنْ مَادَّةِ «وَعَمَ». وَأَجَازَتْ جَمَهْرَةٌ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ مَدَّ الْمَقْصُورِ مُطْلَقًا، وَلَوْ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ؛ فَيَكُونُ أَصْلَحُ مَا يُوضَعُ بِإِزَاءِ التَّكْنِيَّةِ. كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ

المُغْلَق: «إنكم اليوم على دين، فلا تمشوا، بعدي، القَهْقَرَى»^(١). فَمِنَ المَعْرُوفِ أَنَّ التَّوَقُّفَ، فِي حَقِيقَتِهِ، تَأَخُّرٌ، أَوْ حَرَكَةٌ ارْتِدَادِيَّةٌ إِلَى الْوَرَاءِ، كَمَا انْعَكَسَتْ فِي مِرَاةِ عِبَارَةِ النَّبِيِّ، أَكْثَرَ عُمُقًا مِنْ كُلِّ تَعَايِيرِ بَاجِنِي الْعَصْرِ؛ حَتَّى لَجَأَتْ أَدَقُّ مِمَّا شَخَّصَ بَرِغَسُون، فِيمَا أَسْمَاهُ بِالْمُجْتَمَعِ الْمُغْلَقِ...

وَسَبَقَنِي إِلَى مِثْلِ هَذَا التَّفْرِيقِ، الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ، فِي قَوْلِهِ: الْاِخْتِلَافُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ:

أ - إِبْثَاتِ الصَّانِعِ، وَإِنْكَارِهِ كُفْرًا.

ب - تَعْيِينَ الصِّفَاتِ، وَإِنْكَارِهَا بِدْعَةً.

ج - الْفُرُوعُ الْمُحْتَمَلَةُ تُؤْخَذُ وَجُوهًا وَتَتَرَجَّحُ بِالْأَصْلِحِيَّةِ، عَلَى أَنَّهَا كُلُّهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ.

وَالْخَطَّابِيُّ، وَإِنْ قَسَّمَ الْاِخْتِلَافَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، يَرْجِعُ، فِي حَقِيقَتِهِ، إِلَى نَوْعَيْنِ. فَمَا عَدَّهُ أَوَّلًا وَثَانِيًا، يَنْدَرِجُ فِيمَا هُوَ مِنَ الْعِبَادَاتِ؛ وَمَا أَسْمَاهُ «فُرُوعًا»، هُوَ أَدْخَلَ فِي بَابَةِ «الْمُعَامَلَاتِ»؛ وَإِنْ شَمَلَ غَيْرَهَا أَيْضًا. ثُمَّ رَكَّزَ التَّرَاجُحَ عَلَى «الْأَصْلِحِيَّةِ»؛ وَكَأَنَّهُ، بِهَذَا، لَمَسَ جَوْهَرَ مَا أَدْعُو إِلَيْهِ:

مَنْ قَبُولُ كُلِّ مَا أُعْطِيَ الْمَدَارِسُ الْفِقْهِيَّةُ، ثُمَّ التَّخَيُّرُ مِنْهَا بِمَا يَفِي بِالظَّرْفِ الْمُقْتَضِي، لِوَقْتٍ يَتَغَيَّرُ فِيهِ الْاِقْتِضَاءُ. وَرَأَيْنَا الْإِمَامَ الْخَطَّابِيَّ يَعُدُّ «الْكُلَّ هُدًى وَرَحْمَةً».

فَعَلَى الْجَمَهَرَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، هُنَا وَهَنَاكَ، قَبْلَ خُطُوتِهَا إِلَى تَغْيِيرِ «مَنْهَجِيَّةِ الْحُكْمِ»، أَنْ تَضَعُ تَأْصِيلًا وَتَفْرِيْعًا، يَكُونُ بِمِثَابَةِ الْمَوْطَأِ، ثُمَّ الْمُدَوَّنَةِ، ثُمَّ «الْإِتْقَاءِ»، وَفَقِ الدَّوَاعِي الْمُعَاصِرَةِ الْمُوجِبَةِ، بِحُكْمِ مَا فِيهَا مِنْ مُتَبَدَّلَاتٍ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ. وَانْظُرِ الْجَالِيْعَ

وأكبر ما أخشى هو ألا يفعلوا، فتكون القفزة في فراغ، لا إلى قرار...
ولم أجد أجمل وأجدي ليختم هذا الفصل، الذي كَفَفْتُه، قاصداً، على بعض
ملاحظات، وطويته على إجمال يكاد يتلغ حدّ الابتسار، حذراً من الخوض فيها
مُضْطَلَجِيّاً، بِحَيْثُ يَتَعَدَّرُ فَهْمَهُ، إِلَّا لِقَلَّةٍ، حِينَ أَحْسِنَ الظَّنَّ أَيْضاً.
نعم، ليس أبدع ولا أخلب، ليختم هذا الفصل، من معاودة ذكر الحديث
السابق:

«إنكم اليوم على دين، فلا تمشوا، بعدي، القَهْقَرَى»...

أَطَوِّمِيُونَا أَنْتُمْ أَمْ فُقَهَاءُ؟

بَيْنَ آوَنَةٍ وَأُخْرَى، تَعْصِفُ فِي السَّاحَةِ، دِينِيًّا وَقَوْمِيًّا، قَضِيَّةُ الزَّوْجِ الْمُخْتَلَطِ.
وَيَتَفَاقَمُ التَّرَاجُعُ فِيهَا إِلَى التَّرَاشُقِ بِالْمُرُوقِ وَالْكَفْرَانِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْيَمْلَةِ.
وَلَكِنْ، رُوِيَ دُكُّمُ يَا هَوْلَاءُ. فَالْقَضِيَّةُ أَبْسَطُ جِدًّا مِمَّا تَظُنُّونَ؛ فَهِيَ، أَوَّلًا،
جُزْئِيَّةٌ، ثُمَّ، بِالتَّالِي، اجْتِهَادِيَّةٌ.

وَكُنْتُ قَدِيمًا، كُلَّمَا طُرِحَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ، وَثَارَ النَّقْعُ مِنْ حَوْلِهَا، أَضْعَ كِفَافًا
عَلَى عَيْنِي وَيَسْتَبْدُ بِي لَا مِثْلُ التَّهَاتُفِ، أَيْ التَّضَاكُكِ السَّاجِرِ، بَلْ مِثْلُ التَّمَاتَةِ،
وَأَعْنِي الْمُبَالَغَةَ فِي التَّبَاكِي السَّاجِرِ. بَلْ لَعَلِّي لَا أَغْلُو إِذَا قُلْتُ يَسْتَبْدَانِ بِي جَمِيعًا،
تَحْتَ خَاطِرِ أَنَّنَا ارْتَجَعْنَا، فِي أَنْفُسِنَا، الْمَرَحَلَةَ الطُّوْطُمِيَّةَ فِي النُّشُوءِ الْاجْتِمَاعِيِّ.

وَلِلْبَيَانِ، أَوْضَحُ أَنَّ الْبَاحِثِينَ فِي فَرْعِ عِلْمِ الْاجْتِمَاعِ الدِّينِيِّ، قَطَعُوا بِمَبْدَأٍ أَنَّ
لِكُلِّ قَبِيلَةٍ «طُوطْمًا» مُوَلَّهَا، يَسْتَبْعِيهَا مَا يُسَمَّى «التَّابُو»، أَيْ حُرْمَةُ الْمَسِّ. فَأَبَاحُوا
لِلْمُسْلِمَةِ الزَّوْجَ الدَّاخِلِي، الَّذِي أَضْعَ لَهُ «الْإِنْزَوَاجُ: Endogamie»، مِنْ حَامِلٍ مِثْلِ
طُوطْمِهَا. وَحَرَّمُوا عَلَيْهَا الزَّوْجَ الْخَارِجِي، الَّذِي أَضْعَ لَهُ «الْإِسْتِزَوَاجُ:
Exogamie».

وَمَا أَشْبَهَ الْقَضِيَّةَ الْمُثَارَةَ بِهَذِهِ الْمَقُولَةِ الْبَدَائِيَّةِ فَرَأَيْتَنِي، بِإِرَادَةٍ أَوْ دُونِ إِرَادَةٍ،
أَتَنَاوَلُهَا بِمَنْطِقِ الشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ الْخَالِصِ. وَلَسْتُ، فِي تَنَاوُلِي، أُمَادِي الْأَعْلَامِ مِنَ
الْفُقَهَاءِ، وَأَعْنِي لَسْتُ أَسَاقِبُهُمْ عَلَى أَيُّنَا يَبْلُغُ الْمَدَى بِأَسْرَعِ سُرْعَةٍ.

وَأِنَّمَا أَسْتَوْضِحُ مَا هُوَ الْحَقُّ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَطْرُوحَةِ، بِاعْتِمَادِ مَصَادِرِ اسْتِمْدَادِ

الأحكام، التي هي محل اتفاق؛ لا سيما والمسألة، من بعض جوانبها، تتصل بما هو حيوي، وتمس ما هو تعائشي.

أجل، هذه القضية، وإن تك فقهية، فإنها تؤول بدورها إلى مشكلة وطنية؛ أو قل هي عقبة دون التآخي الوطني الأكمل.

درج الفقهاء، بشكل إجماع، على القول بعدم جلية الزواج بين كتابي ومسلمة. والاجماع، وإن يكن حجة عند من يقول به منهم، فهو، في هذه المسألة بالذات، من نوع الاجماع المتأخر، الذي لا ينهض حجة إلا إذا استند إلى دليل قطعي. ولذا، لم يأخذ أبو حنيفة بإجماع التابعين، بقولته الشهيرة: «هم رجال، ونحن رجال».

وبالرّجوع إلى القرآن، وهو المصدر الاستدلالي الأول للفقهاء، نجد آيات تثير أمامنا طريق البحث:

أ) «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن. ولأمة مؤمنة خير من مشركة، ولو أعجبكم، ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا، ولعبد مؤمن خير من مشرك، ولو أعجبكم» (البقرة ٢: ٢٢١).

ب) «وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار، فعاقبتهم فأتوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا» (المتحنة ٦٠: ١٠).

ج) «اليوم أجل لكم الطيبات، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم، وطعامكم حل لهم، والمحصنات من المؤمنات، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم» (المائدة ٥: ٥).

فالآية الأولى، لا تنهض دليلاً على المدعى، لأن التعبير بكلمة «مشرك»، يجعلها خاصة بالمورد؛ والتعبير بكلمة «خير»، مفادها التفضيل، لا الحكم، ولا قائل بأنها تفيد للمنطوق مفهوم الموافقة «وجوباً»، كما لا تفيد لمفهوم المخالفة

«تَحْرِيمًا»^(١). ولو سَلَّمْنَا مع الفُقهاء بِالْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، أَيُّ فِي أَنْ كَلِمَةُ «مُشْرِك» تَعْنِي، مَجَازًا، الْمُخَالَفَ فِي الدِّينِ، وَتَشْمَلُ أَهْلَ الْكِتَابِ، وَأَنْ كَلِمَةُ «خَيْر» تَتَضَمَّنُ حُكْمًا، لَكَانَ عَلَى الْفُقهاء أَنْ يُحَرِّمُوا الزَّوْجَ مَعَ الْمُخَالَفِ بِوَجْهَيْهِ، وَإِلَّا لَزِمَهُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ؛ وَهَذَا خُلْفٌ، أَيُّ بَاطِلٌ. وَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُؤَلَاءِ الْقَوْلُ بِأَنْ آيَةُ الْبَقَرَةِ الْوَارِدَةُ فِي الْمُشْرِكَاتِ، مُخَصَّصَةٌ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ الْقَاصِرَةِ عَلَى الْكِتَابِيَّاتِ، لِمَا يَلْزِمُهُ أَيْضًا مِنَ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ الْمَرْدُودِ. وَلَيْسَ أَبْدَأُ مِنْ بَابِ «عُمُومِ الْمَجَازِ»، الْمَقْبُولِ أَصُولِيًّا. وَهُوَ يَعْنِي: اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي مَعْنَى كُلِّ شَامِلٍ لِلْمَعْنِيَيْنِ: الْحَقِيقِي وَالْمَجَازِي، وَذَلِكَ لِعَدَمِ تَوْفُرِ شُرُوطِهِ.

إِذَا، مَا جَاءَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ بِنَفْسِهِ لَا يَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ، خُصُوصًا وَهُوَ مِمَّا تَطَّرَقَ إِلَيْهِ الْاِحْتِمَالُ الْمُسْقِطُ لِلِاسْتِدْلَالِ.

وَلَكِي يَصِحَّ الْاسْتِثْنَاءُ بِهَا، يَجِبُ أَنْ تُقَرَّنَ بِآيَةِ الْمُتَحَنَّةِ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ؛ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ. فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ، فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ؛ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ، وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ. . . وَأَتَوْهُنَّ مَا أَنْفَقُوا. وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ، إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ؛ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ» (٦٠: ١٠). وَلَكِنَّهَا أَيْضًا خَاصَّةٌ الْمَوْرِدِ بَدَارِ الشَّرْكِ، فَقَدْ نَزَلَتْ بَعْدَ صَلُحِ الْحَذِيثِيَّةِ، ثُمَّ صِيَانَةُ لَهُنَّ مِنَ الْارْتِدَادِ أَوْ الْاضْطِهَادِ بِالْأَرْجَاعِ.

فَالْآيَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُهَاجِرَاتِ. فَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهَا حَدِيثُ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»^(٢)، انْتَفَتِ الصِّفَةُ؛ وَبِانْتِفَائِهَا يَنْتَفِي الْحُكْمُ. وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفَسَّرَ الْكُفْرُ، هُنَا، إِلَّا بِالشَّرْكِ فَقَطْ، لَا مُطْلَقَ الْمُخَالَفَةِ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّهَا بَغْيٌ هَذَا التَّفْسِيرِ تَنَاقُضُ مُنَاقِضَةً صَرِيحَةً مَعَ آيَةِ الْمَائِدَةِ. فَآيَةُ الْمُتَحَنَّةِ هَذِهِ، تَنْصُرُ عَلَى: «لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ، وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ» بَيْنَمَا آيَةُ الْمَائِدَةِ تُبَيِّنُ الْكِتَابِيَّاتِ صَرَاحًا.

وَلَا تَرَدُّ، هُنَا، فِي مَعْرِضِ آيَةِ «الْمُهَاجِرَاتِ» الْكَلِمَةُ الْأَصُولِيَّةُ: الْعِبْرَةُ بِعُمُومِ

(١) هو، أي مفهوم المخالفة عند الأصوليين، يعني (٢) زَوَاهِ الْبُخَارِيِّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ. وَانْظُرْ الْجَامِعَ الصَّغِيرَ لِلْسِّيُوطِيِّ ج ٢، ص: ١٣٦. أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَالْمَعْكَسُ.

اللفظ، لا بخصوص السبب؛ لأن الآية الكريمة وإرادة بخصوص اللفظ، فلا تندرج تحت الكليّة المذكورة قطعاً.

وعلى التسليم بأنها من بابها فتعني الناجيات إيماناً من أي دار شرك، في حال الاضطهاد الدنيوي أو احتماله.

فلنحصر النظر بآية المائدة وحدها إذا؛ فهي صريحة في جليّة الطعام بتبادل، وفي الزوجية صريحة في جليتها بين مسلم ومحصنة من أهل الكتاب.

وهذا، في ظني، ما أوهم الفقهاء، قديماً وحديثاً؛ وما دروا أن الآية القرآنية الكريمة، شأن النظم القرآني كله، خارجة مخرج الاكتفاء. فهو، بعد أن نص على التبادل في جليّة الطعام، عطف عليه الزوجية كذلك.

وأما الاحتجاج بأن الاختصار في مقام البيان يُفيد الحصر، فليس بوارد مع العاطف. وقياس المسكوت عنه، من النكاح، على المنطوق به، من الأكل، أولى. وهذه كليّة قررها ابن رشد في بداية المجتهد، في غير هذا المطلب، ولكن يمكن تطبيقها عليه^(١).

وأما الآثار، فهي إما أخبار آحاد، من غير المشهورات، لا تصلح للحجية. وإما حكاية أفعال؛ والفعل، بإجماع الأصوليين والفقهاء، لا دلالة له.

ويذلل على أن القضية برمتها، كانت ولما نزل تنهّج في معقول الفقهاء، (والتهنّج تحرك الجنين في الرحم)، أن نقرأ من الفقهاء، كما ذكر الامام أبو حامد الغزالي، في كتابه الوجيز: «ذهب إلى المنع المطلق على وجهيه، آخذاً بأن الكتابيّة المباحة للمسلم، هي التي يثبت رجوعها نسباً إلى من كان قبل التغيير والتحوير». وهل وراء مثل هذا الرأي ما هو أعجب؟ ولذا، وهنه وضعفه الغزالي نفسه، ولا بدع؛ فإنه يفترض، بالضرورة، وجود ما يُعرف اليوم باسم «دائرة الأحوال الشخصية وتذاكر الهوية».

(١) أنظر بداية المجتهد لابن رشد، ج ١،

ولو أَمَعَنَ الْقَالَهَ بِهَذَا الرَّأْيِ النَّظَرَ، لَلَمَسُوا أَنَّهُمْ عَطَلُوا آيَةَ الْمَائِدَةِ. فَيَوْمَ نَزَلَ الْقُرْآنَ الشَّرِيفَ كَانَ التَّخْوِيرُ، وَلَمْ يَكُنْ لِآيَةِ كِتَابِيَّةٍ مِثْلُ هَذَا النَّسَبِ الْمُدْعَى.

وَلَا يَتَوَهَّمَنَّ مُتَوَهِّمٌ أَنِّي فِي سِيَاقِ دَعْوَةٍ جَدِيدَةٍ إِلَى «عَقْدِ مَدَنِيٍّ». وَإِلَّا كَانَ بَخْثِي أَصْلًا مِنْ نَوْعِ «تَحْصِيلِ حَاصِلٍ». فَالْعَقْدُ الزَّوْاجِيُّ، فِي الْإِسْلَامِ، عَقْدٌ مَدَنِيٌّ بِكُلِّ مَعْنَاهُ، إِلَّا فِي بَعْضِ نَوَاشِئٍ، أَكْثَرُهَا مَالِيٌّ، لَا يُعْتَدُّ بِهَا اعْتِدَادًا يُخْرِجُ الْعَقْدَ عَنْ هَذَا النَّعْتِ. عَلَى أَنَّ النَّاشِئَ الْمَالِيَّ مَعَ أَهْلِ الْكِتَابِ، سَاقِطٌ أَصْلًا، مَا دُمْنَا نَجْعَلُ اخْتِلَافَ الدِّينِ الْمَانِعَ مَحْضُورًا بِالْشُرْكَ وَحَدَّهُ.

كَمَا أَتَمَنَّى عَلَى قَارِئِي أَنْ يُحْسِنَ الظَّنَّ بِي، فَلَا يُدَاخِلْهُ أَوْ يُخَايِرُهُ، أَنِّي أُهْدِ السَّبِيلَ إِلَى «الْجِلَانِيَّةِ: اللَّائِيْسَمِ»، كَمَا أَضَعُ لَهَا، وَالْعِلْمَانِيَّةِ، كَمَا هُوَ الشَّائِعُ فِي التَّسْمِيَةِ^(١)، لِأَنَّ هَذَا أَيْضًا مِنْ «تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ». فَالْإِسْلَامُ لَا يَعْرِفُ الطَّبَقَاتِ، كَمَا لَا يَعْتَرِفُ بِكَهَنُوتِيَّةٍ إِكْلِيرِكِيَّةٍ؛ وَالْآيَاتُ الْكَرِيمَةُ وَاضِحَةٌ:

«قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ؛ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ (آل عمران ٣: ٦٤).

وآية: «اتَّخِذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا» (التوبة ٩: ٣١).

وَاللَّائِيْسَمُ: Laïcisme, secularism، تَعْنِي، فِي الْأَصْلِ اللَّائِيْنِي، الْإِشَاحَةَ عَنِ الْإِنْتِسَابِ إِلَى فِئَةِ الْكَهَنُوتِ. فَهِيَ مُفْرَغَةٌ مِنْ أَيِّ مُحتَوًى إِيْجَابِيٍّ؛ وَأَعْنِي خُلُوعًا مِنْ أَيِّ مَفْهُومٍ مُعْتَقَدِيٍّ، فَلَا أَذْرِي لِمَ يَتَفَرَّعُ مِنْهَا؟ وَلِذَا، دَرَجَ الْبَاحِثُونَ الْاجْتِمَاعِيُّونَ عَلَى مُصْطَلَحِي: الْعِلْمَانِيَّةُ الْمُؤْمَنَةُ، وَالْعِلْمَانِيَّةُ الْمُلْحَدَةُ. وَسَاعَدَهُمْ عَلَى هَذَا، أَنَّهَا بِنَفْسِهَا، وَضْعًا وَاسْتِعْمَالًا، لَا تَشْتَمِلُ عَلَى مُحتَوًى مُتَعَيَّنٍ.

وَلِذَا، رَأَيْتُ أَقْرَبَ مَا يَصْلُحُ لَهَا مُقَابِلًا كَلِمَةً: جِلَانِيَّةٌ؛ (بِالنَّسَبَةِ الْمَصْدَرِيَّةِ إِلَى الْجِلِّ وَالْجِلِّيِّ، بِزِيَادَةِ الْأَلِفِ وَالنُّونِ). فَقَدْ كَانَ الْجِلِّيُّ، فِي مَفْهُومٍ مِنْ قَبْلِ

(١) الْعِلْمَانِيَّةُ: دَرَجَ النَّاسُ عَلَى نَظْمِهَا بِكُثْرٍ الْأَوَّلِ؛ الْعَيْنُ وَشُكُونُ اللَّامِ، بِمَعْنَى الْمَالَمِ الدُّنْيَوِيِّ؛ وَهَذَا وَهُوَ خَطَأً. فَالْوَاضِعُ الْمُسْتَحْدِثُ نَسَبَهَا إِلَى «الْعِلْمِ» بِفَتْحٍ يُلْقِيهَا بِمُقَارَبَةٍ مِنَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ وَمُلَامَسَتِهِ عَلَى نَحْوِ مَا.

الاسلام، يعني من ليس من الخمس الحربيين المتعصين لتقاليدهم. ولتأخذ أيضاً بالاعتبار استعمال اللاهوتيين: أحله من السلك الكهنوتي. أما الكلمة الشائعة، أي العلمانية، (بكسر الأول)، فلا تصلح أبداً. إذ لا علاقة للأصل اللاتيني بالعلم من قرب أو من بعد. بل على العكس، يدل على ما تدل عليه كلمة «عامة» و«عوام». حتى لقد ظل هذا اللفظ مستعملاً بمعنى الشعبي العادي، في مثل الباكستان؛ فحزب «عوامي» يعني حزب الشعبين. وإذا انقلبتنا إلى العصر العباسي، نجد أن هاتين الكلمتين كانتا تطلقان على الساعين في مرافق الحياة، غير المنقطعين إلى الدرس الخالص، الحاذقين فيه^(١). كما أن الغزالي ألف رسالة دعاها: إلجام العوام عن علم الكلام؛ وهو يقصد غير المتصلين. ومهما يكن، فالجلائية أقوم دلالة. ويقال في التصريف حلن السلطة: جعلها في أيدي العامة المدنية^(٢)...

كما ينبغي أن يوضع لفظها كلمة «حبرانية: Ecclesiastisme» أي البيعية المنتسبة للسلك الكهنوتي. ويقال في التصريف: حبرن السلطة، أي وضعها في أيدي الأخبار ومن إليهم...

وقد استعملت الكلمتين جميعاً في قصيدة «مملكة الأرض الطهور»، الواردة في كتاب: قصائد دامية الحرف، يتضاء الأمل:

«فكروراً» منهج الدين رؤى	بجماليات، كست الدنيا بهاء
لا بـ«جلائية» الرأي هوى	طيش تقليد، وحمى غلواء
بل بإذكاء لهيب أقدس	في حواشي النفس، يمشي بالنقاء
وبنى مجتمع الصديق اعتلت	فخفيض لإنهض في استواء
ليس في بُنيانها صدع ولا	طبقات في اضطراع واكتواء
لا، ولا «حبرانية» مُسلطة	ترشفت الموح، ضحياً ومساء

(١) انظر حيون الأخبار لابن قتيبة ج ٣، ص: ٢٢٢.

(٢) من باب إلحاق المزيد على البنية تصريفاً، لا تأصيلاً ولا توريثاً، مثل: سلطان، زعيم، قورنه: قلن

لا نمل. ووه من ظن في مثله التأصيل.

مَسَحَ الْأَرْبَابَ.. لَا مُسْتَقْبَطٌ لِفَتَاتٍ تَسْتَجِيلُ فِرْقَاءَ
مَرْهَمِ الْإِسْلَامِ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَنَقَى الْأَدْوَاءَ فِي الْمَرْضَى، الدَّوَاءَ

وَأَخْتِمَ هَذَا الْفَصْلَ بَيَانِ أَنَّ الْفَرْقَ كَبِيرَ بَيْنِ الْإِبَاحَةِ، حَيْثُ لَا مَذْذُوحَةٌ، وَبَيْنَ
الْوَرَعِ، لِيَفْهَمَنِي الْقَارِئُ بِأَكْثَرِ وَضُوحًا. وَفَائِدَةُ عَقْدِ الْفَصْلِ هِيَ إِبَانَةُ أَنَّ الْمَوْضُوعَ
أَصْلًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، إِلَّا إطباقُ الْأَقْدَمِينَ إطباقًا مَشْفُوعًا بِالِاشْتِهَارِ.

وَأَقْرَبَ أَمْثَالِهِ، تَوَاطُؤُ قَدَامَى الْفُقَهَاءِ عَلَى الْقَوْلِ، بِإِدْيَاءِ بَدْءٍ، بِحِلْيَةِ
«الْحَشِيثِ الشَّهْدَانِجِ»، حَتَّى قَالَ قَائِلُهُمْ^(١):

دَعِ الْخَمْرَ، وَاشْرَبْ مِنْ مُدَامَةٍ «حِيدِر»^(٢)

مُعَصْفَرَةٌ خَضْرَاءُ مِثْلَ الزَّرْبَجَدِ

ثُمَّ وَضَحَ لَهُمْ أَنَّهُ مُخَدَّرٌ، فَحَرَّمُوهُ بِاتِّفَاقٍ. وَمِثَالُ الْعَكْسِ، أَنَّهُمْ بَادَرُوا إِلَى
تَحْرِيمِ قَهْوَةِ الْبُنِّ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُمْ أَنَّ لَا شَائِبَةَ إِسْكَارٍ فِيهَا، فَأَبَاحُوهَا. حَتَّى لَقَدْ حُفِظَ
عَنْ فِقْهِهِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْإِمَامِ عَبْدِ الْغَنِيِّ النَّبَلْسِيِّ، فَرَأَاهُ يَشْرَبُهَا فَبَادَهُ بِقَوْلِهِ:

قَهْوَةُ الْبُنِّ حَرَامٌ قَدْ نَهَى النَّاهُونَ عَنْهَا

فَأَجَابَهُ النَّبَلْسِيُّ، لِفَقْرِهِ:

كَيْفَ تَدْعُوهَا حَرَامًا وَأَنَا أَشْرَبُ مِنْهَا؟

إِنَّ حَافِظِي الْأَكْبَرِ عَلَى بَحْثٍ مِثْلِ هَذَا الْمَوْضُوعِ الشَّائِكِ، هُوَ تَفَادِي الْوُقُوعِ
فِي الْأَغَالِيطِ؛ وَإِنْ شَاعَتْ شُبُوحُهَا. وَمَنْ تَشَكَّكَ فَهَوَّ مَحْشُوبٌ لَمْ تَرْضَهُ الدَّارِيَّةُ
وَالْفَهْمُ النَّيِّرُ وَاللِّقَانَةُ. وَلَوْ لَمْ أُمْسِكْ، لِأَجْرَيْنِهِمْ نَسَقًا مَعَ الْمَثَلِ الْقَدِيمِ: كُلُّهُمْ
أَخْطَبُ بَيْنَ الْخُطْبَةِ.. وَالْأَخْطَبُ الْعَبْرُ الْمُخْطَطُ بِسَوَادٍ فِي مَتْنِهِ.

(١) وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَمِيسٍ. رَاجِعْ كِتَابَ: (٢) حِيلَةُ بْنُ يَحْيَى، مِنْ عُلَمَاءِ بَغْدَادَ، فِي الْقُرْنِ

الْمُتَّخِبِ النَّبِيسِ لِمُعِدِّ الْوَهَابِ بْنِ مَنْصُورٍ، ط: تَلَمَّسَانِ الْهَجْرِيِّ السَّامِعِ، عَاشَ سَنَةَ ٥٥٠ هـ.

سَنَةَ ١٣٦٥ هـ، الْمَوَاقِفِ ١٩٤٥ م.

ومهما يكن من استنكار للرأي، ففخار لمثلي أنه قيل لعبد الله بن عباس: ما هذه الفتيا التي شيعت بها الناس؟! أي خاللت جمعهم وفصمت سوائه... وابن عباس هو من هو، وحسبه أنه خبر هذه الأمة.

أما ما يقضي به الورع، فشيء آخر، يتصل بالطمأنينة النفسية والراحة القلبية... على أنني سبق وقلت: حيث لا مندوحة، أي لا سعة من الوقوع في مثله، صيانة للكلمة السواء.

”قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا“ ؟

كَلَّمَا انْبَسَطَتْ ذَاكِرَتِي، فَارْتَجَعْتُ أَمَامِي الْمَاضِي، أَوْ أَرْجَعْتَنِي إِلَيْهِ، تَأْخُذْنِي
أَمْثَالُ التَّعَاجِيبِ. مِنْ مُسَارَعَةِ الْفَقِيهِ إِلَى إِبْدَاءِ الرَّأْيِ فِيمَا لَمْ يَعْ كُنْهَهُ بَعْدَ، حَظْراً أَوْ
إِبَاحَةً، لِيُسَارِعَ، بَعْدَ جِنِّ، وَقَدْ تَكْشَفَ لَهُ، إِلَى اتِّخَاذِ مَوْقِفٍ آخَرَ.

وَعِنْدَهَا، تَتَوَلَّأَنِي الْغُصَّةُ، فَعِمَوضاً عَنْ أَنْ يَكُونَ رَائِداً مَتَّبِعاً، يَغْدُو مَرُوداً
تَابِعاً. وَتَهْزُنِي الْحَسْرَةُ، وَأَنَا أَشْهَدُهُ رَاكِضاً، يَلْهَثُ وَرَاءَ رُكْبِ التَّطَوُّرِ، بَدَلُ أَنْ يَكُونَ
حَادِي قَافِلَتِهِ.

وَهُوَ مِنْ بَعْدِ، جِئِنْ يُسَايِرُهُ، لَا يَرْجِعُ الْفَضْلُ إِلَيْهِ، بَلْ إِلَى الزَّمَنِ، الَّذِي يَفْعَلُ
فِعْلَهُ فِي الْمُجْتَمَعِ، فَيَنْفَعِلُ الْفَقِيهِ بِمَا يُسَمَّى عِلْمِيّاً بـ «الأمْر الاجتماعي»، شَاءَ أَوْ لَمْ
يَشَأْ، أَرَادَ أَوْ لَمْ يُرِدْ.

وَالْغُصَّةُ الَّتِي تَتَنَابَنِي، لَيْسَتْ مِنْ أَجْلِهِ، بَلْ مِنْ أَجْلِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي يُمَثِّلُ، إِذْ
يُدَاخِلُ النَّاسَ التَّظَنُّنُ بِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي كَانَتْ تُلْجِمُهُ، ثُمَّ افْتَكُ إِسَارَهُ بِتَأْوِيلِهَا^(١)،

(١) أَلِفْتُ، بِالنَّمَانَسَةِ، نَظَرَ الْقَارِئِ إِلَى أَنِّي عَدُوٌّ وهذا ما أعجبني نياته في مقدمة كتاب ديكسون
النزعة التوفيقية، بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْدِّينِ، الَّتِي شَاعَتْ المسمى: النزاع بين العلم والدين المترجم والمطبوع
شيوخها في أوايل القرن التاسع عشر وهذا القرن. لَأَنَّ بمطبعة مجلة العصور لصاحبها المفكر الكبير اسماعيل
مِنْ شَأْنِهَا الْإِفْضَاءَ إِلَى تَشْوِيهِمَا جَمِيعاً. فَالنِّزَاعُ لَمْ يَكُنْ مظهر سنة ١٩٣٢.
أَبْدأَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْدِّينِ نَفْسَهُ، بَلْ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ فقد أبان في مقدمته: أنه ما كان، ولم يكن، مِنْ
الِدِينِي، وَهُوَ وَلِيدُ الظُّرْفِ وَإِسْلَاحِهِ. فَلِذَا لَمْ تَجْمُدْ عَلَى نزاع بين الدين في حقيقته والعلم في جوهره، لأنهما
فَهْمٍ بَعِيْنِهِ، فَلَا نِزَاعَ بِحَالٍ. يرجعان إلى نِشْئَتَيْنِ فِي ذَاتِ الْإِنْسَانِ، لَا تَتَعَانَقَانِ أَيَّ ←

يَحِثُّ تَجَارِي العَصْرِ... وما دَرَوْا أَنَّهُ هُوَ الَّذِي كَانَ مُغْلَقًا عَمَّا تُنَادِي بِهِ مِنْ تَجْدِيدِ دَائِبٍ، لَا يَتَلَبَّثُ وَلَا يَتَمَكِّثُ.

فأنا أتذكر جيداً المَعَارِكَ الحَامِيَّةَ، يومَ اخْتَدَمَ النزاعُ جِيَالَ «التلفون، والتلغراف»، وَهَلْ يَصِيحُ اسْتِعْمَالُهُمَا أَمْ لَا؟ وَحِينَ لَمْ يَجِدِ الفُقَهَاءُ مَحِيداً عَنْهُمَا أَوْ غِنًى عَنْ اسْتِعْمَالِهِمَا، فَرَّعُوا مِنْهُمَا مَوْضِعاً آخَرَ، وَهُوَ:

هَلْ يَصِيحُ الادِّلاءُ بِالشَّهَادَةِ مِنْ خِلَالِهِمَا أَمْ لَا؟ فَكَانَ مَثَاراً لِنِقَاشٍ حَادٍّ، ظَهَرَ فِي رَسَائِلِ مُتَعَارِضَةِ الْمُيُولِ والآراءِ، مِنْ رَافِضٍ رَفْضاً بَاتاً، وَمِنْ مُتَسَامِحٍ، وَلَكِنْ يَتَحَفَّظُ.

وَتَدَخُلُ، فِي المَعْرَكَةِ الدَائِرَةِ الرَّحَى، رِجَالُ القَانُونِ أَيْضاً. وَيَعُدُّ أَمَدَ، لَيْسَ بِالْقَصِيرِ، انْتَهَى الرَّأْيُ جَمِيعاً إِلَى التَّفْرِيقِ، فَرَفَضُوا الادِّلاءَ بِهَا «هَاتِفِيّاً»، وَقَبِلُوهَا «بَرْقِيّاً»، إِذَا كَانَتْ مَشْفُوعَةً بِالتَّصْدِيقِ الرَّسْمِيِّ عَلَى وَجْهِهِ.

وَيَحْسِنِي هَذَا القَدْرَ حَوْلَهُمَا؛ فَمَا أَوْرَدْتُهُمَا إِلَّا مَوْرِدَ المَثَلِ، لِانْتِقَالِ إِلَى المَوْضُوعِ الَّذِي أَنَا بَصْدِيقِهِ فِي هَذَا الفَصْلِ. وَهُوَ لَا يَعْدُو كَوْنَهُ تَنَاوُلًا سَرِيعاً لِمَسْأَلَةِ «السِّيْنِمَا: Cinéma»^(١)، الَّتِي أَثَارَتْ مُعَارِضَةً شَدِيدَةً لَدَى الفُقَهَاءِ المُعَاصِرِينَ.

يأخذ كل منهما الآخر بعنقه، كما لا تتعافان أي يختزن. وكان الخلط بين أشيائهما مفسد الصراعات الجلى، والتزايدات العقلية في مجرى التاريخ المتصل المديد، والموغل في البعيد البعيد من تاليات الأحقاب. (١) أميل إلى تعريفها بلخلى صيغتين: سينما، ككيميا. ويجري تعريفها على هذا النحو: «سينما سينما Cinématographe أي صور هذا التصوير. وأستبعد إطلاقاً ما وضع لها في صدر هذا القرن، وأعني كلمة «خيالة». كما يمكن أن يطلق المصنر بالمعنى الأشمى على الصناعة نفسها، يقال: «السينما: Cinématographie»؛ يشل صنيع الكيندي لصناعة الموسيقى، إذ أطلق: الموسقة عليها. وإن كان لا بُد من وضع لها، فالأقرب إلى الأصل الأغرقي ←

يأخذ كل منهما الآخر بعنقه، كما لا تتعافان أي يختزن. وإنما كان النزاع وسيطاً، بين العلم واللاهوت، لأنه في جوهره تفسير شخصي للحقائق الدينية. فالقديس أوغسطين في مدينية الله كان له معقول لاهوتي يختلف عن معقول توما الاكويني في الخلاصة اللاهوتية.. فما في هذين الكتابين لاهوت وتفسيرات شخصية يرجع اختلافها إلى لقائ كل منهما ورعاية إدراكه، وليس الدين نفسه.. وهكذا قل في جنب لاهوتي الاسلاميين ومتكلميهم. وكما أتمنى أن يتضح هذا الفرق الدقيق وتستبين معالم وجهه في مفاهيم الأساسيات للقضايا الكبرى؛ مما يتصل باللب وما يكتنز، وما يتصل بالقلب وما

وَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَنْطِقُوا، حَتَّى الْيَوْمِ، بِالْقَوْلِ الْفَصْلِ فِيهَا، رَكَنُوا إِلَى الصُّمْتِ، وَأَخْلَدُوا إِلَى السُّكُوتِ؛ فَقَدْ تَجَاوَزَتْ عَتَبَاتِهِمْ، وَخَطَّتْ إِلَى مَسَاكِينِهِمْ، وَتَغَلَّغَتْ فِي أَنْحَاءِ أَبْهَائِهِمْ وَرُدْهَاتِهِمْ، بِمَا عُرِفَ بِاسْمِ «الرِّيَّةِ»: التِّلْفَازِ «Televisor»^(١)، وَأَكْثَرُ مَا يَعْزِضُ «رِّيَّةً»^(٢)، أَيْ مُسَلْسَلَةً «رَنَوِيَّةً»: تِلْفَزِيُونِيَّةً، عَلَى نَحْوِ سِينِمَائِيٍّ.

وَعَلَى هَؤُلَاءِ الْمُتَحَرِّزِينَ، أَطْرَحَ وَأَبَايَه: أَنَّهُمْ بَيْنَ مَوْقِفَيْنِ أَوْ اخْتِيَارَيْنِ، لَا مَخِيذَ عَنْ أَحَدِهِمَا.

إِنَّمَا أَنَّهُمْ أَتْبَاعُ مَنْ حَرَّمَ الصُّوَرَ وَالتَّصْوِيرَ مُطْلَقًا، فَيَلْزَمُهُمْ، بِالتَّالِي، تَحْرِيمُ الْأَفْلَامِ السِّينِمَائِيَّةِ جَمِيعًا، حَتَّى الْوَثَائِقِيَّةِ مِنْهَا؛ وَهُوَ أَخَذَ ضَعِيفَ مَوْهُونٍ. وَإِنَّمَا أَنَّهُمْ أَتْبَاعُ مَنْ قَالَ بِالْإِبَاحَةِ، فَيَلْزَمُهُمْ إِطْلَاقُهَا فِي كُلِّ الْأَفْلَامِ، وَالِاسْتِثْنَاءِ يَقْتَضِيهِمُ الْمُخَصَّصُ، وَهُوَ مَا يَقْتَضُونَهُ.

وَلَا أَعْرِفُ، حَتَّى بَيْنَ الْقُدَمَاءِ، أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ الْأَعْلَامِ، قَالَ بِتَحْرِيمِ «خِيَالِ الظِّلِّ»، الشَّائِعِ آنَذَاكَ، فِي عُصُورِهِمُ السَّحِيقَةِ.

وَالسِّينِمَا، فِي حَقِيقَتِهَا وَجَوَاهِرُهَا، «خِيَالُ ظِلٍّ»، اكْتَسَبَ صِفَةَ ثَبَاتِ الْمَشَاهِدِ. فَكُلُّ مِنْهُمَا يَقُومُ عَلَى مُتَجَسِّدَاتٍ، وَرَاءَهَا ضَوْءٌ يَعْكِسُهَا صُورًا ظِلِّيَّةً عَلَى الشَّائِخِصِ الْمُوَاجِهِ.

وَمَا أَظُنُّ هَؤُلَاءِ يَنْحَدِرُونَ إِلَى الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِ الظِّلِّ الْمُشَخَّصِ أُسَاسًا، لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ، فِي غَيْرِ أَنْفِكَالِكَ، تَحْرِيمُ النَّظَرِ فِي الْمِرْآةِ الْعَاكِسَةِ، وَالْمَاءِ كَذَلِكَ، حَتَّى

(١) وَضَعَ جَدِيدٌ مِنْ مَادَّةِ «رَنُو». وَهُوَ فِعْلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٌ. وَكَثِيرًا مَا جَاءَ هَذَا الْوِزْنُ دَالًّا عَلَى الْآلَةِ فِي حَالِ التَّانِيثِ، فَيَعْنِي إِذَا: أَدَاةٌ تَنْدَحُ وَتَنْبِطُ فِيهَا الْمَشَاهِدُ وَالشُّخُوصُ؛ وَتُجْمَعُ عَلَى: «رَنَائِيَا»، كَمَطَائِيَا، وَعَلَى رَنَائِيَاتٍ.

(٢) وَضَعَ جَدِيدٌ، وَهُوَ فِعْلَةٌ، بِمَعْنَى مَقْعُولَةٌ، أَيْ مَشْهُدَةٌ مَرْتَبَاتٍ، وَتُجْمَعُ عَلَى: رَنَائِيَاتٍ.

كَلِمَةٌ: «رَسْمَانٌ، وَرَسْمَانَةٌ» (يَفْتَحُ السِّينَ). وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الْفَرَنْجِيَّةَ «سِينِمَا غِرَاف» مُؤَلَّفَةٌ مِنْ أَصْلَيْنِ إِفْرِيْقِيَيْنِ. أَوَّلُهُمَا يَعْْنِي الْحَرَكَةَ، وَثَانِيَهُمَا يَعْْنِي الشَّكْلَ وَالصُّورَةَ وَالْكِتَابَةَ. وَالْمُقَرَّرَةُ الَّتِي وَضَعْتُهَا، تَعْنِي، بِذِلَالَةِ الْوِزْنِ «فَعْلَان»، (كَمَوْجَان)، الْحَرَكَةُ، وَبِذِلَالَةِ مَادَّةِ الْأَشْتِقَاقِ الْأَثَرُ الشَّكْلِيُّ التَّصْوِيرِيُّ أَوْ الْكِتَابِيُّ. وَيُلْحَاقُ الْمَزِيدُ فِي التَّصْرِيفِ، يُقَالُ: رَسَمْتُ رَسْمَةً، أَيْ صَوَّرْتُ هَذَا التَّصْوِيرَ عَلَى الْأَشْرِطَةِ.

الظِّلُ الْبَيِّنُ الْمَعَالِمِ، الَّذِي يَطْرَحُهُ النَّهَارُ بِضَوْءِ الشَّمْسِ.

وإنَّ احْتِمَالَ وَهَبَاطِهَا إِلَى هَذَا الدَّرَكِ، فِي «الْحَقِّ إِذَا عَلَى الشَّمْسِ». وَعَلَيْهِمْ اتِّهَامُهَا بِالْمَعْصِيَةِ، إِنْ كَانَتْ، عِنْدَهُمْ، مَحَلًّا لِلتَّكْلِيفِ. لِأَنَّهَا الْمُصَوِّرَةُ الْحَقِيقِيَّةُ، وَالْعَدَسَاتُ اللَّاقِطَةُ تَكُونُ فِي الْأَعْيُنِ الطَّبِيعِيَّةِ، كـ «الْبُؤْيُوتِ»، بِشَكْلِ مُزَايِلٍ، أَوْ الصَّنَاعِيَّةِ كـ «الْكَمَرَا: الْحَاجِنَةِ»^(١) بِشَكْلِ ثَابِتٍ؛ وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَى كَوْنِهِ مُزَايِلًا أَوْ ثَابِتًا اخْتِلَافٌ فِي الْحُكْمِ، لِأَنَّهُ بِذَاتِهِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ. عَلَى أَنَّ قُدَامِي الْفُقَهَاءِ أَبَاحُوا رُؤْيَا مَا هُوَ سَوَاءٌ وَعَوْرَةً ظَلِيًّا.

وَفَوْقَ هَذَا وَهَذَا، التَّصْوِيرُ الظَّلِّيُّ وَالسَّيْنِيُّ وَمَا أَشَبَّهُهُمَا، يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَا يُسَمَّى فِي عِلْمِ الْأَسْتِدْلَالِ: مَا لَا نَصَّ عَلَيْهِ يَنْدَرِجُ حُكْمًا تَحْتَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ. وَمَعْرُوفٌ أَنَّ «الْبَرَاءَةَ الْأَصْلِيَّةَ» هِيَ أَوْسَعُ نِطَاقًا مِنْ «الْإِبَاحَةِ»، مَا لَمْ تَتَّعِنْ بِقِيَاسٍ أَوْ اسْتِخْسَانٍ أَوْ عَرَفٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ مُرْسَلَةٍ أَوْ اسْتِصْحَابٍ بِوَجْهِتِهِ: الطَّرْدِي وَالْمَقْلُوبِ، إِلَى آخِرِ مَا هُنَاكَ مِنْ مَصَادِرِ الْأَسْتِمْدَادِ.

وَيَتَأَسَّسُ عَلَى هَذَا كُلِّهِ، الْقَطْعُ بِإِبَاحَةِ الصَّنَاعَةِ الْمَذْكُورَةِ، بِدُونِ مَا شَكَّ أَوْ رَئِبَ. وَلَا تَنْقِلُ مِنَ التَّعْمِيمِ إِلَى التَّخْصِصِ، وَآخِذٌ بِتَحْلِيلِ الْجَانِبِ الدِّيْنِيِّ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْلَامِ الدَّائِرَةِ عَلَى الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ:

أَقُولُ: لَقَدْ صَدَرَتْ أَفْلَامٌ عَدِيدَةٌ لِلْعَهْدِ الْمُقَدَّسِ، وَلَمْ تُثَرِّ عَلَيْهَا ثَائِرَةٌ مِنْ هُنَا أَوْ هُنَاكَ. بَلْ عَلَى الْعَكْسِ، تَلَقَّاهَا النَّاسُ بِاسْتِخْسَانٍ وَاغْتِيَاظٍ وَتَهْلِيلٍ، وَعُغْرِضَتْ فِي كُلِّ الْأَصْقَاعِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْبِقَاعِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

فَلِمَ الثَّائِرَةُ النَّائِرَةُ جِيَالِ فِلْمِ «الرَّسَالَةِ» خَاصَّةً، وَقَدْ تَقَيَّدَ بِكُلِّ مَا أُلْزِمَ بِهِ مِنْ قَبْلِ مَشِيخَةِ الْأَزْهَرِ؛ حَتَّى فِيمَا لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ، مِثْلَ: حَجَبِ ظُهُورِ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ.

(١) وَضَعُ جَدِيدٍ بِمَعْنَى الْفُشَاةِ الْخَازِنَةِ. وَهِيَ أَصْلَحُ مَا يُؤْنِي مَعْنَى الْكَلِمَةِ اللَّاتِينِيَّةِ: Camera.

وَكَمْ يَأْخُذُكَ الْعَجَبُ حِينَ تَعْلَمُ أَنَّ الْمَسِيحَةَ الْمَذْكُورَةَ، أَبَاحَتْ مِنْ قَبْلُ، فِي فَلَم «خالد بن الوليد» هذا الظُّهُور. فَبَيْنَهُ يَبْدُو أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ؛ وَهُوَ أَحَدُ الْعَشْرَةِ.

وَلَا أَدْرِي لِمَ هَذَا التُّخَرُّجُ مِنَ «التَّشْخِصِ»! وَكَانَ الْمَلَكُ جِبْرِيلُ، كَمَا وَرَدَ فِي طَائِفَةٍ مِنَ الْحَدِيثِ، يَبْدُو وَيَتَشَبَّهُ وَيَتَشَخَّصُ بِصُورٍ مِنَ النَّاسِ، مِثْلَ دُخْيَةِ الْكَلْبِيِّ. فَإِذَا كَانَ الْمَلَكُ ظَهَرَ ظُهُورًا هُوَ أَشْبَهُ بِشُهُودٍ أَوْ حُضُورٍ مَبْنِيِّ، فَكَيْفَ يَغْيَرُهُ! وَلَوْلَا أَنَّنِي فِي جَمَى مَا هُوَ مُقَدَّسٌ، لَقُلْتُ إِنَّهُ كَانَ أَقْدَمَ مُثَلِّ مُشْخَصٍ فِي فَلَمٍ نَبَوِيٍّ.

لَا عَشْرَةَ مُبَشِّرَةً عَلَى وَجْهِ التَّعْيِينِ :

عَلَى أَنَّ الْأَثَرَ الْوَارِدَ بِعَشْرَةِ مُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، لَا يَعْدُو دَرَجَةَ «الْحَسَنِ»، كَمَا فِي مَصَابِيحِ السُّنَّةِ. مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ حَدِيثٌ يَتَعَدَّدُهُمْ دَرَجًا وَنَسَقًا. وَلَكِنْ وَرُودُ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، أَفْرَادًا، بِلِسَانِ النَّبِيِّ، حَمَلَ جُمَاعَ الْحَدِيثِ عَلَى حَضَرِهِمْ بِالْعَدَدِ الْمَذْكُورِ. وَمَا صَحَّ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِكَلِمَةِ «بَشَرٌ»، إِلَّا لِثَلَاثَةٍ فَقَطُّ. وَوَرَدَتْ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ، الَّذِي أَخْرَجَهُ فِي جَامِعِهِ مَوْرِدَ التَّأْهِيلِ لَزَائِرِ التَّرْجِيبِ بِهِ وَالتَّحَبُّبِ إِلَيْهِ، عِنْدَ دُخُولِهِمْ عَلَيْهِ.

وَأَشْتَهَرَ هَذَا الْحَضَرُ الْعَدَدِيُّ اشْتِهَارَهُ الْأَعْظَمَ، بِكِتَابِ مُجِبِّ الدِّينِ الطَّبْرِيِّ، الَّذِي أَسْمَاهُ: الرِّيَاضُ النَّصِيرَةُ فِي مَنَاقِبِ الْعَشْرَةِ.

وَمَهْمَا يَكُنْ، فَادَّعَاءُ التَّمْيِيزِ يُخَالِفُ مُخَالَفَةً بَيِّنَةً حَدِيثًا: «مَنْ ضَمِنَ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَفَخَذَيْهِ، ضَمِنْتُ لَهُ، عَلَى اللَّهِ، الْجَنَّةَ»^(١)، الْمُتَّفِقَ اتِّفَاقًا تَامًا مَعَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: «إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ» (الحجرات ٤٩: ١٣). وَحَدِيثِ الطَّبْرَانِيِّ: «لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَذْرِ، فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ. أَوْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي السُّنَنِ. وَلَهُ رَوَايَاتٌ بِأَلْفَاظٍ أُخْرَى. انْظُرِ التَّفْصِيلَ فِي كُشْفِ الْخَفَاءِ ج ٢، ص: ٢٥٨.

قال: فَقَدْ وَجَبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ^(١)؛ وَبَعْضُ الْعَشْرَةِ لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا، كَالْخَلِيفَةِ عُثْمَانَ. وَأَدُلُّ مِنْ هَذَا جَمِيعِهِ عَلَى رَدِّ الْقَوْلِ بِعَشْرَةِ مُبَشِّرَةٍ تَعَيَّنًا، قَوْلِ النَّبِيِّ لِمَنْ كَانَ يَقْطَعُ عَلَى اللَّهِ، اغْتِرَارًا: «وَاللَّهُ مَا أَذْرِي، وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ، مَا يُفْعَلُ بِي»^(٢).

وَأَقْتَضِبُ مِنْ هَذَا الْاسْتِطْرَادَ، لِأَنِّي لَسْتُ فِي مَعْرِضِهِ. وَإِنَّمَا مَهَّدْتُ بِهِ لِأُتْبِي وَأَوْضِحَ: أَنَّ فِلْمَ «الرسالة» تَقْيِيدٌ حَتْمًا بِمَا لَا يُلْزِمُهُ التَّقْيِيدُ بِهِ. إِذْ لَا تَفَاوُتُ فِي الْإِسْلَامِ لِأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا لِقَبِيلٍ عَلَى قَبِيلٍ، وَلَا لِعَصْرٍ عَلَى عَصْرٍ. فَإِذَا أَبَاحُوا لِجِيلٍ مَا، تَنْجَرُ الْإِبَاحَةُ حَتْمًا عَلَى كُلِّ جِيلٍ، بِالْإِسْتِصْحَابِ عَلَى وَجْهِهِ: الْمُطَّرِدُ وَالْمَقْلُوبُ.

نَعَمْ، كُنْتُ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَفْهَمَ قَرَارَ الْمُؤْتَمَرِ الْإِسْلَامِيِّ، لَوْ اسْتَشْنَى الْحِقْبَةُ النَّبَوِيَّةَ وَحَدَّهَا، وَرَعَا لَا فِقْهًا، وَأَبَاحَ مَا عَدَّهَا، عَمَلًا بِقَاعِدَةِ: الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ. أَمَّا الْمَنْعُ الْإِعْتِيَاطِيُّ، فَهَذَا مَا لَا أَسْتَطِيعُ فَهْمَهُ، كَمَا لَا أَسْتَطِيعُ إِقْرَارَهُ، لِمُجَافَاتِهِ لِلْمَنْطِقِ الْفِقْهِيِّ.

وَلَوْ فَعَلَ الْمُؤْتَمِرُونَ هَذَا، لَعَذَرْتُهُمْ وَنَاقَشْتُهُمْ. وَلَكِنْ مَا لَا يُمْكِنُ التَّسْلِيمُ بِهِ، هُوَ التَّحَكُّمُ وَالتَّعَسُّفُ؛ حِينَ يُقَرُّونَ التَّصْوِيرَ الظَّلْمِيَّ، وَحِينَ يُسَاوُونَ بَيْنَ الْأَجْيَالِ، فَلَمَّاذَا يَقْطَعُونَ التَّسْلُسَ عِنْدَ الْجِيلِ الْأَفْضَلِ وَالْأَسْمَى؟

أَقْبَعُ هَذَا التَّحَكُّمَ تَعَسُّفٌ هُوَ أَبْشَعُ!؟ إِلَّا إِذَا كَانَ جَزَاءُ الْقَدَاسَةِ، عِنْدَهُمْ، هُوَ حَجَبُهَا وَسِتْرُهَا. وَإِلَّا إِذَا كَانَ تَكْرِيمُ الْبُطُولَةِ، لَدَيْهِمْ، هُوَ طَمَسُهَا وَإِغْفَالُهَا.

وَبَعْدَ هَذَا، أَسْأَلُهُمْ: أَيُّهُمَا الْأَنْفَعُ إِلَى الْقُلُوبِ؟ الْوَعْظُ الْكَلَامِيُّ أَمْ الْمَصْحُوبُ بِالشَّاهِدَةِ وَالرُّؤْيَةِ؟ لَا أَظُنُّ جَوَابَهُمْ سَيَكُونُ غَيِّبًا. وَعَلَيْهِ فَيُابِحَةُ الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ، تَعْمِيقًا لِلْإِيمَانِ.

أَجَلْ، مَنْطِقُ الْمُؤْتَمَرِ الْمُخَالَفِ، أَتَمَنَّى أَنْ أَفْهَمَهُ. وَرَأْيِي رَجَوْتُ أَنْ تُشَرَعَ

(١) راجع السيرة المحلية ج ١، ص: ٢٠٣.

(٢) انظر التجريد للجوامع الصحيح ج ١، ص: ١١٤.

امام عقلي مغالقه، لافقا في عين أبي العلاء المعري حصرمة، ولا أردد معه:

هذا كلام له خبيء معناه: ليست لنا عقول

أو أن أختيم هذا الفضل بما افتتحته من آية كريمة:

«قُلْ: هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا، الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا،
وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا» (الكهف: ١٨: ١٠٣ و ١٠٤).

مُلْحَقٌ

يَشْتَمِلُ عَلَى جَانِبٍ مِنْ تَقْرِيرِ اللّٰجِنَةِ الْوَاضِعَةِ لِـ: مَجْلَّةِ الْأَحْكَامِ الْمَذَلِّيَّةِ، الْمَرْفُوعِ إِلَى الصُّنْدَرِ الْأَعْظَمِ، عَلَيَّ بَاشَا سَنَةِ ١٢٨٦، الْمُشَارِ إِلَيْهِ ص ص: ٩٩ وَ ١٠٠.

لا يَخْفَى أَنَّ عِلْمَ الْفِقْهِ بَحْرٌ لَا سَاحِلَ لَهُ . وَاسْتِثْبَاتُ دُرَرِ الْمَسَائِلِ اللَّازِمَةِ مِنْهُ ، لِحَلِّ الْمَشْكِلَاتِ ، يَتَوَقَّفُ عَلَى مَهَارَةِ عِلْمِيَّةٍ وَمَلَكَةٍ كُلِّيَّةٍ ، لِأَنَّهُ قَامَ فِيهِ مُجْتَهِدُونَ كَثِيرُونَ مُتَفَاوِتُونَ فِي الطَّبَقَةِ .

وَوَقَعَ فِيهِ اخْتِلَافَاتٌ كَثِيرَةٌ ، وَمَعَ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَحْصُلْ فِيهِ تَنْقِيحٌ ، بَلْ لَمْ تَزَلْ مَسَائِلُهُ أَشْتَاتًا مُتَشَعِّبَةً . فَتَمَيِّزُ الْقَوْلِ الصَّحِيحِ بَيْنَ تِلْكَ الْمَسَائِلِ وَالْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَتَطْبِيقُ الْحَوَادِثِ عَلَيْهَا ، عَسِيرٌ جِدًّا . وَمَا عَدَا ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يَتَبَدَّلُ الْأَعْصَارُ تَتَبَدَّلُ الْمَسَائِلُ ، الَّتِي يَلْزَمُ بِنَاوِهَا عَلَى الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ . مَثَلًا : كَانَ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، إِذَا أَرَادَ أَحَدٌ شِرَاءَ دَارٍ ، اكْتَفَى بِرُؤْيَةِ بَعْضِ عُرْفِهَا . وَعِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، لَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَةِ كُلِّ عُرْفَةٍ مِنْهَا عَلَى جِلَّةٍ .

وَلَيْسَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ مُسْتِنْدًا إِلَى دَلِيلٍ . بَلْ هُوَ نَاشِئٌ عَنْ اخْتِلَافِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ فِي أَمْرِ الْإِنْشَاءِ وَالْبِنَاءِ . وَذَلِكَ أَنَّ الْعَادَةَ ، قَدِيمًا ، فِي إِنْشَاءِ الدُّورِ وَبِنَائِهَا ، أَنَّ تَكُونَ جَمِيعُ عُرْفِهَا مُتَسَاوِيَةً ، عَلَى طِرَازٍ وَاحِدٍ . فَكَانَتْ رُؤْيَةُ بَعْضِ الْعُرْفِ ، عَلَى هَذَا ، تُغْنِي عَنْ رُؤْيَةِ سَائِرِهَا . وَأَمَّا فِي هَذَا الْعَصْرِ ، فَلِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنْ تَكُونَ الدَّارُ الْوَاحِدَةُ مُخْتَلِفَةً فِي الشَّكْلِ وَالْقَدْرِ ، لَزِمَ ، عِنْدَ الْبَيْعِ ، رُؤْيَةُ كُلِّ مِنْهَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ . وَفِي الْحَقِيقَةِ ، فَالْإِزْمُ ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَمْثَالِهَا ، حُصُولُ عِلْمٍ كَافٍ بِالْمَبِيعِ ، عِنْدَ الْمُشْتَرِي . وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنِ الْاِخْتِلَافُ ، الْوَاقِعُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، تَغْيِيرًا لِلْقَاعِدَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَإِنَّمَا تَغْيِيرُ الْحُكْمِ بِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ الزَّمَانِ فَقَطْ .

وَتَفَرِيقُ الْاِخْتِلَافِ الزَّمَانِيِّ وَالْاِخْتِلَافِ الْبَرَّهَانِيِّ ، الْوَاقِعَيْنِ هُنَا ، وَتَمَيِّيزُهُمَا

مُحَوَّج إلى زيادة التَّدْقِيق وإمعان النَّظَر. فلا جَرَمَ أَنَّ الاحاطة بالمَسَائِلِ الفِقْهِيَّةِ وبلُوغِ النِّهَايَةِ في مَعْرِفَتِهَا أَمْرٌ صَعْبٌ جَدًّا. ولِذَا، انْتَدَبَتْ طَائِفَةٌ من فُقَهَاءِ العَصْرِ وَفُضِّلَاتِهِ لِتَأْلِيفِ كُتُبٍ مُطَوَّلَةٍ، مِثْلَ كِتَابِ الْفَتَاوَى وَالتَّائَارِخَاتِيَّةِ وَالْعَالَمَكِيرِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ الْآنَ بِالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ. وَمَعَ ذَلِكَ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى حَضَرِ جَمِيعِ الْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ وَالْاِخْتِلَافَاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ.

وَفِي الْوَاقِعِ أَنَّ كُتُبَ الْفَتَاوَى هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ مُؤَلَّفَاتٍ حَاوِيَةٍ لِصُورٍ مَا حَصَلَ تَطْبِيقُهُ مِنَ الْحَوَادِثِ، عَلَى الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ، وَأَقْتَتْ بِهِ الْفَتَاوَى فِيمَا مَرَّ مِنَ الزَّمَانِ. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْإِحَاطَةَ بِجَمِيعِ الْفَتَاوَى، الَّتِي أَقْتَى بِهَا عُلَمَاءُ السَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ فِي الْعَصُورِ الْمَاضِيَةِ، عَسِرٌ لِلْغَايَةِ. وَلِهَذَا، جَمَعَ ابْنُ نُجَيْمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَثِيرًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ وَالْمَسَائِلِ الْكُلِّيَّةِ، الْمُنْتَدِجِ تَحْتَهَا فُرُوعُ الْفِقْهِ، فَفَتَحَ بِذَلِكَ بَابًا يَسْهُلُ التَّوَصُّلُ مِنْهُ إِلَى الْإِحَاطَةِ بِالْمَسَائِلِ. وَلَكِنْ لَمْ يَسْمَحِ الزَّمَانُ، بَعْدَهُ، بِعَالِمٍ فِقْهِهِ يَحْذُو حَذْوَهُ، حَتَّى يَجْعَلَ أَثَرَهُ طَرِيقًا وَاسِعًا. وَأَمَّا الْآنَ، فَقَدْ نَدَرَ وَجُودُ الْمُتَبَحِّرِينَ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، فِي جَمِيعِ الْجِهَاتِ.

بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، لَمْ يَزَلِ الْأَمَلُ مُعَلَّقًا بِتَأْلِيفِ كِتَابٍ فِي الْمُعَامَلَاتِ الْفِقْهِيَّةِ. يَكُونُ مَضْبُوطًا، سَهْلَ الْمَأْخَذِ، عَارِيًا مِنَ الْاِخْتِلَافِ، حَاوِيًا لِلْأَقْوَالِ الْمُخْتَارَةِ. فَتَحْصُلُ مِنْهُ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ عَامَّةٌ، لِكُلِّ مَنْ نَوَّابِ الشَّرْعِ وَمِنْ أَعْضَاءِ الْمَحَاكِمِ النَّظَامِيَّةِ وَالْمَأْمُورِينَ بِالْإِدَارَةِ. فَتَتَكَوَّنُ عِنْدَهُمْ مَلَكَةٌ، بِحَسَبِ الْوُسْعِ، تُمَكِّنُهُمْ مِنَ التَّوْفِيقِ مَا بَيْنَ الدَّعَاوَى وَالشَّرْعِ. فَيُصْبِحُ هَذَا الْكِتَابُ مُعْتَبَرًا مَرْغِيًّا الْإِجْرَاءِ فِي الْمَحَاكِمِ، مُغْنِيًا عَنْ وَضْعِ قَانُونٍ لِدَّعَاوَى الْحُقُوقِ الَّتِي تُرَى فِي الْمَحَاكِمِ النَّظَامِيَّةِ.

وَمِنْ أَجْلِ الْحُصُولِ عَلَى هَذَا الْمَأْمُولِ، عَقِدْتُ، سَابِقًا، جَمْعِيَّةً عِلْمِيَّةً فِي إِدَارَةِ مَجْلِسِ التَّنْظِيمَاتِ، وَحُرَّرَ، حِينَئِذٍ، كَثِيرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ. وَلَكِنْ لَمْ تَبْرُزْ إِلَى حَيْزِ الْفِعْلِ، حَتَّى شَاءَ اللَّهُ بُرُوزَهَا فِي هَذَا الْعَصْرِ الْهَمَائُونِيِّ. فَقَدْ عُمِدَ إِلَيْنَا، مَعَ عَجْزِنَا، إِتْمَامُ الْمَشْرُوعِ الْجَلِيلِ، لِتَكُونُ بِهِ الْكِفَايَةُ فِي تَطْبِيقِ الْمُعَامَلَاتِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ، عَلَى حَسَبِ اِحْتِيَاجَاتِ الْعَصْرِ.

وَيُؤْمَجِبُ الْإِرَادَةُ الْعَلِيَّةُ، اجْتِمَاعَنَا فِي دَائِرَةِ دِيْوَانِ الْأَحْكَامِ، وَبَادَرْنَا إِلَى تَرْتِيبِ

مَجَلَّةٌ مُؤَلَّفَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْأُمُورِ الْكَثِيرَةِ الْوُقُوعِ، اللَّازِمَةُ جِدًّا، مِنْ قِسْمِ الْمُعَامَلَاتِ الْفَقْهِيَّةِ، مَجْمُوعَةٌ مِنْ أَقْوَالِ السَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ، الْمَوْثُوقِ بِهَا. وَقُسِّمَتْ إِلَى كُتُبٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَسُمِّيَتْ بِـ «الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ». وَتَعَدَّ خِتَامُ الْمُقَدِّمَةِ وَالْكِتَابِ الْأَوَّلِ مِنْهَا، أُعْطِيَتْ نُسخَةٌ لِمَقَامِ مَشِيخَةِ الْإِسْلَامِ الْجَلِيلَةِ، وَنُسَخُ أُخْرَى لِمَنْ لَهُ مَهَارَةٌ وَمَعْرِفَةٌ كَافِيَةٌ فِي عِلْمِ الْفِقْهِ. ثُمَّ بَعْدَ إِجْرَاءِ مَا لَزِمَ مِنَ التَّهْذِيبِ وَالتَّعْدِيلِ فِيهَا، بِنَاءً عَلَى بَعْضِ مُلَاحَظَاتِ مَنْهُمْ، حُرِّرَتْ مِنْهَا نُسخَةٌ، وَعُرِضَتْ عَلَى حَضَرَتِكُمْ.

ثُمَّ إِنَّ الْأَخْذَ وَالْعَطَاءَ، الْجَارِي فِي زَمَانِنَا، أَكْثَرُهُ مَرْبُوطٌ بِالشَّرْطِ. وَفِي مَذْهَبِ السَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ، أَنَّ الشَّرْطَ الْوَاقِعَةَ فِي الْعَقْدِ، أَكْثَرُهَا مُفْسِدٌ لِلْبَيْعِ. وَمَنْ ثُمَّ، كَانَ أَهَمُّ الْمَبَاحِثِ، فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، فَضْلُ الْبَيْعِ بِالشَّرْطِ. وَهَذَا الْأَمْرُ أَوْجَبَ مَبَاحِثَاتٍ وَمُنَاطَرَاتٍ كَثِيرَةً فِي اللَّجْنَةِ. وَنَرَى مُنَاسِبًا إِرَادَ خُلَاصَةَ الْمَبَاحِثَاتِ الْجَارِيَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي، فَتَقُولُ:

إِنَّ أَقْوَالَ أَكْثَرِ الْمُجْتَهِدِينَ، فِي «الْبَيْعِ بِالشَّرْطِ» يُخَالِفُ بَعْضُهَا بَعْضًا. ففِي مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ، إِذَا كَانَتِ الْمُدَّةُ جُزْئِيَّةً، وَفِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ، عَلَى الْإِطْلَاقِ، يَكُونُ لِلْبَائِعِ وَحْدَهُ أَنْ يَشْرُطَ لِنَفْسِهِ مَنَفْعَةً مَخْصُوصَةً فِي الْبَيْعِ. لَكِنْ تَخْصِيصُ الْبَائِعِ بِهَذَا الْأَمْرِ، دُونَ الْمُشْتَرِي، يُرَى مُخَالِفًا لِلرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ. أَمَّا ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَابْنُ شَبْرَمَةَ، مِمَّنْ عَاصَرُوا الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ، وَانْقَرَضَ أَتْبَاعُهُمْ، فَكُلُُّ مِنْهُمَا رَأَى فِي هَذَا الشَّأْنِ رَأْيًا يُخَالِفُ رَأْيَ الْآخَرِ. فَابْنُ أَبِي لَيْلَى يَرَى أَنَّ الْبَيْعَ، إِذَا دَخَلَهُ شَرْطٌ، أَيْ شَرْطٌ كَانَ، فَقَدْ فَسَدَ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ كِلَاهُمَا. وَعِنْدَ ابْنِ شَبْرَمَةَ، الشَّرْطُ وَالْبَيْعُ جَائِزَانِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَمِنَ الْأُمُورِ الْمُسَلَّمَةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، أَنَّ رِعَايَةَ الشَّرْطِ، إِنَّمَا تَكُونُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ. فَمَسْأَلَةُ رِعَايَةِ الشَّرْطِ قَاعِدَةٌ تَقْبَلُ التَّخْصِيصَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ. وَلِذَا، اتُّخِذَ طَرِيقُ مُتَوَسِّطٍ، عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ. وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: شَرْطٌ جَائِزٌ، وَشَرْطٌ مُفْسِدٌ، وَشَرْطٌ لَعْوٌ.

وَيَبَانُهُ أَنَّ الشَّرْطَ، الَّذِي لَا يَكُونُ مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ عَقْدِ الْبَيْعِ، وَلَا يُؤَيِّدُهُ، وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ، مُفْسِدٌ، وَالْبَيْعُ الْمُعْلَقُ بِهِ فَاسِدٌ. وَالشَّرْطُ الَّذِي لَا نَفْعَ فِيهِ

لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ، لَفَوْ، وَالْبَيْعُ الْمُعْلَقُ بِهِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ التَّمْلُكُ وَالتَّمْلِكُ. وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ الْعُرْفَ وَالْعَادَةَ مُحَكِّمَانِ، جُوزَ الْبَيْعُ مَعَ الشَّرْطِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، كَمَذْهَبِ ابْنِ شَبْرَمَةَ، الْخَارِجِ عَنْ مَذْهَبِ الْحَنَفِيَّةِ.

عَقْدُ الْاسْتِصْنَاعِ: يَصِحُّ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لِلْمُسْتَصْنِعِ الرَّجُوعُ عَنْهُ. وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ، إِذَا وَجِدَ الْمَصْنُوعَ مُوَافِقاً لِلصِّفَاتِ الَّتِي بُيِّنَتْ، وَقَتَ الْعَقْدِ، فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ. وَالْحَالُ، أَنَّهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ، قَدْ اتُّخِذَتْ مَعَامِلُ كَثِيرَةٌ، تُصْنَعُ فِيهَا، بِالْمُقَاوَلَةِ، مُخْتَلَفُ الْأَشْيَاءِ، صَارَ الْاسْتِصْنَاعُ مِنَ الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ النَّفْعِ. فَتَخْيِيرُ الْمُسْتَصْنِعِ فِي إِمْضَاءِ الْعَقْدِ أَوْ فُسْخِهِ، يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْإِخْلَالُ بِمَصَالِحِ جَسِيْمَةٍ. وَبِمَا أَنَّ الْاسْتِصْنَاعَ مُسْتَنَدٌ إِلَى التَّعَارُفِ وَمَقْيَسٌ عَلَى السَّلَامِ الْمَشْرُوعِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، بَنَاءً عَلَى عُرْفِ النَّاسِ، لَزِمَ اخْتِيَارُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ مُرَاعَاةً لِلْمَصْلَحَةِ.

فَإِذَا أَمَرَ الْإِمَامُ الْحَاكِمُ بِتَخْصِيصِ الْعَمَلِ بِقَوْلٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُجْتَهِدِ فِيهَا، تَعَيَّنَ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ؛ وَالْأَمْرُ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ.

اللجنة

أحمد جودت، السيد خليل سيف الدين، السيد أحمد خلوصي، السيد أحمد حلمي، محمد أمين الجندي، علاء الدين بن عابدين.

في هذا الكتاب

رُخْزَحَةُ بَابِ مُؤَصَّد

٩

خاطِرةٌ لمدخل

١١

رأي في المنهج الاقتصادي

٢٧

ليس لأهل النقط مقلداته!

٤٥

أهتر مع إمكان الاستصلاح؟

٥٣

خداع الألفاظ

والأوهام في الأحكام

٦٣

أباعيانها أم بغاياتها

هي الحدود الجزائية؟

٦٩

أهلل هو أم طللسم

الباب المرصود؟

٨٥

مَجْمَعُ الْبَحْثِ الْفِقْهِيَّةِ...
إِلَى مَتَى يَظَلُّ حَائِرَ الدَّرَبِ؟

٩٥

حَذَارِ مِنَ الْقَفْزِ فِي الْفَرَاغِ!

١٠٣

أَطَوِّمِيُونِ أَنْتُمْ أَمْ فُقَهَاءُ؟!

١١١

«قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا؟»

١٢١

مُلْحَق

١٣١

يَصْدُرُ قَرِيبًا عَنْ دَارِ الْجَدِيدِ

مَنْهُ مَوْلَانَا الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْعَدْلِيُّ

مُقَدِّمَةٌ لِدَرْسِ لُغَةِ الْعَرَبِ

سُمُّوهُ الْمَعْنَى فِي سُمُّوْ الدَّاتِ

أَوْ
أَشْعَّةٌ مِنْ حَيَاةِ الْحُسَيْنِ

تَارِيخُ الْحُسَيْنِ

مِنْ أَيَّامِ النَّبُوَّةِ

دُسْتُورُ الْعَرَبِ الْقَوِي

رَحْزَةُ بَابِ مُؤَصَّدٍ

لَيْسَ مُحَافَظَةُ التَّقْلِيدِ مَعَ الْخَطَا،
وَلَيْسَ خُرُوجًا التَّصْحِيحُ الَّذِي يُحَقِّقُ الْمَعْرِفَةَ.

من تصدير مُقَدِّمَةِ الدُّرْسِ لَفَتْهُ الْعَرَبُ الْمَطْبُوعِ سَنَةِ ١٩٢٨

وَجَدْتُنِي مَسُوقًا إِلَى مُعَاوَدَةِ هَذَا الشُّعَارِ،
وَأَنَا أَعَالِجُ بِنَظَرَاتٍ شَرْعِيَّةٍ جَدِيدَةٍ،
بَعْضَ مُتَفَرِّقَاتٍ مِنْ تَحْدِيَّاتٍ عَصْرِيَّةٍ،
رَغْبَةً فِي إِبْدَاءِ مَا يُعَدُّ قَدِيمًا قَدِيمًا،
بَأَنَّهُ الْجَدِيدُ الْجَدِيدُ، وَلَكِنْ فِي بُرُؤِ عَيْنٍ غَيْرِ حَوْلَاءِ.

وَأَتَوَّجُ مَشْرَعِي فِي سِلْسَلَةِ «أَيْنَ الْخَطَا؟»،
بِأَكْرَمِ تَعْبِيرٍ فِي مُعْجَزِ التَّنْزِيلِ:
«قُلْ: هَذِهِ سَبِيلِي، أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ».